

سلسلة
(الأجزاء محدّثيّة): «٢٥»

تنقيح الأجزاء

بضعف محدّث:
«رمضان: أوّلُهُ رَحْمَةٌ، وأُوسطُهُ مَغْفِرَةٌ،
وآخِرُهُ عُسْرٌ مِنَ الشَّارِ»

ومعه:

أوضح البركيّ

في جرح عليّ بن زيد بن جندب
ومناقشة العلامة الظاهريّ أبي عبد الرحمن
في رسالة «البرهات»

كتبه

عليّ بن حسن بن عليّ بن عبد الحميد
الحليّ الأفرنجي

دار المسير للنشر والتوزيع

سلسلة (الأجزاء الحديثية): «٢٥»

تنقيح الأظفار

بضعف حديث:

«رمضان: أوله رحمة، وأوسطه مغفرة،
وأخيره عيش من النار»

ومعه:

أوضح البسيان

في جرح علي بن زيد بن جردان
ومناقشة العلامة الظاهري أبي عبد الرحمن
في رسالته «البهات»

كتبه

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد
الحائلي الأثري

دار المسير للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جَمِيعُ الْحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

دار المسير للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية

الرياض: ١١٤٧٨ - ص ب: ٣٤٨٥٣

هاتف وفاكس : ٤٣٠٠٥٠٠

١ - المقدمة

[الْحَمْدُ لِلَّهِ مُشِيدِ أَرْكَانِ الدِّينِ الْحَنِيفِ ، بِقَوَاعِدِ آيَاتِ كِتَابِهِ الْمُبِينِ ، وَمُحْكَمِ أَصُولِ أَحْكَامِهِ ، بِمُحْكَمَاتِ بَيِّنَاتِهِ الْمَوْجِبَةِ لِلْيَقِينِ ؛ الَّذِي أَلَزَمَ عِبَادَهُ بِأَوَامِرِهِ وَنَوَاهِيهِ ؛ لِيَكُونُوا مِنْ دُعَاةِ الدِّينِ .

وَفَصَّلَ لَهُمْ مَجْمَلَاتِهَا ، بَيَانِ نَبِيِّهِ الْمَبْعُوثِ إِلَى كَافَّةِ الْعَالَمِينَ ؛ الَّذِي أَسْمَعَهُمُ اللَّهَ - تَعَالَى - عَلَى لِسَانِهِ الصَّدَقِ بِتِلَاوَةِ آيَاتِهِ الْحَقِّ الْمُسْتَبِينِ ، وَزَكَّاهُمْ بِمُتَابَعَتِهِ عَنْ أَوْضَارِ الْمُذْنِبِينَ ، وَعَلَّمَهُمْ بِمُحْكَمِ سُنَّتِهِ مَا كَانُوا عَنْهُ مِنَ الذَّاهِلِينَ : ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ ^(١) .

فَأَزَالَ بِأَحَادِيثِهِ الزَّاهِرَةِ الْمَشْهُودِ لَهَا بِ ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴾ ^(٢) نِزَالَ الْمُتَبَدِّعِينَ ، وَصَحَّحَ بِصَحَاحِ حَدِيثِهِ سَقَمَ ^(٣)

(١) سُورَةُ الْجُمُعَةِ: ٢ .

(٢) سُورَةُ النَّجْمِ: ٣ .

(٣) وَتَضَبُّطُ : (سَقَمَ) ؛ وَيُثْلُ (حَزَنَ) وَ(حُزْنَ) . فَانْظُرْ « الصَّحَاحَ »

(ص ٣٠٥ - «مُتَخَارِهُ») لِلْجَوْهَرِيِّ .

قُلُوبِ الْغَافِلِينَ ، وَرَفَعَ بِطُرُقِ حَسَنِهِ أَغْلَامَ الدِّينِ ، وَأَوْضَحَ لَهَا سُبُلَ الْمُحْسِنِينَ .

فَتَرَى الْإِسْنَادَ فِي الرِّوَايَاتِ لِلْعُدُولِ الثَّقَاتِ سَبَبًا مُتَّصِلًا إِلَى اللُّهُوقِ بِسَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ، مُنْقَطِعًا عَنِ الْأَسْبَابِ الْمُضِلَّةِ ، مُزِيدًا إِلَى النَّجَاةِ وَالْفَوْزِ مَعَ النَّاجِينَ ، فَلِذَلِكَ صَارَ الْمُحَدِّثُونَ مُعَلِّمِي أُمَّتِهِ ، بَعْدَ أَنْ كَانُوا مُتَعَلِّمِينَ مِنْهُ ، بِشَهَادَةِ : ﴿ وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ (١) .

فَطُوبَى لِمَنْ اغْتَصَمَ بِحَبْلِ اللَّهِ الْمَتِينِ ، وَاسْتَمْسَكَ بِعُرَى أَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَ ﴿ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مِنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾ (٢) .

اللَّهُمَّ فَصِّلْ عَلَى حَبِيْبِكَ وَرَسُولِكَ ، الْمُبْلَغَ لآيَاتِكَ إِلَى عِبَادِكَ الْمُؤْمِنِينَ ، الْمُكْمَلَ بِبَلَاغِهِ دِيْنَكَ الْقَوِيْمَ ، وَالْمُتَمِّمَ بِهِ نِعَمَكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَعَلَى إِلِهِ الْهَادِيْنَ الْمَهْدِيْنَ ، الْمُمَثِّلِ لَهُمْ بِسَفِيْنَةِ نُوحٍ لِلْمُهَالِكِيْنَ (٣) ، وَعَلَى أَصْحَابِهِ الْأَنْجُمِ الزَّاهِرَةِ الَّذِي مِنْ اقْتَدَى بِهِمْ

(١) الجمعة : ٣ .

(٢) الحديد : ٢١ .

(٣) نُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَوْلُهُ : « السَّفِيْنَةُ سَفِيْنَةُ نُوحٍ : مَنْ رَكِبَهَا نَجَا ، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا هَرَقَ » . كَذَا فِي « مِفْتَاحِ الْجَنَّةِ » لِلشَّيْخِ طَباطبَا (٣٩١) .

فَقَدْ اهْتَدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ، وَعَلَى التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ
الدِّينِ [(١)] .

(١) مِنْ مُقَدِّمَةِ « الْكَاشِفِ عَنْ حَقَائِقِ الشُّنَنِ » (١/٣٣-٣٤) لِلإمام الطَّبِيبِ ،
وَهُوَ شَرَحَ عَلَى « مَشْكَاتِ الْمَصَابِيحِ » ^(١) لِلْخَطِيبِ التَّبْرِيزِيِّ .
(قَائِلَةً) : أَلَفَ التَّبْرِيزِيُّ « الْمَشْكَاتِ » ^(١) بَعْدَ مَشُورَةٍ - وَإِشَارَةٍ - مِنْ الطَّبِيبِ
- وَهُوَ شَيْخُهُ - الَّذِي صَارَ - بَعْدُ - شَارِحَهُ .

(١) وَقَعَ تَضْجِيفٌ فِي مُقَدِّمَةِ « الْمَشْكَاتِ » (١/٣ - طَبْعُ الْمَكْتَبِ الْإِسْلَامِيِّ) فِي قَوْلِهِ :
« .. وَشَفَى مِنَ الْغَلِيلِ فِي تَأْيِيدِ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ مَنْ كَانَ عَلَى شَفَا » - وَكَذَا فِي طَبْعَةِ
« شَرْحِ الطَّبِيبِ » (١/٨٤) - قَوْلُهُ : « الْغَلِيلُ » بِالْعَيْنِ الْمُعْجَمَةِ ، تَضْجِيفٌ مِنَ « الْغَلِيلِ »
بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ !!

وَقَدْ تَابَعَ هَذَا التَّضْجِيفَ الْأَسْتَاذُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الظَّاهِرِيُّ فِيهَا (اسْتَعَارَهُ) مِنْ مُقَدِّمَةِ
« الْمَشْكَاتِ » لِرِسَالَتِهِ « الْبُرْهَانُ » (ص ٩) - ١ - وَسَيَاتِي ذِكْرُهَا - وَهُوَ عَلَى الصُّوَابِ - بِإِهْمَالِ
الْعَيْنِ - فِي « مِرْقَاةِ الْمَقَاتِيحِ » (١/٤) لِلْعَلَامَةِ عُيَيْدِ اللَّهِ الرَّحْمَانِيِّ ، وَ « التَّغْلِيْقِ الصَّبِيحِ »
(٢/١) لِلشَّيْخِ إِدْرِيسَ الْكَانْدَهْلَوِيِّ ، وَ « مِرْقَاةِ الْمَقَاتِيحِ » (٨/١) لِلْعَلَامَةِ عَلِيِّ الْقَارِي ،
وَكَذَا فِي « لُمَعَاتِ التَّحْقِيقِ » (١/٣٨) لِلْعَلَامَةِ عَبْدِ الْحَقِّ الدَّهْلَوِيِّ ، وَقَدْ شَرَحَهَا قَائِلًا :
« يُقَالُ : شَفَاَهُ اللَّهُ مِنْ مَرَضِهِ ، أَيْ : أَنْجَاهُ مِنْهُ ، وَالْغَلِيلُ : قَوِيلٌ مِنَ الْعِلَّةِ ، وَهِيَ
- بِالْكَسْرِ - الْمَرَضُ ، عَلَّ يَعلُ ، وَأَعْلَ ، وَأَعْلَهُ اللَّهُ ، فَهُوَ مُعْلٌ ، وَغَلِيلٌ ، وَلَا تُقَالُ :
مَغْلُولٌ ، وَالتَّكْلُمُونَ يَسْتَعْمِلُونَهُ هَكَذَا . كَذَا فِي « الْقَامُوسِ » ^(٢) . . . » .

أَمَّا بَعْدُ :

فَإِنَّ مِمَّا عُمِّرَتْ بِهِ مَجَالِسُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ ، وَاشْتَهَرَ بَيْنَ طُلَّابِ عِلْمِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ : قَوْلُهُمْ : « فِي صَحِيحِ الْحَدِيثِ شُغْلٌ عَنْ سَقِيمِهِ » ^(١) ؛ حَتَّى غَدَا هَذَا الْقَوْلُ أَضْلاً مُعْتَبَراً بَيْنَهُمْ ، وَأَسَاساً مُهِمّاً عَنْدهم .

وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ : كَثُرَ عَنْهُمْ التَّخْلِيلُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ عَلَى تَنْوَعِ دَرَجَاتِهَا كَأَنَّهُ ؛ سِوَاءٍ مِنْهَا مَا كَانَ خَفِيفَ الضَّعْفِ ، أَوْ مَطْرُوحاً ، أَوْ مُنْكَرّاً ، أَوْ بَاطِلاً ، أَوْ مَوْضُوعاً ... وَمِنْ هَذِهِ الْمَزَوِيَّاتِ الَّتِي وَقَعَ (إِطْبَاقُ الْمُحَدِّثِينَ وَالْمُصَنِّفِينَ) ^(٢) عَلَى رَدِّهَا ، وَعَدَمِ قَبُولِهَا : خَبَرُ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ سَلْمَانَ ، قَالَ :

خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ شَعْبَانَ ، قَالَ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ! قَدْ أَظْلَكُكُمْ شَهْرٌ عَظِيمٌ مُبَارَكٌ ، شَهْرٌ فِيهِ لَيْلَةٌ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ ، شَهْرٌ جَعَلَ اللَّهُ صِيَامَهُ فَرِيضَةً ، وَقِيَامَ لَيْلِهِ تَطَوُّعاً ، مَنْ تَقَرَّبَ فِيهِ بِخُضْلَةٍ [مِنْ الْخَيْرِ] كَانَ كَمَنْ أَدَّى فَرِيضَةً فِيمَا سِوَاهُ ، وَمَنْ أَدَّى فَرِيضَةً فِيهِ كَانَ كَمَنْ أَدَّى سَبْعِينَ فَرِيضَةً فِيمَا سِوَاهُ ،

(١) « الْجَامِعُ لِأَخْلَاقِ الرَّاويِّ وَأَدَابِ السَّامِعِ » (١٥٢٤) لِلْحَاطِطِيِّ .

(٢) « الْبُرْهَانُ » (ص ١٢) ا وَتَبَيَّنَتْ ذِكْرُهُ .

وَهُوَ شَهْرُ الصَّبْرِ ، وَالصَّبْرُ ثَوَابُهُ الْجَنَّةُ ، وَشَهْرُ الْمَوَاسَاةِ ، وَشَهْرُ يُرَادُ فِي رِزْقِ الْمُؤْمِنِ فِيهِ ، مَنْ فَطَرَ فِيهِ صَائِئاً كَانَ مَغْفِرَةً لِدُنُوبِهِ ، وَعَثَقَ رَقَبَتَهُ مِنَ النَّارِ ، وَكَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْقَصَ مِنْ أَجْرِهِ شَيْءٌ ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! لَيْسَ كُلُّنَا يَجِدُ مَا يُفْطِرُ الصَّائِمَ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

« يُعْطِي اللَّهُ هَذَا الثَّوَابَ مَنْ فَطَرَ صَائِئاً عَلَى تَمْرَةٍ ، أَوْ عَلَى شَرْبَةِ مَاءٍ ، أَوْ مَذَقَةِ لَبَنٍ ، وَهُوَ شَهْرُ أَوَّلِهِ رَحْمَةٌ ، وَأَوْسَطُهُ مَغْفِرَةٌ ، وَآخِرُهُ عِثْقٌ مِنَ النَّارِ ، مَنْ خَفَّفَ عَنْ مَمْلُوكِهِ فِيهِ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ، وَأَعْتَقَهُ مِنَ النَّارِ ، وَاسْتَكْبَرُوا فِيهِ مِنْ أَزْوَاجِ خِصَالٍ ؛ خَضَلْتَيْنِ تُرْضُونَ بِهِمَا رَبَّكُمَ ، وَخَضَلْتَيْنِ لَا غَنَاءَ بِكُمَ عَنْهُمَا ؛ فَأَمَّا الْخَضَلَتَانِ اللَّتَانِ تُرْضُونَ بِهِمَا رَبَّكُمَ : فَشَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَتَسْتَغْفِرُونَهُ ، وَأَمَّا الْخَضَلَتَانِ اللَّتَانِ لَا غَنَاءَ بِكُمَ عَنْهُمَا : فَتَسْأَلُونَ اللَّهَ الْجَنَّةَ ، وَتَعُوذُونَ بِهِ مِنَ النَّارِ ، وَمَنْ أَشْقَى صَائِئاً سَقَاهُ اللَّهُ مِنْ حَوْضِي شَرْبَةً لَا يَظْمَأُ حَتَّى يَدْخُلَ الْجَنَّةَ » (١) .

وَلَقَدْ وَقَفْتُ -مُنْذُ سَنَوَاتٍ- عَلَى جُزْءٍ صَغِيرٍ مِنْ تَأْلِيفِ الْعَلَامَةِ الْمُحَقِّقِ ، وَالْبَاحِثِ الْمُدَقِّقِ الشَّيْخِ الْأَسَاطِذِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ

(١) سَيَاقِي تَحْرِيمُهُ ، وَيَبَيِّنُ الْقَوْلَ فِيهِ .

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْعَقِيلِ ، الْمَشْهُورُ بِـ (أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَقِيلِ الظَّاهِرِيِّ) - حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: عُنْوَانُهُ : « الْبُرْهَانُ عَلَى تَحْسِينِ حَدِيثِ سَلْمَانَ » ، اسْتَرْوَحَ فِيهِ مُؤَلَّفُهُ - نَفَعَ اللَّهُ بِهِ - إِلَى ثُبُوتِ الْحَدِيثِ وَحُسْنِهِ ، وَجَمَعَ لَهُ - وَحَشَدَ - مَا اسْتَطَاعَ مِنْ وَجُوهِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ ! وَذَلِكَ بِالرَّغْمِ ^(١) مِنْ إِقْرَارِهِ (ص ١٠) - مِنْ رِسَالَتِهِ - أَنَّ الْمُحَدِّثِينَ وَالْمُصَنِّفِينَ مُطَبِّقُونَ عَلَى ضَعْفِهِ ! بَلْ قَالَ - حَفِظَهُ الْمَوْلَى - (ص ٢٥) : « وَلَسْتُ مُسْتَوْحِشًا إِنْ كُنْتُ وَحِيدًا فِي تَحْسِينِ هَذَا الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ ... » !!

وإِذِ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ؛ فَلَإِنِّي - فِي هَذَا الْجُزْءِ - سَائِرٌ عَلَى سَنَنِ عَامَةِ الْمُحَدِّثِينَ ، وَمَاشٍ عَلَى مَا عَلَيْهِ مُجْمَعُهُمْ ، وَمُدَافِعٌ عَمَّا اخْتَارُوهُ وَرَجَّحُوهُ ، وَمُؤَيَّدٌ مَا بَيَّنُّوهُ وَكَشَفُوهُ .

وَلَإِنِّي لَعَلَى مِثْلِ الْيَقِينِ أَنَّ فَضِيلَةَ الْأُسْتَاذِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ - سَدَّدَهُ اللَّهُ - سَيَكُونُ مُنْشَرَحَ الصَّدْرِ بِرِسَالَتِي هَذِهِ ؛ لِأَنَّهَا مُنَاقَشَةٌ عِلْمِيَّةٌ هَادِيَةٌ ، أَحْسَبُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - أَنَّ فِيهَا نَوْعًا مِنَ الْفَائِدَةِ الرَّائِدَةِ .. وَغَنِيٌّ عَنِ الذِّكْرِ - هَا هُنَا - أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْمُنَاقَشَةِ - أَوْ التَّخْطِيطِ - لَا تَغْنُضُ مِنْ قَدْرِ الْأُسْتَاذِ الْفَاضِلِ ، وَقِيَمَةِ عِلْمِهِ ، وَسَعَةِ مَدَارِكِهِ .. وَلَكِنْ ؛ قَدْ يَكُونُ الْاسْتِعْجَالُ - وَلَوْ بِالْخَيْرِ - سَبَبًا يُوقِعُ

(١) انظر - للفائدة - « معجم الخطأ والصواب في اللغة » (ص ١٤٩ -

١٥٠) للدكتور إميل يعقوب .

الْمُتَلَبِّسَ بِهِ بِالْخَطَا ، أَوْ الْغَلَطِ ، أَوْ الْوَهْمِ ..

وَهَذَا كُلُّهُ مِنْ طَبَائِعِ الْبَشَرِ ^(١) ...

فَاللَّهُ - عَزَّ فِي عُلَاهُ - أَسْأَلُ أَنْ يُرْشِدَ قَلَمِي ، وَيُسَدِّدَ قَلْبِي ،
وَأَنْ يَرْزُقَنِي حُسْنَ الْاِتِّبَاعِ لِنَبِيِّهِ ﷺ ، وَأَنْ يَجْمَعَ لِي عَمَلًا صَالِحًا
وَعِلْمًا نَافِعًا ، إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ .

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ
أَجْمَعِينَ .

وَأَخِيرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

وَكَتَبَ

أَبُو الْحَارِثِ الْحَلَبِيُّ الْأَنْطَرِيُّ

ظَهَرَ يَوْمَ الْأَحَدِ ، لِسَنَةِ بَقِيَّةٍ مِنْ

شَهْرِ شَوَّالٍ سَنَةِ ١٤١٧ هـ

(١) فَلَقَدْ ذَكَرَ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي رِسَالَتِهِ (ص ٥٥) أَنَّهُ شَرَعَ فِيهَا ،

وَقَرَعَ مِنْهَا فِي أَقْلٍ مِنْ يَوْمَيْنِ !

٢ - تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ

أَشْهُرُ مَنْ رَوَى الْحَدِيثَ - وَعُرِفَ بِهِ - الْإِمَامُ ابْنُ خُزَيْمَةَ ،
فَقَدْ قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي « صَحِيحِهِ » (٣ / ١٩١) :

« بَابُ فَصَائِلِ شَهْرِ رَمَضَانَ : إِنْ صَحَّ الْخَبَرُ ^(١) :

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ : حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ زَيَْادٍ : حَدَّثَنَا
هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ بْنِ جُدْعَانَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ

(١) وَلَعَلَّ مِنْ أَهَمِّ أَسْنَابِ شَهْرَةِ الْحَدِيثِ وَانْتِشَارِهِ - فِيمَا أَرَى - ذِكْرُ الْإِمَامِ
الْمُثَلِّبِيِّ لَهُ فِي « التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ » ، وَهُوَ كِتَابٌ مَشْهُورٌ ، وَمَعْرُوفٌ ، وَمُتَشِيرٌ بَيْنَ
النَّاسِ ، عَامَّتِهِمْ وَخَاصَّتِهِمْ .

وَلَقَدْ كُنْتُ ذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ - مُبَيِّهَا عَلَى ضَعْفِهِ - قَبْلَ نَحْوِ عَشْرِ سَنَوَاتٍ ،
وَذَلِكَ فِي كِتَابِ « صِفَةِ صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ » (ص ١١٠ - مَعَ الْأَخِ سَلِيمِ الْهَلَالِيِّ) .
وَقَدْ تَمَّ التَّنْبِيْهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ عَلَى خَطَأٍ وَقَعَ فِي ثَقَلِ كَلَامِ ابْنِ خُزَيْمَةَ - قَبْلَ
رَوَايَتِهِ لَهُ - لَمَّا قَالَ : « إِنْ صَحَّ الْخَبَرُ » ، فَقُلْتُ :

« وَسَقَطَتْ (إِنْ) مِنْ بَعْضِ الْمَرَاجِعِ ، كـ « التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ » (٢ / ٩٥)
وَعَزَّوْا ! فَالْفَسَدُ سُقُوطُهَا الْمَغْنَى ۥ ۥ وَاغْتَرَّتْ بِهَا بَعْضُ الْمُتَعَالِمِينَ ۥ ۥ

المُسَيَّب، عَنْ سَلْمَانَ ، قَالَ :

نُفِىَ ذِكْرُهُ ...

قُلْتُ : وَلَمْ أَرِ الْحَدِيثَ فِي نُسخَتِي المَصَوَّرَةِ مِنَ الأجزاء
المَخْطُوطَةِ المَوْجُودَةِ مِنْ كِتَابِ « حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ حُجْرٍ السَّعْدِيِّ »
- لابنِ خُزَيْمَةَ - فِي المَكْتَبَةِ الظَّاهِرِيَّةِ ، ضِمْنَ المَجْمُوعِ (٥٣) ! فَلَعَلَّهُ
فِي أَجْزَاءٍ أُخَرَ .

وَقَدْ رَوَى الْحَدِيثَ - أَيْضاً - عَدَدٌ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ ،
وَقَفْتُ - مِنْهُمْ - عَلَى جَمَاعَةٍ :

- ١ - الإمامُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي « فَصَائِلِ رَمَضَانَ » (٤١) .
- ٢ - الإمامُ ابْنُ شَاهِينَ فِي « فَصَائِلِ شَهْرِ رَمَضَانَ » (١٥) .
- ٣ - الإمامُ عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَسَاكِرٍ فِي « أَحَادِيثِ شَهْرِ رَمَضَانَ »
(رقم : ٧ - بِتَحْقِيقِي) .
- ٤ - الإمامُ البيهقيُّ فِي « شُعَبِ الإِيمَانِ » (٣٣٣٦) ، وَفِي
« فَصَائِلِ الأَوْقَاتِ » (٣٧) .
- ٥ - الإمامُ المَحَامِلِيُّ فِي « الأَمَالِي » (٢٩٣) .
- ٦ - الإمامُ الأَضْبَهَانِيُّ - قَوَامُ السُّنَّةِ - فِي « التَّرْغِيبِ
والتَّرْهيبِ » (١٧٥٣) .

- ٧ - الإمام الواحدي في « التفسير الوسيط » (٢٧٧/١) .
 ٨ - الإمام البغوي في « معلم التنزيل » (٢٠٢/١) .
 ٩ - الإمام أبو طاهر بن أبي الصقر في « مشيخته » (رقم : ٤٣) .
 ١٠ - وعزاه الشيوطي في « جمع الجوامع » (٢/ق ٤٠٥) لابن النجار .

قلت : وللهديث طريق أخرى :

فقد أخرجه الإمام العقيلي في « الضعفاء » (٣٥/١) ، قال :
 « حدثنا علي بن الحسين ، قال : حدثنا أحمد بن عمران
 الأخفش^(١) ، قال : حدثنا عبد الله بن بكر السهمي ، قال : حدثنا
 إياس بن أبي إياس ، عن سعيد بن المسيب ، عن سلمان الفارسي . . .
 فذكر قطعة منه ، ثم قال :

« وذكر حديثاً طويلاً في فضل شهر رمضان » .

وقد روى قطعة من الحديث - من طريق العقيلي - الخطيب
 البغدادى في « تاريخ بغداد » (٣٣٣/٤) .

ورواه الحارث بن أبي أسامة في « مسنده » (٣٢١ - زوائده) ،

(١) كذا ! وهو ضعيف ، صوابه : « الأخشي » ، كما في « الأنساب » (١/١٥٧) للسمعاني ، وحاشيته نسخة « الضعفاء » (ق/٥ ب - نسخة الظاهري) .
 وقد تابع هذا الضعيف الأستاذ الظاهري في « البرهان » (ص ٤٢) !

قَالَ : « حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرٍ : حَدَّثَنِي بِغَضِّ أَصْحَابِنَا - رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ : إِيَّاسٌ - ، رَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ ... » .

وَلَيْسَ فِيهِ (عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ) ، وَلَكِنْ :

قَدْ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي « الْعِلَالِ » (٢٤٩/١) عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَرَفَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكْرٍ السَّهْمِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي إِيَّاسٌ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ ...

وَرَوَاهُ الشُّيُوطِيُّ فِي « بُغْيَةِ الْوُعَاةِ » (٤١٠/٢) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ ابْنِ بَشْرِ الثَّقَلَيْسِيِّ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَرَفَةَ ، عَنِ السَّهْمِيِّ : حَدَّثَنَا إِيَّاسٌ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ ...

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي « شُعَبِ الْإِيمَانِ » (٣٣٣٦) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ ابْنِ الْفَرَجِ الْأَزْرَقِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكْرٍ السَّهْمِيِّ ، عَنْ إِيَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْغَفَّارِ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ ...

قُلْتُ : وَلَعَلَّ اسْمَ (أَبِي إِيَّاسٍ) هُوَ : (عَبْدُ الْغَفَّارِ) ؛ فَيَكُونُ إِيَّاسٌ هَذَا هُوَ إِيَّاسًا ذَاكَ ؛ فَشُبُوخُهُ هُمْ شُبُوخُهُ ، وَتَلَامِيذُهُ هُمْ تَلَامِيذُهُ .

وَعَلَى أَيِّ ؛ فَإِنْ كَانَ إِيَّاسٌ هَذَا هُوَ ابْنُ أَبِي إِيَّاسٍ : فَأِنَّهُ « لَا يُعْرَفُ » ، وَخَبْرُهُ مُنْكَرٌ ، كَمَا قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي « الْمِيزَانِ » (٢٨٢/١)

- وَكَذَا فِي « الْمُغْنِي » (١/٩٥) - ، وَتَابَعَهُ الْحَافِظُ فِي « اللُّسَانِ » (١٤٦٩) .

وَقَدْ قَالَ الْعُقَيْلِيُّ - قَبْلُ - : « مَجْهُولٌ » ، حَدِيثُهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ .
وَأِنْ كَانَ ابْنُ عَبْدِ الْعَفَّارِ إِسَاسًا آخَرَ !! فَإِنَّهُ - أَيْضًا - لَا يُعْرَفُ ، كَمَا قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي « إِنْخَافِ الْمَهْرَةِ » (٥/٥٦١) ، وَنَقَلَهُ عَنْهُ الشُّيُوطِيُّ فِي « جَمْعِ الْجَوَامِعِ » (١/٩٥٤) ، وَالْمُتَّقِي الْهِنْدِيُّ فِي تَرْتِيبِهِ الْمُسَمَّى : « كَنْزُ الْعَمَالِ فِي سُنَنِ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ » (٢٤٢٧٦) .

قُلْتُ : وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي - بَادِي الرَّأْيِ - أَنَّ إِسْقَاطَ (عَلِيٍّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ) مِنْ سَنَدِ الْعُقَيْلِيِّ إِنَّمَا هُوَ مِنْ جِهَةِ الْأَخْنَسِيِّ شَيْخِ شَيْخِ الْعُقَيْلِيِّ ! فَإِنَّ الْبُخَارِيَّ قَالَ فِيهِ :
« يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ » ^(١) ، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ :
« كُوفِي تَرْكُوهُ » ^(٢) ! فَلَعَلَّهُ مِنْ تَخَالِيطِهِ !!

وَلَكِنْ ؛ يُعَكِّرُ عَلَى هَذَا مُتَابَعَةُ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي أَسَامَةَ الْمَذْكُورَةِ !
فَلَعَلَّهُ - وَاللَّهِ أَغْلَمُ - مِنْ اخْتِلَافِ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكْرِ

(١) « ضُعْفَاءُ الْعُقَيْلِيِّ » (١/١٢٦) .

(٢) « الْمُغْنِي فِي الضُّعْفَاءِ » (١/٥٠) .

السَّهْمِيَّ لَهُ فِيهِ ؛ مَرَّةً يُثَبِّتُهُ ، وَمَرَّةً يُسْقِطُهُ !
وَمِثْلُ هَذَا يَقَعُ كَثِيرًا فِي الرُّوَاةِ ، حَتَّى مَنْ كَانَ مِنَ الثَّقَاتِ
الرُّفَعَاءِ مِنْهُمْ ..
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(تَنْبِيْهٌ) : قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي « الْبُرْهَانِ » (ص ٤٣)
بَعْدَ سَوْقِهِ الْحَدِيثَ مِنْ « ضَعْفَاءِ الْعَقِيلِيَّ » : « رِوَايَةُ ابْنِ حَبَانَ ^(١)
وَالْبَيْهَقِيِّ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ فَقْدَانَ (١) ابْنَ زَيْدٍ فِي سَنَدِ الْعَقِيلِيِّ رُبَّمَا سَقَطَ
سَهْوًا » !!

أَقُولُ : وَهَذَا لَا يُسَلَّمُ بِهِ لِوَجْهَيْنِ :
الْأَوَّلُ : أَنَّ النَّصَّ كَمَا هُوَ فِي مَخْطُوطَةِ « الضَّعْفَاءِ » (ق ٥/ب -

(١) كَذَا - عِنْدَهُ - بِالْمَوْحَدَةِ التَّخْفِيفِ ! وَهُوَ تَطْيِيعٌ ، صَوَابُهُ : ابْنُ حَبَانَ ،
بِالْمُثَنَاءِ مِنْ تَحْتِ .

وَأَقُولُ : إِنَّ ذِكْرَ ابْنِ حَبَانَ - هُنَا - لَا يَقُومُ ! لِأَنَّ إِسْتَاذَهُ لَيْسَ بَيْنَ أَيْدِينَا
حَتَّى نَعْلَمَ أَمْرَ فِيهِ أَمْ لَا ؟ فَمِنْ أَيْنَ عَرَفَ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ سَنَدَهُ ١٩
ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يُؤَيِّدُ قَوْلِي - بِحَمْدِ اللَّهِ - ؛ فَقَدْ ذَكَرَ الْبُوصَيْرِيُّ فِي « مُخْتَصَرِ
إِتْحَافِ السَّادَةِ الْمَهْرَةِ » (٢٦١١) الْحَدِيثَ ، ثُمَّ عَزَاهُ لِابْنِ خُرَيْمَةَ فِي « صَحِيحِهِ » ، ثُمَّ
قَالَ : « وَمِنْ طَرِيقِهِ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ ، وَأَبُو الشَّيْخِ ابْنُ حَبَانَ » .
فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى تَوْفِيقِهِ .

نُسَخَةُ الظَّاهِرِيَّةِ) سَوَاءً بِسَوَاءٍ .

الثَّانِي : أَنَّ الْخَطِيبَ الْبَغْدَادِيَّ رَوَاهُ فِي « تَارِيخِهِ » (٣٣٣/٤) مِنْ طَرِيقِ الْعُقَيْلِيِّ نَفْسِهِ - بِسَنَدِهِ - ، بِسُقُوطِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ .
إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَقَطًا قَدِيمًا فِي أَصْلِ النُّسَخَةِ ! وَهَذِهِ دَعْوَى مُحْتَاجَةٌ إِلَى قَرِينَةٍ مُرْجَحَةٍ .

وَلَقَدْ أَعْلَهُ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ - بَعْدَ سُؤَالِ ابْنِهِ لَهُ عَنْهُ فِي « الْعِلَالِ » (٢٤٩/١) - بِقَوْلِهِ :

« هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ ؛ غَلِطَ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرٍ ! إِنَّمَا هُوَ (أَبَانُ) بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ ، فَجَعَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرٍ (أَبَانُ) (١) :
(إِيَّاسَ) (١) » .

قَالَ الْأَسْتَاذُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الظَّاهِرِيُّ مُعَلَّلًا (ص ٣٨) : « إِنَّمَا حَكَمَ بِأَنَّهُ مُنْكَرٌ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي عِيَّاشٍ ، وَهُوَ مُنْكَرٌ

(١) عَلَى حِكَايَةِ مَا وَقَعَ فِي السَّنَدِ ، فَلَمْ يَقُمْهَا عَلَى جَادَةِ الْإِغْرَابِ نَصْبًا بِالتَّوْبِينِ .

وَهُوَ - عَلَى مِثْلِ مَا فِي الْمَطْبُوعِ - وَاقِعٌ فِي الْمَخْطُوطِ (ق ٧٣/ ب - نُسَخَةُ تَرْكِيبًا) وَهِيَ نُسَخَةٌ جَيِّدَةٌ مُتَمَتَّةٌ .

(فَائِدَةٌ) : (أَبَانُ) اخْتَلَفَ فِيهِ : هَلْ هُوَ مَضْرُوفٌ أَمْ يَمْتَنِعُ مِنَ الصَّرْفِ ؟
« الَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ وَالْمُحَقِّقُونَ صَرْفُهُ » ؛ - كَمَا قَالَ التَّوْبِيُّ فِي « تَهْلِيلِ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ » (٩٧/١) - .

الحديثِ عِنْدَ أَحْمَدَ ، وَمَعْنَى الْمُتَّكِرِ عِنْدَ أَحْمَدَ ، وَالنَّسَائِيُّ - وَغَيْرِ
وَاحِدٍ مِنَ النَّقَادِ - : بِمَعْنَى مُجَرَّدِ التَّفَرُّدِ ، حَيْثُ لَا يَكُونُ التَّفَرُّدُ فِي
وَزْنٍ مَنْ يُحْكَمُ لِحَدِيثِهِ بِالصَّحَّةِ بِغَيْرِ عَاصِدٍ يَغْضُدُهُ ... » .

قُلْتُ : وَهَذَا تَغْلِيلٌ غَيْرُ سَدِيدٍ ؛ فَحُكْمُ التَّنْكَارَةِ مُعَلَّلٌ - عِنْدَ
أَبِي حَاتِمٍ - بِغَلَطِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكْرِ فِيهِ ، حَيْثُ إِنَّهُ فِي السَّنَدِ الْمَوْجُودِ
بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَالْمَسْئُولِ - هُوَ - عَنْهُ ، وَلَيْسَ لِأَبَانٍ شَأْنٌ بِحُكْمِهِ
عَلَيْهِ ، ثُمَّ بَيَّنَّ - بَعْدُ - حَقِيقَةَ مَا عِنْدَهُ فِي الْإِسْتِنَادِ ، وَهُوَ أَنَّهُ مِنْ
رِوَايَةِ أَبَانٍ .

هَذَا وَجْهٌ .

وَوَجْهٌ ثَانٍ أَنْ يُقَالَ : تَنْزِيلُ مَعْنَى الْمُتَّكِرِ عِنْدَ أَحْمَدَ وَالنَّسَائِيِّ
- الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى التَّفَرُّدِ - عَلَى ذَاتِ مَعْنَى الْمُتَّكِرِ عِنْدَ أَبِي حَاتِمٍ :
فِيهِ بَعْدُ ؛ فَالْمُتَأَمِّلُ لِنَقَدَاتِ أَبِي حَاتِمٍ لِلْأَحَادِيثِ ، وَتَغْلِيلَاتِهِ لِلرِّوَايَاتِ
يَرَى أَنَّهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ فِي سَائِرِ قَالَاتِهِ مَعْنَى الرَّدِّ وَالْإِنْكَارِ ، لَا مَعْنَى
التَّفَرُّدِ الْمُخْصِي :

قَالَ الدُّكْتُورُ رِفْعَتُ فَوْزِي عِنْدَ الْمُطَلِّبِ فِي كِتَابِهِ « ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ
الرَّازِي » ، وَأَثَرُهُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ « (ص ٢٨٨ - ٢٩١) مَا مُلَخَّصُهُ :
« ... » وَيُمْكِنُ أَنْ نَرَى فِي كِتَابِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ ثَلَاثَةَ أَنْوَاعٍ مِنَ
الْأَحَادِيثِ الْمُتَّكَرَةِ :

○ النوع الأول :

فَقَدْ يُحَكِّمُ عَلَى الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ مُتَكَرِّرٌ لِمَا فِي إِسْنَادِهِ مِنَ التَّكَارَةِ ،
وَأِنْ كَانَ الْمُتَنُ صَحِيحاً ، وَهَذَا لِأَنَّهُمْ - كَمَا قُلْنَا - لَا يَفْصِلُونَ بَيْنَ
السَّنَدِ وَمَتْنِهِ ، وَلِأَنَّهُمَا يَغْتَبِرُونَهُمَا شَيْئاً وَاحِداً .

وَمِثَالُ هَذَا النَّوعِ قَوْلُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (رَقْم: ١٠٥) :

« سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ فِي حَدِيثٍ رَوَاهُ حَرَمِيُّ بْنُ عِمَارَةَ ، عَنْ
الْحَرِيشِ ^(١) بْنِ الْحَرَمِ - أَخِي الزُّبَيْرِ بْنِ الْحَرَمِ - ، عَنْ ابْنِ أَبِي
مُلَيْكَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ :

كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ ، فَوَقَعَتْ قِلَادَتِي ، فَأَنْزَلْتُ
آيَةَ التَّيَمُّمِ .

فَقَالَ أَبِي : هَذَا حَدِيثٌ مُتَكَرِّرٌ ، وَالْحَرِيشُ شَيْخٌ لَا يُجْتَنَبُ
بِحَدِيثِهِ .

فَهَذَا الْحَدِيثُ - أَغْنَى : مَتْنُهُ - فِي « الْمَوْطَأِ » ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ
أَيْضاً الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ .

○ النوع الثاني :

أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الْحَدِيثِ صَحِيحاً وَالبَعْضُ الْآخِرُ غَيْرُ صَحِيحٍ ،
وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (رَقْم: ٢٦١٧) :

(١) انظر « الإجماع » (٢ / ٤٢٠) لابن ما كولا .

« سَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ - مِنْ وَلَدِ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ - ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكْرِ السَّهْمِيِّ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَوَانَةَ الْكِلَابِيِّ ^(١) ، قَالَ : وَلَا أَحْسَبُ ^(٢) أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ ذَكْوَانَ حَدَّثَنِي بِهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : كُنَّا بِفِتَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَمَرَّتْ امْرَأَةٌ مِنْ بَنَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ بْنُ حَرْبٍ : مَا مِثْلُ مُحَمَّدٍ فِي بَنِي هَاشِمٍ إِلَّا كَمِثْلِ الرِّيحَانَةِ فِي وَسْطِ الثَّنَنِ ، قَالَ : سَمِعْتُهُ الْمَرْأَةَ ، فَأَبْلَغْتُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُغْضَبًا ، فَصَعِدَ الْمِنْبَرَ ، فَحَمِدَ اللَّهَ ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، فَقَالَ :

« مَا بَالُ أَقْوَامٍ يُبْلَغُنِي عَنْ أَقْوَامٍ ١٩ إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ سَمَاوَاتٍ سَبْعًا ، فَاخْتَارَ الْعُلَيَّا ، فَسَكَنَهَا ، وَأَسْكَنَ سَمَاوَاتِهِ مَنْ شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ ، ثُمَّ اخْتَارَ خَلْقَهُ ، ثُمَّ اخْتَارَ مِنْ بَنِي آدَمَ الْعَرَبَ ، ثُمَّ اخْتَارَ الْعَرَبَ ، فَاخْتَارَ مُضَرَ ، ثُمَّ اخْتَارَ مُضَرَ ، فَاخْتَارَ قُرَيْشًا ، ثُمَّ اخْتَارَ

(١) وَقَعَ فِي مَطْبُوعَةِ « الْعِلَلِ » : الْكِلَابِيِّ ١ وَالتَّضْوِيبُ مِنَ النُّسَخَةِ الْمَخْطُوطَةِ.

(٢) قَالَ الدُّكْتُورُ رَفِيعَتُ قَوْزِي مُعَلِّقًا : « كَذًا فِي « الْأَصْلِ » ، وَيَتَدُو أَنْ (لَا) زَائِدَةٌ ١

قُلْتُ : النَّصُّ كَمَا هُوَ فِي الْمَطْبُوعِ مُبَيَّنٌّ فِي الْمَخْطُوطِ (ق ٢٥٣ / ب) .

قُرَيْشًا ، فَاخْتَارَ بَنِي هَاشِمٍ ، ثُمَّ اخْتَارَ بَنِي هَاشِمٍ ،
 فَاخْتَارَ [نِي] ^(١) ، فَلَمْ أَزَلْ خِيَارًا مِنْ خِيَارٍ ، أَلَا فَمَنْ أَحَبَّ
 الْعَرَبَ : فَيُحِبُّ أَحِبَّهُمْ ، وَمَنْ أَبْغَضَ الْعَرَبَ : فَيُبْغِضُ أَبْغَضَهُمْ ۱٩
 قَالَ أَبِي : هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ .

فَقِي هَذَا الْحَدِيثِ مَا وَرَدَ مِثْلُهُ صَحِيحًا ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ :
 « إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى مِنْ وَلَدِ إِبْرَاهِيمَ إِسْمَاعِيلَ ، وَاصْطَفَى مِنْ وَلَدِ
 إِسْمَاعِيلَ بَنِي كِنَانَةَ ، وَاصْطَفَى مِنْ بَنِي كِنَانَةَ قُرَيْشًا ، وَاصْطَفَى مِنْ
 قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ » ^(٢) .

○ وَالتَّوَعُّدُ الثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ ضَعِيفَ السَّنَدِ ضَعِيفَ
 الثَّنَى ، وَمِثَالُهُ قَوْلُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (رَقْم : ٢٤٠١) :

« سَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ
 ابْنِ رَافِعٍ ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ :

إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ مِنْ طِينَةِ الْجَايَةِ ، وَعَجَنَهُ بِمَاءِ الْجَنَّةِ ۱٩

قَالَ أَبِي : هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ .

(١) كَذَا فِي الْمَطْبُوعِ ، وَكَانَتْ زِيَادَةٌ مِنَ النَّاسِ عَلَى « الْأَضْلِ » ! وَهِيَ مُبْتَنِي فِي
 الْمَخْطُوطَةِ التُّرْكِيَّةِ .

(٢) انْظُرْ « سِلْسِلَةَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ » (٣٠٢ - الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ) لِشَيْخِنَا

وَيَقُولُ الْأَسْتَاذُ مُحَمَّدُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ مُعَلِّقًا عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ :

« وَهَذَا سَنَدٌ ضَعِيفٌ جِدًّا ؛ إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَافِعٍ قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ : مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ ، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ : أَحَادِيثُهُ كُلُّهَا يَمَّا فِيهِ نَظَرٌ ، ثُمَّ سَاقَ لَهُ هَذَا الْحَدِيثَ ، وَمِنْ طَرِيقِهِ أَوْرَدَهُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي « الْمَوْضُوعَاتِ » ، وَقَالَ : لَا يَصِحُّ ؛ إِسْمَاعِيلُ ، ضَعْفُهُ يَحْتَجُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَالْوَلِيدُ يُدَلِّسُ » (١) .

قَالَ أَبُو الْحَارِثِ الْأَثَرِيُّ - كَانَ اللَّهُ لَهُ - :

هَذِهِ هِيَ اسْتِغْمَالَاتُ (الْمُنْكَرِ) عِنْدَ أَبِي حَاتِمٍ ، وَقَدْ يُوجَدُ غَيْرُهَا ، لَكِنْ هِيَ الْغَالِبَةُ الْمُتَكَثِّرَةُ فِي كَلَامِهِ .

فَجَعَلَ (الْمُنْكَرِ) الْوَاقِعَ فِي تَطْيِيقِ (أَحْمَدَ) هُوَ ذَاتُهُ الْمُنْكَرُ فِي عَمَلِ أَبِي حَاتِمٍ : عَمَلٌ غَيْرٌ قَائِمٌ !

قُلْتُ : وَفِي كَلَامِ أَبِي حَاتِمٍ قَائِدَةٌ مُهِمَّةٌ ؛ وَهِيَ رِوَايَةُ أَبَانٍ (٢)

(١) « سِلْسِلَةُ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ » (٢٥٤) .

(٢) وَ (كَأَنَّ) الشَّيْخَ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنَ عَقِيلٍ - حَفِظَهُ اللَّهُ - لَمْ يُدَقِّقِ النَّظَرَ فِي كَلَامِ أَبِي حَاتِمٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ؛ فَقَالَ فِي « الْبُرْهَانِ » (ص ٤١) - بَعْدَ تَطْوِيلِهِ الْكَلَامَ فِي تَرْجَمَةِ أَبَانٍ : « هَذَا لَوْ صَحَّ أَنَّ الْحَدِيثَ مِنْ رِوَايَتِهِ - كَمَا قَالَ أَبُو حَاتِمٍ - ؛ إِذْ رَأَى - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ تَحْرِيفٌ لِإِسْمِ بْنِ أَبِي إِتَاسٍ ؛ إِذْ بَيَّنَّهُ وَبَيَّنَّ أَبَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ تَقَارُبُ =

= في الرّسم ، وَرَجَّحَ أَنَّ الْمُرَادَ (أَبَانُ) بِكَوْنِهِ بَصْرِيًّا ، وَلَكِنَّ رِوَايَةَ الْبَيْهَقِيِّ نَفَتْ دَعْوَى التَّخْرِيفِ ، إِذْ سَمَّاهُ لِإِيَّاسَ بْنِ عَبْدِ الْعَفَّارِ
 ثُمَّ قَالَ : « فَلَا تَقَارُبَ فِي الرَّسْمِ بَيْنَ إِيَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْعَفَّارِ وَأَبَانِ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ .

وَالسَّهْمِيُّ يَقَعُ ، فَلِحَالَةِ الْوَهْمِ عَلَيْهِ دَعْوَى .
 هَذَا نَصُّ كَلَامِهِ - حَفِظَهُ اللَّهُ - ، وَعَلَيْهِ تَغْلِيقاتٌ :
 الأول : تَغْلِيظُ أَبِي حَاتِمٍ فِي إِثْبَاتِهِ رِوَايَةَ أَبَانٍ : بِدَعْوَى أَنَّ إِثْبَاتَهُ قَائِمٌ عَلَى ظَنِّ التَّخْرِيفِ : خَطَأً بَيِّنٌ ، فَأَيُّ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ أَبَا حَاتِمٍ ذَكَرَ التَّخْرِيفَ ، أَوْ أَرَادَهُ ١٩ الثاني : مَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ رِوَايَةَ الْبَيْهَقِيِّ نَفَتْ دَعْوَى التَّخْرِيفِ : لَا يُسَلِّمُ الْبَيِّنَةُ ؛ لِأَنَّ فِي السَّنَدِ الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ (إِيَّاسُ) فَقَطْ ، دُونَ تَمَامِ اسْمِهِ ، فَاحْتِمَالُ كَوْنِ (إِيَّاسِ) هَذَا هُوَ (ابْنُ أَبِي إِيَّاسٍ) ، أَوْ (ابْنُ عَبْدِ الْعَفَّارِ) ، أَوْ تَخْرِيفَ (أَبَانٍ) أَوْ (أَبَانِ ابْنِ أَبِي عَيَّاشٍ) : كُلُّهُ قَائِمٌ .

فَقَوْلُهُ بَعْدُ : « فَلَا تَقَارُبَ فِي الرَّسْمِ بَيْنَ إِيَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْعَفَّارِ ، وَأَبَانِ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ » : خَبَرٌ وَارِدٌ عَلَى كَلَامِ أَبِي حَاتِمٍ الْبَيِّنَةِ ..
 الثالث : أَنَّ عَدَمَ وَثُوقِ الْبَاحِثِ عَلَى طَرِيقٍ - أَوْ طُرُقٍ - لِحَدِيثٍ مَا ، ذَكَرَهَا إِمَامٌ مُعْتَدٌّ بِهِ - كَأَبِي حَاتِمٍ مَثَلًا - : لَا يُجِيزُ لَهُ أَنْ يَنْفِي ^(١) مَا لَمْ يَحِدِّثْهُ ، فَقَدَمُ الْوُجْدَانِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْوُجُودِ .

(١) وَفِي « فَتْحِ الْبَارِي » (١١/١) قَائِدَةٌ لَطِيفَةٌ تُقَرِّبُ هَذَا الْمَعْنَى - عِنْدَ التَّأَمُّلِ - حَوْلَ حَدِيثٍ « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » وَرَوَاتِهِ .

لِلْحَدِيثِ ، وَإِنْ لَمْ نَرَهَا بَيْنَ أَيْدِينَا فِيمَا بَحَثْنَا مِنْ كُتُبٍ ..
 وَفِي أَبَانٍ كَلَامٌ كَثِيرٌ ، يَدُورُ بِهِ بَيْنَ الضَّعْفِ الشَّدِيدِ ، وَالتَّرْكِ ،
 وَالتَّهْمَةِ بِالْكَذِبِ !
 وَقَدْ اخْتَارَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي « التَّقْرِيبِ » (رَقْم : ١٤٣)
 أَنَّهُ :

« مَتْرُوكٌ » .

= الرَّابِعُ : لِإِبْنِ أَبِي إِيَّاسٍ هُوَ نَفْسُهُ لِإِيَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْقَهَّارِ : بِحَاجَةٍ -
 أَيْضاً - إِلَى دَلِيلٍ ، وَإِنْ كَانَ مُحْتَمَلاً ، لَكِنْ مُجَرَّدَ الْاِخْتِلَافِ - دُونَ بَيِّنَةٍ - لَا يَرْفَعُ إِلَى
 أَنْ يَكُونَ بُرْهَانًا ظَاهِراً ، أَوْ حُجَّةً قَاطِعَةً !!
 الْحَافِظُ : قَوْلُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ - خِتَاماً - : « وَالسَّهْمِيُّ ثِقَّةٌ : فِإِحَالَةِ الزَّهْمِ
 عَلَيْهِ دَعَايَ » ! قَوْلُهُ فِيهِ مَا فِيهِ : إِذْ إِنَّ تَغْلِيلَ مِثْلِ الْإِمَامِ أَبِي حَاتِمٍ يَكُونُ - فِي
 الْغَالِبِ - مَبْنِئاً عَلَى نَظَرٍ دَقِيقٍ ؛ ذَلِكَ أَنَّ جَمَاعَةً رَوَوْهُ عَنِ السَّهْمِيِّ ، وَلَكِنْ عَلَى
 وَجْهِ :

فَمِنْهُمْ : مَنْ رَوَاهُ عَنْهُ عَنِ (إِيَّاسٍ) مُهْمَلاً !
 وَمِنْهُمْ : مَنْ رَوَاهُ عَنْهُ عَنِ (إِيَّاسٍ) مُسَوِّباً إِلَى (ابْنِ أَبِي إِيَّاسٍ) !
 وَمِنْهُمْ : مَنْ رَوَاهُ عَنْهُ عَنِ (إِيَّاسٍ) مُسَوِّباً إِلَى (ابْنِ عَبْدِ الْقَهَّارِ) !
 وَمِنْهُمْ : مَنْ رَوَاهُ عَنْهُ عَنِ (إِيَّاسٍ) عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ !
 وَمِنْهُمْ : مَنْ رَوَاهُ عَنْهُ عَنِ (إِيَّاسٍ) بِإِسْقَاطِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ !
 أَقُولُ : فَجَائِزٌ جِدّاً أَنْ يَكُونَ هَذَا الْاِخْتِلَافُ مِنْ قِبَلِ السَّهْمِيِّ نَفْسِهِ ، وَإِنْ
 كَانَ - فِي الْأَصْلِ - ثِقَّةً ، فَتَأَمَّلْ !

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي « دِيَوَانِ الضُّعَفَاءِ وَالْمُتْرُوكِينَ » (١٣٧) :
 « قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : تَرَكُوا حَدِيثَهُ » .

وَمِثْلُهُ فِي « الْمُغْنِي فِي الضُّعَفَاءِ » (١٤) - لَهُ - .

وَلَقَدْ طَوَّلَ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الظَّاهِرِيُّ فِي تَرْجُمَتِهِ مِنْ
 « الْبُرْهَانِ » (ص ٣٩ - ٤١) مِنْ غَيْرِ كَبِيرٍ جَدْوَى - فِيمَا أَرَى - !
 وَلَكِنْ بَعْضَ تَوَجُّهِاتِهِ لِكَلَامِ شَيْءٍ مِنْ أَيْمَةِ النَّقْدِ بِحَاجَةٍ إِلَى
 مُتَاقَشَةٍ :

أَوَّلًا : نَقَلَ عَنْ « تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ » (١/١٠١) قَوْلَ الْحَافِظِ
 ابْنِ حَجَرٍ :

« وَحَكَى الْخَلِيلِيُّ فِي « الْإِزْشَادِ » بِسَنَدٍ صَحِيحٍ أَنَّ أَحْمَدَ قَالَ
 لِيُحْيَى .. » ، ثُمَّ ذَكَرَ قِصَّةَ بَيْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَيُحْيَى بْنِ مَعِينٍ فِيهَا
 اتِّهَامُهُمَا لِأَبَانٍ بِالْكَذِبِ وَوَضَعَ الْحَدِيثَ ...

فَاسْتَعْجَبَ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَوْلَ ابْنِ حَجَرٍ ! ثُمَّ قَالَ :
 « لَمْ يَذْكُرِ الْخَلِيلِيُّ إِسْنَادًا » .

أَقُولُ : إِنْ كَانَ نَفْيُ وُجُودِ الْإِسْنَادِ بَيَانًا لِلْوَاقِعِ فِي نُسخَةِ
 « الْإِزْشَادِ » الْمَطْبُوعَةِ ؛ فَتَعَمْ !

وَلِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ التَّشْكِيكُ فِي ثُبُوتِ الْقِصَّةِ ؛ فَلَا !!

فَلَقَدْ رَوَى الْخَبَرُ الْحَاكِمُ النَّيْسَابُورِيُّ فِي « الْمَذْخَلِ إِلَى الْإِكْلِيلِ »
 (ص ٣٢) ، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي « الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاويِ »
 وَأَدَابِ السَّامِعِ » (٢ / ٢٨٣) ، وَابْنُ جَبَّانٍ فِي « الْمَجْرُوحِينَ » (١ / ٣١ -
 ٣٢) ^(١) مِنْ طُرُقٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ الشُّنِّيِّ الدِّينَوْرِيِّ ، عَنْ أَبِي
 بَكْرٍ الْأَثَرَمِ ، عَنْ أَحْمَدَ .

وَهَذَا - كَمَا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ - سَنَدٌ صَحِيحٌ .

وَهَا هُنَا تَبْيِيهُ مُهِمٌّ ؛ وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِنُسْخَةِ « الْإِزْشَادِ »
 الْمَطْبُوعَةِ : هَلْ هِيَ « الْأَصْلُ » ؟ أَمْ مُخْتَصَرٌ - أَوْ مُتَخَبٌ - مِنْهُ ١٩
 بَحَثَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ الْأُسْتَاذُ مُحَمَّدٌ سَعِيدٌ عُمَرُ
 إِدْرِيسٍ فِي (١ / ٤٥ - ٤٦) مِنْهُ ، فَكَانَ يَمَّا ذَكَرَهُ قَوْلُ الْإِمَامِ الدَّهْلِيِّ
 فِي « السِّيَرِ » (١٧ / ٦٦٦) فِي وَصْفِهِ : « وَهُوَ كِتَابٌ كَبِيرٌ ، انْتَخَبَهُ
 الْحَافِظُ السَّلْفِيُّ ، سَمِعْنَا « الْمُتَخَبَ » ... » .

وَهَذَا بَيِّنٌ - لَا يَحْتَاجُ إِلَى بَحْثٍ أَوْ دَلِيلٍ - فِي أَنَّ (الْكِتَابَ
 الْكَبِيرَ) غَيْرُ (الْمُتَخَبِ) .

وَأَمَّا كَوْنُ « الْمُتَخَبِ » ذِكْرًا فِي مُؤَلَّفَاتِ السَّلْفِيِّ ، أَمْ لَمْ يُذَكَّرْ !
 فَهَذَا وَجْهٌ لَا يَكُونُ مُرْجَحًا لِتَمَيُّ مَا أَثْبَتَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَتَبَثُّهُ . .

(١) سَقَطَ مِنْ نُسْخَةِ « الْمَجْرُوحِينَ » الْمَطْبُوعَةِ ذِكْرُ : « أَبِي بَكْرٍ الْأَثَرَمِ » .

والحقُّ أَنَّ ذِكْرَ الذَّهَبِيِّ لَهُ - وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْتِقْرَاءِ
الثَّام - كَافٍ .

وَعِنْدَمَا ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي « الْمَجْمَعِ الْمُؤَسَّسِ » (٨٣ / ٢)
- (١٠٠) مَزَوِيَّاتِهِ وَمَسْمُوعَاتِهِ عَلَى شَيْخِهِ الْإِمَامِ تَقِيِّ الدِّينِ الصَّالِحِيِّ :
ذَكَرَ فِي (٨٥ / ٢) - مِنْهُ - كِتَابَ « الْإِرْشَادِ » ، وَلَمْ يُشِرْ إِلَى انْتِخَابِ
السَّلَفِيِّ ، فَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ عَزَّوَ الْحَافِظِ ابْنَ حَجَرٍ إِنَّمَا هُوَ لـ « كِتَابِ
الْإِرْشَادِ » - الْأَصْلِ - لَا إِلَى « مُتَخَبِّهِ » ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

قَالَ أَبُو الْحَارِثِ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ - :

لَقَدْ أَطَلْتُ الْقَوْلَ فِي هَذِهِ الْجُزْئِيَّةِ مِنْ بَابِ التَّحْقِيقِ الْعِلْمِيِّ ،
سَائِلًا اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - أَنْ أَكُونَ فِيهَا كَتَبْتُ قَرِيبًا مِنَ الصَّوَابِ ..

ثَانِيًا : لَقَدْ (اسْتَخْلَصَ) الْأُسْتَاذُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ (ص ٤٠) مِنْ
كَلِمَاتِ الثَّقَادِ فِي أَبَانِ حُكْمِهِ عَلَيْهِ ، فَقَالَ :

« لَعَلَّ مَنْ كَذَّبَهُ اسْتَغْطَمَ مَا يَزْوِيهِ مِنَ الْمَتَاكِيرِ ، وَقَدْ وَجَّهَهَا
أَنَاسٌ وَبَرَّؤُهُ مِنَ الْكَذِبِ .. » .

ثُمَّ ذَكَرَ - وَفَّقَهُ اللَّهُ - عَنْ أَبِي زُرْعَةَ أَنَّهُ نَفَى تَعَمُّدَهُ لِلْكَذِبِ .
وَهَذَا عَلَيْهِ تَغْلِيْقَانِ :

١ - قَوْلُهُ : (لَعَلَّ) : مُجَرَّدُ ظَنٍّ مَرْجُوحٍ ! يُقَالُ فِيهِ - عَلَى

- استخياء مني ! - ما قيل قديماً : اجعل (لعل) عند اليمن !
- ٢ - أما نفي أبي زرعة تعمده الكذب : فمدفوع بإثبات من أثبتته ، ومن قواعد العلم المقررة : « المثبت مقدم على النافي » .
- ثالثاً : قول الشيخ أبي عبد الرحمن (ص ٤١) :
- « ترجح أنه لا يعتمد الكذب ، وإنما آتته الغفلة .. » .
- قلت : وهو ترجيح مزجوح ، ووجهه ما سبق ، فلا أعيد .
- رابعاً : للإمام ابن شاهين في « ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه » (ص ٧٤ - ٧٥) كلمة حسنة فيه ، قال :
- « وقد روى عن أبان ثبلاء الرجال ، فما نفعه ذلك ! ولا يعتمد على شيء من روايته إلا ما وافقه عليه غيره ، وما تفرّد به من حديث فليس عليه عمل » .



٣ - الْقَوْلُ فِي عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ

ذَكَرَ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الظَّاهِرِيُّ فِي « الْبُزْمَانِ » (٢٦ - ٣٤) تَرْجَمَةً مُطَوَّلَةً لابْنَ جُدْعَانَ ، تَضَمَّنَتْ نَقُولاً مُتَعَدِّدَةً عَنْ عُلَمَاءِ الْجَرْحِ وَالتَّغْدِيلِ ، وَنَاقَشَ شَيْئاً مِنْ كَلِمَاتِهِمْ ، وَأَقْوَالِهِمْ ، أَسَوَّفُهَا بِتَمَامِهَا ، ثُمَّ أَعْقَبُ عَلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَى تَغْقِيْبٍ مِنْهَا ، قَالَ - وَفَقَهُ اللَّهُ - :

« فَأَقُولُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ - : مَدَارُ الْحَدِيثِ عَلَى عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ زُهَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - كَرِيمِ قُرَيْشٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ - ابْنِ جُدْعَانَ النَّيْمِيِّ .

وَكُنْيَةُ عَلِيٍّ أَبُو الْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ ، وَأَصْلُهُ مِنْ مَكَّةَ .

وُلِدَ وَهُوَ أَعْمَى ، وَكَانَ كَثِيرَ الْحَدِيثِ ، وَمِنْ فُقَهَاءِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ الْكِبَارِ .

قَالَ الذَّهَبِيُّ : وُلِدَ أَعْمَى ، كَفْتَادَةً ، وَكَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ ، عَلَى تَشْيِيعٍ قَلِيلٍ فِيهِ ، وَسُوءِ حِفْظٍ يَغْضُوهُ عَنْ دَرَجَةِ الْإِثْقَانِ .

لَهُ عَجَائِبُ ، وَمَتَاكِيرُ ، لَكِنَّهُ وَاسِعُ الْعِلْمِ .
 قَالَ مَنْصُورُ بْنُ زَادَانَ : لَمَّا مَاتَ الْحَسَنُ قُلْنَا لِعَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ :
 اجْلِسْ مَكَانَهُ .

وَقَالَ الْجَرِيرِيُّ : أَصْبَحَ فُقَهَاءُ الْبَصْرَةِ عُثْيَانًا : قَتَادَةُ ، وَابْنُ
 مُجَذَّعَانَ ، وَأَشْعَثُ الْحُدَّانِي ^(١) .
 فَمِنْ عِبَارَاتِ الْجَزْحِ الَّتِي وَرَدَتْ فِيهِ قَوْلُهُمْ : فِيهِ ضَعْفٌ ، قَالَهُ
 ابْنُ سَعْدٍ .

وَضَعِيفُ الْحَدِيثِ ، قَالَهُ أَحْمَدُ .
 أَوْ : ضَعِيفٌ ، قَالَهُ يَحْيَى ، وَالتَّسَائِيُّ ، وَوَهَيْبٌ ، وَابْنُ عُثَيْنَةَ .
 أَوْ : ضَعِيفٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ ، قَالَهُ يَحْيَى .
 وَ : لَا يُجْتَنَّبُ بِهِ ، قَالَهُ ابْنُ سَعْدٍ ، وَالبُّخَارِيُّ ، وَأَبُو حَاتِمٍ .
 أَوْ : لَيْسَ بِحُجَّةٍ ، قَالَهُ يَحْيَى .
 أَوْ : لَيْسَ بِالْقَوِيِّ ، قَالَهُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو زُرْعَةَ .
 وَقَالَ يَحْيَى : لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيُّ .
 وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ، قَالَهُ أَحْمَدُ ، وَيَحْيَى .

(١) « سِيرُ أَغْلَامِ الْبُلَاءِ » (٢٠٧/٥) . (مئة) .

وَقَالَ زَيْدٌ ^(١) بَنُ زُرَيْعٍ : رَأَيْتُهُ وَلَمْ أَخْلُ مِنْهُ ، لِأَنَّهُ كَانَ رَافِضِيًّا .

وَفِيهِمْ مِنْ كَلَامٍ لِأَحْمَدَ أَنَّهُ لَمْ يَفْتَحْ بِهِ ، فَإِنْ أَحْمَدَ سِئِلَ : هَلْ سَمِعَ الْحَسَنُ مِنْ سُرَاقَةَ ؟

فَقَالَ : لَا .. هَذَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ ! - يَغْنِي : يَزِيدُ - .

وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ : أَنَا أَقَفُ فِيهِ ، مَا يَزَالُ عِنْدِي فِيهِ لَيْنٌ .
وَكَانَ شُعْبَةُ رَوَى عَنْهُ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِطَ .

وَقَالَ الْفَسَوِيُّ : اخْتَلَطَ فِي كِبَرِهِ ^(٢) .

وَقَالَ ابْنُ قَانِعٍ : خَلَطَ فِي آخِرِ ^(٣) عُمُرِهِ ، وَتَرَكَ حَدِيثَهُ .

وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ : مَا اخْتَلَطَ قَطُّ ! كَانَ يَقْلِبُ الْأَحَادِيثَ ؛

يُحَدِّثُ الْيَوْمَ بِالْحَدِيثِ ، ثُمَّ يُحَدِّثُ غَدًا ! فَكَأَنَّهُ لَيْسَ ذَلِكَ !!

وَكَانَ يَحْبِي بَنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ يَتَّقِي الْحَدِيثَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ ؛

حَدَّثَ عَنْهُ مَرَّةً ، ثُمَّ تَرَكَهُ ، وَقَالَ : دَعُهُ .

(١) كَذَا فِي «الْبُزْهَانِ» ! وَصَوَابُهُ : «يَزِيدُ» .

(٢) «الْمَعْرِفَةُ وَالتَّارِيخُ» (٧٤١/٢) . (مِنْهُ) .

(٣) فِي «الْبُزْهَانِ» : «آخِرُهُ» ! .

وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ : كَتَبْتُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ كِتَابًا كَثِيرًا ، فَتَرَكْتُهُ
زُهْدًا فِيهِ .

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ :

لَيْسَ كُلُّ جَارِحٍ لِزَاوٍ يُقْبَلُ قَوْلُهُ ، حَتَّى تُعْرِفَ الْمَيُولُ الَّتِي تُوجُّهُ
نَقْدَهُ ، مِثْلُ الْجُوزْجَانِيِّ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ بْنِ جُدْعَانَ :
وَاهِي الْحَدِيثِ ضَعِيفٌ ، وَفِيهِ مِثْلٌ عَنِ الْقَصْدِ ، لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ .
قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ :

مِثْلُهُ عَنِ الْقَصْدِ ، يُفَسِّرُ بِشَيْعِهِ .

وَالْحُكْمُ بِأَنَّهُ وَاهِي الْحَدِيثِ : بِمَا تَقَرَّرَ بِهِ الْجُوزْجَانِيُّ .

وَقَدْ نَقَلَ اللَّكْنَويُّ عَنْ « تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ » لابنِ حَجَرٍ ، فِي
تَرْجَمَةِ أَبَانِ بْنِ تَغْلِبَ ، قَوْلُهُ : « الْجُوزْجَانِيُّ لَا عِبْرَةَ بِحَطِّهِ عَلَى
الْكُوفِيِّينَ » .

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ :

وَابْنُ زَيْدٍ فِي حُكْمِهِمْ ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَعِجٌ .

قَالَ شَيْخِي عَبْدُ الْفَتَّاحِ أَبُو غُدَّة ^(١) فِي تَغْلِيْقِهِ عَلَى هَذَا

(١) الْكَلَامُ مَا يَرَالُ لِلْأُسْتَاذِ ابْنِ عَقِيلٍ !

المَوْضِع : هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَعْقُوبَ السَّعْدِيِّ الْجُوزْجَانِيُّ
 الْمُتَوَفَّى بِدِمَشْقَ ، سَنَةَ ٢٥٩ هـ ، لَهُ كِتَابٌ فِي « الْجَرْحِ وَالتَّغْدِيلِ » ،
 وَكِتَابٌ فِي « الضُّعْفَاءِ » ، وَقَدْ اسْتَقَرَّ قَوْلُ أَهْلِ التَّقْدِيرِ فِيهِ عَلَى أَنَّهُ لَا
 يَقْبَلُ لَهُ قَوْلٌ فِي أَهْلِ الْكُوفَةِ ، كَمَا فِي « تَأْيِيبِ الْخَطِيبِ » (١)
 (ص ١١٦) ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ شَدِيدَ الْمَيْلِ إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ دِمَشْقَ ،
 وَكَانَ مَذْهَبُهُمْ - فِي وَقْتِ - التَّحَامُلِ عَلَى سَيِّدِنَا عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ - ، وَكَانَ مَذْهَبُ أَهْلِ الْكُوفَةِ التَّشْيِيعَ لِعَلِيٍّ - كَرَّمَ اللَّهُ
 وَجْهَهُ (٢) - ، فَكَانَ الْجُوزْجَانِيُّ هَذَا نَاصِيئًا شَدِيدَ النَّصَبِ وَالْحَطِّ
 عَلَى عَلِيٍّ وَمَنْ شَايَعَهُ ؛ فَقَدْ قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ - كَمَا فِي « مُعْجَمِ
 الْبُلْدَانِ » لِيَأْقُوتَ (٣/١٦٧) ، « وَتَهْذِيبِ تَارِيخِ ابْنِ عَسَاكِرَ »
 لِيَدْرَانَ (٢/٣١٠) ، وَ« تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ » لِابْنِ حَجَرٍ (١/١٨٢) - :
 اجْتَمَعَ عَلَى بَابِهِ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ ، فَأَخْرَجَتْ جَارِيَةٌ لَهُ فَرُوجَةً
 لَتَذْبَحَهَا ، فَلَمْ تَحِذْ مَنْ يَذْبَحُهَا ، فَقَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ! فَرُوجَةٌ
 لَا يُوجَدُ مَنْ يَذْبَحُهَا ، وَعَلِيٌّ يَذْبَحُ فِي ضَخْوَةٍ بَيْنَا وَعِشْرِينَ أَلْفَ
 مُسْلِمٍ ۱۹

(١) هُوَ لِلْكُوثَرِيِّ ، غَزِيْر طَيْبِ الذِّكْرِ ۱۱

(٢) انظر « معجم المناهي اللفظية » (ص ٤٥٤ - الطبعة الثانية) لفضيلة

الشيخ بكر أبو زيد ، حفظه الله .

فَلِذَلِكَ رُفِضَ قَوْلُهُ فِي الْكُوفِيِّينَ ^(١) .

وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ : لَيْسَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَهُمْ ^(٢) .

وَوَرَدَ الْجَمْعُ بَيْنَ تَغْدِيلِ ابْنِ زَيْدٍ وَتَجْرِيجِهِ فِي كَلَامِ بَغْضِ
النُّقَادِ ؛ كَقَوْلِ ابْنِ حِبَّانَ الَّذِي سَيَأْتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - عِنْدَ الْحَدِيثِ
عَنْ ضَعْفِهِ ، وَكَقَوْلِ ابْنِ عَدِيٍّ : وَلِعَلِّيْ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْحَدِيثِ
أَحَادِيثُ صَالِحَةٌ ، وَلَمْ أَرِ أَحَدًا مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ امْتَنَعُوا مِنَ
الرُّوَايَةِ عَنْهُ .

وَكَانَ يُعَالِي فِي الشَّشْعِ فِي مُجَلَّةِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ .

وَمَعَ ضَعْفِهِ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ ^(٣) .

(١) « الرَّفْعُ وَالتَّكْمِيلُ » (ص ١٨٩) [الْمَثْنُ وَالْحَاشِيَّةُ] . (مئة) .

(٢) يُرَاجَعُ عَنِ الْجَرْحِ وَالتَّغْدِيلِ فِي عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ : « سَيَرُ أَغْلَامُ النُّبَلَاءِ »

(٢٠٨-٢٠٦/٥) ، وَ « مِيزَانُ الْاِغْتِدَالِ » (٣/١٢٧-١٢٩) ، وَ « تَهْلِيلُ التَّهْلِيلِ »

(٧/٣٢٢-٣٢٤) ، وَتَقْلُ الْجَوْرَقَانِي فِي « الْأَبَاطِيلِ » (١/٣٢٨) عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ

أَنْ عَلَيَا مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ ، وَعَنْ أَبِي حَاتِمٍ أَنَّهُ مُتَكَرِّرُ الْحَدِيثِ .

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : إِنَّمَا حَكَمَ بِتَكَارُرِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجْلِ ابْنِ أَبِي عِيَّاشٍ .

(مئة) .

(٣) « الْكَامِلُ » (٥/١٨٤٥) . (مئة) .

وَقَالَ يَحْيَى : هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ ابْنِ عَقِيلٍ ، وَمِنْ عَاصِمِ بْنِ
عُبَيْدِ اللَّهِ ^(١) .

وَقَالَ الْعَجَلِيُّ : يُكْتَبُ حَدِيثُهُ ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ .
وَقَالَ يَغْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ : ثِقَةٌ صَالِحُ الْحَدِيثِ ، وَلِإِلَى الَّذِينَ مَا
هُوَ .

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : لَيْسَ بِقَوِيٍّ ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ ، وَلَا يُتَّخَذُ بِهِ ،
وَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زَيْدٍ ، وَكَانَ ضَرِيرًا ، وَكَانَ
يَشْتَبِعُ ^(٢) .

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : صَدُوقٌ ، إِلَّا أَنَّهُ رُبَّمَا رَفَعَ الشَّيْءَ الَّذِي يُوقَفُهُ
غَيْرُهُ .

(١) عَاصِمُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -
شَدِيدُ الضَّغْفِ لِسُوءِ حِفْظِهِ وَتَغْفِيلِهِ ، تَرْجَمْتُهُ فِي « تَهْلِيلِ التَّهْلِيلِ » (٤٦/٥ - ٤٩) .
وَفِي دَرَجَتِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - ،
تَرْجَمْتُهُ فِي « تَهْلِيلِ التَّهْلِيلِ » . (١٣/٦ - ١٥) . (مِنْهُ) .

(٢) « الْجَرْحُ وَالتَّغْدِيلُ » (١٨٧/٦) .
وَيَزِيدُ كُوفِيٌّ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ ، كَانَ سَمِيًّا الْحِفْظِ ، رَفَاعًا ، فَضَّلُوهُ عَلَى عَطَاءِ
ابْنِ السَّائِبِ وَلَيْثٍ ، تَرْجَمْتُهُ فِي « الْجَرْحِ وَالتَّغْدِيلِ » (٢٦٥/٩) .
وَتَرْجَمْتُهُ فِي « تَهْلِيلِ التَّهْلِيلِ » (٣٢٩/١١ - ٣٣١) تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فَوْقَ ابْنِ
عَقِيلٍ وَعَاصِمٍ ، وَإِذِنْ فَهُوَ عِنْدَ ابْنِ [أَبِي] حَاتِمٍ أَحْسَنُ حَالًا مِنْهُ وَمِنْهُمَا . (مِنْهُ) .

وَقَالَ شُعْبَةُ : كَانَ رَقَاعًا .

وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ رَأَى عَلَى وَهْبٍ فِي تَضَعِيفِهِ لِابْنِ زَيْدٍ :
أَيْنَ كَانَ يَقْدِرُ وَهْبٌ عَلَى مُجَالَسَةِ عَلِيٍّ ١٢ إِنَّمَا كَانَ يُجَالِسُ عَلِيًّا وَجُوهَ
النَّاسِ (١) .

وَرَوَى لَهُ مُسْلِمٌ مَقْرُونًا بِغَيْرِهِ .

وَقَالَ السَّاجِيُّ : كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقِ ، وَيُمْحْتَمَلُ لِرِوَايَةِ الْجِلَّةِ
عَنْهُ ، وَلَيْسَ يَخْرِي تَجْرِي مَنْ أُنْجِمَ عَلَى ثَبْتِهِ .

وَاسْتَعْمَلَ فِي حَقِّهِ الذَّهَبِيُّ أَذْنَى دَرَجَاتِ التَّغْدِيلِ ، فَقَالَ :
صَالِحُ الْحَدِيثِ (٢) .

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ :

وَجَمِيعُ الْجُرُوحِ الَّتِي جُرِحَ بِهَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ لَا تُغْتَبَرُ إِلَّا مُفَسَّرَةً ،
حَتَّى يُبْنَى عَلَيْهَا أَحْكَامُهَا .

فَمِنْهَا مَا فُسِّرَ بِالشَّيْخِ وَالرَّفُضِ ؛ فَهَذَا الْجُرْحُ يُرَاعَى فِي الدَّعَايَةِ
إِلَى الْبِدْعَةِ ، وَلَيْسَ فِي مَثْنٍ هَذَا الْحَدِيثِ شَيْءٌ مِنَ الشَّيْخِ .

وَمِنْ تِلْكَ الْجُرُوحِ مَا هُوَ مُفَسَّرٌ بِتَفْسِيرٍ يُرَاعَى فِي جَمِيعِ رِوَايَتِهِ ،

(١) « الْجُرْحُ وَالتَّغْدِيلُ » (١٨٦/٦) . (مئة) .

(٢) « الْمُغْنَى » (٤٤٧/٢) . (مئة) .

وَهُوَ الْخَطَأُ ، وَالْوَهْمُ ، وَسُوءُ الْحِفْظِ .

قَالَ ابْنُ حِبَّانَ عَنْهُ : « كَانَ شَيْخًا جَلِيلًا ، وَكَانَ يَرْمِي فِي الْأَخْبَارِ ، وَيُخْطِئُ فِي الْأَثَارِ ، حَتَّى كَثُرَ ذَلِكَ فِي أَخْبَارِهِ ، وَكُنِيَ فِيهَا الْمَتَاكِيزُ الَّتِي يَزْوِيهَا عَنِ الْمَشَاهِيرِ ، فَاسْتَحَقَّ تَرْكَ الْاِخْتِجَاجِ بِهِ » (١) .

وَقَدْ فَسَّرَ الْإِمَامُ ابْنُ خُزَيْمَةَ عَدَمَ الْاِخْتِجَاجِ بِهِ بِسُوءِ حِفْظِهِ .

قَالَ أَبُو الْحَارِثِ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ - :

هَذَا بِطَوِيلِهِ كَلَامُ فَضِيلَةَ الشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، مُتَضَمِّنًا نَقْلَهُ عَنْ أُيْمَةَ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ فِي عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ ، وَلِيٍّ مَعَ كَلَامِهِ وَقَعَاتٌ :

١ - نَقَلَهُ عَنْ ابْنِ سَعْدٍ قَوْلَهُ : « فِيهِ ضَعْفٌ » ! لَهُ تَبَيُّنٌ فِي

« الطَّبَقَاتِ » (٢٥٢/٧) : إِذْ فِيهِ - بَعْدُ - : « لَا يُجْتَنَّبُ بِهِ » .

وَكَذَا هُوَ فِي « مَغَانِي الْأَخْيَارِ » (ق ٣٥٠) لِلْعَيْنِيِّ .

... وَقَدْ كَرَّرَهَا الْأُسْتَاذُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ - بَعْدُ - بِتَابِعِيهَا - فِي

مَوْضِعٍ آخَرَ مِنَ الصَّفْحَةِ نَفْسِهَا !

٢ - نَقَلَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ قَوْلَهُ : « لَيْسَ بِالْقَوِيِّ » ! مَعَ أَنَّ

(١) كِتَابُ « الْمَجْرُوحِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالضُّعْفَاءِ وَالْمُتْرُوكِينَ » (١٠٣/٢) .

الْمُنْقُولَ عَنْهُ - كَمَا فِي « الْعِلَلِ » (٩٩) لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ - قَوْلُهُ : « لَيْسَ بِقَوِيٍّ » .

وَكَذَا فِي « مَعَانِي الْأَخْيَارِ » (ق ٣٥٠) .

وَفَرَّقَ بَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ ؛ قَالَ الْعَلَامَةُ الْمُعَلِّمِي - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي كِتَابِهِ الْمَانِعِ الْعُجَابِ « التَّنْكِيلُ بِمَا فِي تَأْيِيبِ الْكُوْثَرِيِّ مِنَ الْأَبَاطِيلِ » (٢٣٢/١) :

« فَكَلِمَةُ « لَيْسَ بِقَوِيٍّ » تَنْفِي الْقُوَّةَ مُطْلَقًا ، وَإِنْ لَمْ تُثَبِّتِ الضَّعْفَ مُطْلَقًا ، وَكَلِمَةُ « لَيْسَ بِالْقَوِيٍّ » إِنَّمَا تَنْفِي الدَّرَجَةَ الْكَامِلَةَ مِنَ الْقُوَّةِ ... » .

٣ - نَقَلَ عَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ قَوْلَهُ : « أَنَا أَقْفُ فِيهِ ، مَا يَزَالُ عِنْدِي فِيهِ لَيْنٌ » ! مَعَ أَنَّ الَّذِي فِي « سُنَنِهِ » (٧٧/١) - وَكَذَا فِي « الْعِلَلِ » (٢/٢٩) - لَهُ - قَوْلُهُ فِيهِ :

« ضَعِيفٌ » ؛ وَهَذَا مِنْهُ إِضَاحٌ مُشْكُورٌ لِتَوْفِيقِهِ الْمَذْكُورِ ...

٤ - نَقَلَ قَوْلَ ابْنِ عُيَيْنَةَ : « كَتَبْتُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ كِتَابًا كَثِيرًا ، فَتَرَكْتُهُ زُهْدًا فِيهِ » !

وَفِي « الضَّعْفَاءِ » لِلْسَّاجِي (ص ١٤١) - « تَغْلِيقاتُ الدَّارَقُطْنِيِّ عَلَى « مَجْرُوحِي ابْنِ حِبَّانَ ») عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَوْلُهُ :

« أَرْبَعَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ لَا يُعْتَمَدُ عَلَى حَدِيثِهِمْ ... » فَذَكَرَ مِنْهُمْ « عَلِيَّ بْنَ زَيْدٍ » .

٥ - مُنَاقَشَتُهُ قَوْلَ الْجَوْزَجَانِيِّ : « وَاهِي الْحَدِيثِ ضَعِيفٌ ، وَفِيهِ مِثْلٌ عَنِ الْقَضِدِ ، لَا يُجْتَنَّبُ بِحَدِيثِهِ » فِيهِ مَا فِيهِ ، وَذَلِكَ فِي نِقَاطٍ :

● نَقَدُ الْجَوْزَجَانِيَّ - لَهُ - لَهُ - لُهُ جُزْءَانِ :

أَوَّلُهُمَا : الْحُكْمُ عَلَى حَدِيثِهِ .

وَالثَّانِي : الْقَوْلُ فِي رَأْيِهِ وَمَذْهَبِهِ .

فَقَالَ الْأَسْتَاذُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : « مِثْلُهُ عَنِ الْقَضِدِ يُفَسَّرُ بِتَشْيِيعِهِ ، وَالْحُكْمُ بِأَنَّهُ وَاهِي الْحَدِيثِ بِمَا تَقَرَّدَ بِهِ الْجَوْزَجَانِيُّ » .

قُلْتُ : أَمَّا قَضِيَّةُ التَّشْيِيعِ وَضِدُّهَا ؛ فَسِيرِدُهَا بَحْثٌ مُفْصَّلٌ بَعْدُ .

وَأَمَّا أَنَّ الْجَوْزَجَانِيَّ تَقَرَّدَ بِتَوْهِيَةِ حَدِيثِ ابْنِ مُجْدَعَانَ ؛ فَكَلَامٌ لَا يُسَلَّمُ ؛ فَلَقَدْ نَقَلَ الْأَسْتَاذُ الظَّاهِرِيُّ نَفْسَهُ فِي حَاشِيَةِ (ص ٣٠) مِنْ « الْبُرْهَانِ » عَنِ الْجَوْرَقَانِيِّ نَقْلَهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ عَلِيًّا مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ ، وَعَنْ أَبِي حَاتِمٍ أَنَّهُ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ .

فَقَوْلُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ يَلْتَقِي تَمَامًا قَوْلَ الْجَوْزَجَانِيِّ .

وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ ابْنِ حَزْمٍ فِي « الْمَحَلَّى » (١٠/٣٨٢) - وَهُوَ مُقَدَّمٌ

عِنْدَ الْأُسْتَاذِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ - : « ضَعِيفٌ جِدًّا » .
وَهَذَا النَّصُّ نَحْوُ مَا لَمْ يَذْكُرْهُ الْأُسْتَاذُ الْفَاضِلُ !
فَأَيْنَ التَّفَرُّدُ ^(١) ١٩

وَأَمَّا تَوْجِيهُهُ كَلَامَ أَبِي حَاتِمٍ ، وَرَنْطُهُ ذَلِكَ بِرِوَايَةِ أَبَانٍ
لِلْحَدِيثِ ، فَكَلَامٌ لَا يَصِحُّ الْبَيِّنَةُ ! وَذَلِكَ لِأَنَّ نَقْلَ الْجَوْرَقَانِي حُكْمٌ
عَلَى الرَّاوي ، وَكَلَامَ أَبِي حَاتِمٍ فِي « الْعِلَالِي » مُوجَّهٌ إِلَى الرِّوَايَةِ ...
وَفَرَقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ ، فَتَأَمَّلْ !

أَضِفْ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ كَلَامَ الْجَوْرَقَانِي إِنَّمَا هُوَ عَلَى حَدِيثٍ آخَرَ ،
وَلَيْسَ هُوَ عَلَى حَدِيثِنَا هَذَا نَفْسِهِ ! حَتَّى يُقَالَ : إِنَّ كَلَامَهُ مَاخُودٌ
مِنْهُ ، مَنْقُولٌ عَنْهُ !!

● وَأَمَّا نَقْلُ الْأُسْتَاذِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ (شَيْخِهِ) عَبْدِ الْفَتَّاحِ
أَبِي غُدَّةٍ - يَرْحَمُهُ اللَّهُ وَيَغْفِرُ لَهُ - ، وَنَقْلُ هَذَا عَنْ (شَيْخِهِ) الْكُوْتَرِيِّ :

(١) وَقَدْ قَالَ الْأُسْتَاذُ عَبْدُ الْعَلِيمِ عَبْدُ الْعَظِيمِ الْبُسْتَوِيُّ فِي كِتَابِهِ « الْإِمَامُ
الْجَوْرَجَانِي وَمَنْهَجُهُ فِي الْجَرْحِ وَالتَّغْدِيلِ » (ص ٥٢) مُتَعَقِبًا كَلَامَ ابْنِ حَجَرٍ فِيهِ :
« دَرَسْتُ أَقْوَالَ الْجَوْرَجَانِي فِي هَذَا الْكِتَابِ [« الشَّجَرَةُ فِي أَحْوَالِ الرِّجَالِ »] قَوْلًا
قَوْلًا ، وَقَارَنْتُهَا بِأَقْوَالِ الْأَيْمَةِ الْآخَرِينَ ، فَتَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْجَوْرَجَانِي لَمْ يَتَفَرَّدْ وَلَمْ يَشُدَّ فِي
بِجْزِ أَحَدٍ مِنْهُمْ ، وَلَا تَجَاوَزَ الْحَدَّ ، وَلَا خَرَجَ عَنِ الْمَقُولِ وَالْوَاقِعِ فِي وَضْعِهِمْ » .

فَلَا أَرَى فِي بَيَانِ وَجْهِهِ أَجْوَدَ مِنْ نَقْلِ كَلَامِ الْخَيْرِ بِهِ ، الْعَارِفِ بِعِلَلِهِ ، الْمُدَاوِي لَهَا ؛ وَهُوَ الْعَلَامَةُ الْجَلِيلُ نَاصِرُ السُّنَّةِ وَأَهْلِهَا ، وَقَامِعُ الْبِدْعَةِ وَمُشَايِعِيهَا ، الشَّيْخُ الْإِمَامُ ، ذَهَبِيُّ الْعَصْرِ ، الْمَحْدَثُ الْمُحَقِّقُ الْأُسْتَاذُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى الْمُعَلِّمِيُّ النَّبَاطِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً - حَيْثُ قَالَ فِي كِتَابِهِ - الَّذِي لَهُ مِنْ اسْمِهِ أَكْبَرُ نَصِيبٍ - « التَّشْكِيلُ بِمَا فِي تَأْنِيبِ الْكُوثَرِيِّ مِنَ الْأَبَاطِيلِ » (١ / ٩٩ - ١٠٠) :

« وَأَمَّا الْجَوْزَجَانِيُّ : فَحَافِظٌ كَبِيرٌ ، مُتَّقِنٌ ، عَارِفٌ ، وَثَقَةٌ تَلْمِيزُهُ النَّسَائِيُّ جَامِعٌ » خَصَائِصُ عَلِيٍّ ، وَقَائِلُ تِلْكَ الْكَلِمَاتِ فِي مُعَاوِيَةَ ، وَوَثَقَهُ آخَرُونَ .

فَأَمَّا مَيْلُ الْجَوْزَجَانِيِّ إِلَى النَّضْبِ ؛ فَقَالَ ابْنُ جِبَّانٍ فِي « الثَّقَاتِ » :

« كَانَ حَرِيرِيٌّ ^(١) الْمَذْهَبِ ، وَلَمْ يَكُنْ بِدَاعِيَةٍ ، وَكَانَ ضَلْبًا فِي السُّنَّةِ . . . إِلَّا أَنَّهُ مِنْ صَلَاحِيَّتِهِ رُبَّمَا كَانَ يَتَعَدَّى طَوْرَهُ » ، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ : « كَانَ شَدِيدَ الْمَيْلِ إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ دِمَشْقَ فِي الْمَيْلِ عَلَى عَلِيٍّ » .

وَلَيْسَ فِي هَذَا مَا يُبَيِّنُ دَرَجَتَهُ فِي الْمَيْلِ .

فَأَمَّا قِصَّةُ الْفَرُوجَةِ ؛ فَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي « تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ » :

(١) نسبة إلى (حَرِيرِ بْنِ عُثْمَانَ) مِنْ كِبَارِ التَّوَابِصِ ؛ انظر « الإكمال » (٢ / ٢١٢) ، و « الأنساب » (٣ / ٢٤٣) ، و (٤ / ١٢٣) .

« قَالَ السُّلَمِيُّ عَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ - بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ تَوْثِيقَهُ - : لَكِنْ فِيهِ
 انْحِرَافٌ عَنْ عَلِيٍّ ؛ اجْتَمَعَ عَلَى بَابِهِ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ ، فَأَخْرَجَتْ
 جَارِيَةٌ لَهُ فَرُوجَةً ... » فَالسُّلَمِيُّ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ النَّيْسَابُورِيُّ ؛
 تَرْجُمَتُهُ فِي « لِسَانِ الْمِيزَانِ » (ج ٥ ص ١٤٠) ، تَكَلَّمُوا فِيهِ حَتَّى رَمَوْهُ
 بِوَضْعِ الْحَدِيثِ ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ إِنَّمَا وَلَدَ بَعْدَ وَقَاةِ الْجُوزْجَانِيِّ بِبِضْعِ
 وَأَرْبَعِينَ سَنَةً ، وَلِنَّمَا سَمِعَ الْحِكَايَةَ - عَلَى مَا فِي « مُعْجَمِ الْبُلْدَانِ » :
 (جُوزْجَانَان) - مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِسَ ، وَابْنِ عَبْدِسَ
 تَرْجُمَتُهُ فِي « تَارِيخِ بَغْدَادَ » (ج ٩ ص ٣٨٤) ، وَ « تَهْذِيبِ تَارِيخِ ابْنِ
 عَسَاكِرَ » (ج ٧ ص ٢٨٨) ، لَيْسَ فِيهِمَا مَا يُبَيِّنُ حَالَهُ ، فَهُوَ مُجْهُولُ
 الْحَالِ ، فَلَا تَقُومُ بِخَبَرِهِ حُجَّةٌ .

وَقَوْفُ ذَلِكَ فِتْلَتُ الْكَلِمَةِ لَيْسَتْ بِالصَّرِيحَةِ فِي الْبُغْضِ ، فَقَدْ
 يَقُولُهَا مَنْ يَرَى أَنَّ فِعْلَ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ ^(١) - كَانَ خِلَافَ
 الْأَوَّلَى ، أَوْ أَنَّهُ اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ ، وَفِي « تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ »
 (ج ١٠ ص ٣٩١) عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ ، قَالَ : « كُنْتُ أَفْضَلُ عَلَيْنَا
 عَلَى عُثْمَانَ ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ : أَيُّهُمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ : رَجُلٌ
 أَسْرَعَ فِي الْمَالِ ؟ أَوْ رَجُلٌ أَسْرَعَ فِي كَذَابِهِ - يَتَغَنَّى : الدُّمَاءُ - ؟ قَالَ :
 فَرَجَعْتُ ، وَقُلْتُ : لَا أَعُودُ » ، وَهَذَا بَيِّنٌ فِي أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

(١) انظر « معجم المناهي اللفظية » (ص ٣٤٨) .

وَمَيِّمُونَ بَنَ مِهْرَانَ كَانَا يَرَيَانِ فِعْلَ عَلِيٍّ خِلَافَ الْأَوَّلَى أَوْ خَطَأً فِي
الاجْتِهَادِ ، وَلَا يُعَدُّ مِثْلُ هَذَا نَضْبًا ؛ إِذْ لَا يَسْتَلْزِمُ الْبُغْضُ ، بَلْ لَا
يَتَنَافَى الْحُبُّ ، وَقَدْ كَرِهَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مُعَامَلَةَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ
لِمَانِعِي الزَّكَاةِ مُعَامَلَةَ الْمُزْتَدِينَ ^(١) ، وَرَأَوْا أَنَّهُ أَخْطَأَ ، وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ
يُحِبُّونَهُ وَيُفَضِّلُونَهُ .

فَأَمَّا حَطُّ الْجُورِ جَانِبًا عَلَى أَهْلِ الْكُوفَةِ ؛ فَخَاصٌّ بِمَنْ كَانَ شِيعِيًّا
يُبْغِضُ بَغْضَ الصَّحَابَةِ ، أَوْ يَكُونُ يَمُنُّ بِظَنٍّ بِهِ ذَلِكَ ، ثُمَّ قَدْ تَقَدَّمَ
فِي الْقَاعِدَةِ الرَّابِعَةِ مِنْ قِسْمِ الْقَوَاعِدِ النَّظَرُ فِي حَطِّ الْجُورِ جَانِبًا عَلَى
الشَّيْعَةِ ، وَأَتَضَحَّحَ أَنَّهُ لَا يُجَاوِزُ الْحَدَّ ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا يُسَوِّغُ اتِّهَامَهُ
بِتَعَمُّدِ الْحُكْمِ بِالْبَاطِلِ ، أَوْ يُخَدِّشُ فِي رِوَايَتِهِ مَا فِيهِ غَضٌّ مِنْهُمْ ، أَوْ
طَغْنٌ فِيهِمْ ، وَتَوْثِيقُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَهُ يَدْفَعُ ذَلِكَ الْبُتَّةَ ؛ كَمَا تَقَدَّمَ فِي
الْقَوَاعِدِ . وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ .

وَلَقَدْ نَقَلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنْ قَبْلُ ^(١/٥٨) - فِي الْقَوَاعِدِ - قَوْلًا
لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ فِي « لِسَانِ الْمِيزَانِ » ^(١/١٦) - فِي الْجُورِ جَانِبًا -
وَهُوَ :

« وَمَنْ يَنْبَغِي أَنْ يُتَوَقَّفَ فِي قَبُولِ قَوْلِهِ فِي الْجَوْرِ : مَنْ كَانَ بَيْنَهُ

(١) قَارَنَ بِهِ « إِحْكَامُ الْأَحْكَامِ » (ص ٦٠٣) لابن دقيق العيد ، وَ « فَتْحُ

الْبَارِي » (١ / ٧٦) لابن حجر .

وَيَنْ مَن جَرَحَهُ عَدَاوَةٌ سَبَّيْهَا الاختِلَافُ فِي الاِغْتِقَادِ ؛ فَإِنَّ الْحَاقِظَ إِذَا تَأَمَّلَ ثَلَبَ أَبِي إِسْحَاقَ الْجُوزْجَانِيَّ لِأَهْلِ الْكُوفَةِ رَأَى الْعَجَبَ ، وَذَلِكَ لِشِدَّةِ انْحِرَافِهِ فِي النَّصَبِ ، وَشُهْرَةِ أَهْلِهَا بِالتَّشْيِيعِ ، فَتَرَاهُ لَا يَتَوَقَّفُ فِي جَرْحِ مَنْ ذَكَرَهُ مِنْهُمْ بِلِسَانِ ذَلِكِ ، وَعِبَارَةِ طَلْقَةٍ ، حَتَّى إِنَّهُ أَخَذَ يُلَيِّنُ مِثْلَ الْأَعْمَشِ ، وَأَبِي نُعَيْمٍ ، وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى ، وَأَسَاطِينِ الْحَلِيثِ ، وَأَرْكَانِ الرِّوَايَةِ ، فَهَذَا إِذَا عَارَضَهُ مِثْلُهُ أَوْ أَكْبَرُ مِنْهُ ، فَوَثَّقَ رَجُلًا - ضَعْفَهُ - : قَبْلَ التَّوَثُّيقِ .

فَقَالَ الْعَلَامَةُ الْمُعَلِّمِيُّ مُتَعَقِّبًا وَمُبَيِّنًا :

« أَقُولُ : قَوْلُ ابْنِ حَجَرٍ : « يَنْبَغِي أَنْ يَتَوَقَّفَ » : مَقْصُودُهُ - كَمَا لَا يَنْفَى - التَّوَقُّفُ عَلَى وَجْهِ التَّائِي وَالتَّرْوِي وَالتَّأَمُّلِ ، وَقَوْلُهُ : « فَهَذَا إِذَا عَارَضَهُ مِثْلُهُ . . . قَبْلَ التَّوَثُّيقِ » : مَحَلُّهُ مَا هُوَ الْعَالِبُ مِنْ أَنْ لَا يُلْزَمَ مِنْ اطِّرَاحِ الْجَرْحِ نِسْبَةُ الْجَارِحِ إِلَى افْتِرَاءِ الْكَذِبِ ، أَوْ تَعَمُّدِ الْحُكْمِ بِالْبَاطِلِ ، أَوْ الْغَلَطِ الْفَاحِشِ الَّذِي يَنْدُرُ وَقُوعُهُ ، فَأَمَّا إِذَا لَزِمَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا : فَلَا يَحِيصُ عَنْ قَبُولِ الْجَرْحِ ، إِلَّا أَنْ تَقُومَ بَيِّنَةٌ وَاضِحَةٌ تُثَبِّتُ تِلْكَ النِّسْبَةَ .

وَقَدْ تَبَيَّنَتْ كَثِيرًا مِنْ كَلَامِ الْجُوزْجَانِيَّ فِي الْمُشْيِيعِينَ ، فَلَمْ أَجِدْهُ مُتَجَاوِزًا الْحَدَّ ، وَلِنَا الرَّجُلُ - لِمَا فِيهِ مِنَ النَّصَبِ - يَرَى التَّشْيِيعَ مَذْهَبًا سَيِّئًا ، وَيَذَعُ ضَلَالَةً ، وَزَيْغًا عَنِ الْحَقِّ وَخِذْلَانًا ، فَيُطْلِقُ عَلَى

الْمُشَيِّعِينَ مَا يَفْتَضِيهِ اغْتِقَادُهُ ، كَقَوْلِهِ : « زَائِعٌ عَنِ الْقَصْدِ » ، « سَمِيُّ
 الْمَذْهَبِ » ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، وَكَلَامُهُ فِي الْأَعْمَشِ لَيْسَ فِيهِ جَزْحٌ ، بَلْ
 هُوَ تَوْثِيقٌ ، وَلَمَّا فِيهِ ذَمٌّ بِالشَّيْعِ وَالتَّدْلِيْسِ ، وَهَذَا أَمْرٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَنَّ
 الْأَعْمَشَ كَانَ يَشْيَعُ وَيُدَلِّسُ ، وَرُبَّمَا دَلَّسَ عَنِ الضُّعَفَاءِ ، وَرُبَّمَا كَانَ
 فِي ذَلِكَ مَا يُكْثَرُ ، وَهَكَذَا كَلَامُهُ فِي أَبِي نُعَيْمٍ ، فَأَمَّا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ
 مُوسَى ؛ فَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ بِأَشَدِّ مِنْ كَلَامِ الْجَوْزْجَانِيِّ ،
 وَتَكَلَّمَ الْجَوْزْجَانِيُّ فِي عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ ابْنُ الْمُبَارَكِ
 وَغَيْرُهُ ، وَاسْتَشْكَرُوا مِنْ حَدِيثِهِ مَا اسْتَشْكَرَهُ الْجَوْزْجَانِيُّ ، رَاجِعٌ :
 « سُنَنُ الْبَيْهَقِيِّ » (ج ٣ ص ٥١) ، غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ الْجَوْزْجَانِيَّ هَوْلٌ !
 وَعَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ فَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

وَكَانَ ابْنُ حَجَرٍ تَوَهَّمُ أَنَّ الْجَوْزْجَانِيَّ فِي كَلَامِهِ فِي عَاصِمٍ (يُسِرُّ
 حَسَوًا فِي ارْتِعَاءٍ) ^(١) ! وَهَذَا تَخَيُّلٌ لَا يُلْتَمَسُ إِلَيْهِ !

وَقَالَ الْجَوْزْجَانِيُّ فِي يُونُسَ ابْنِ خُبَّابٍ : « كَذَّابٌ مُفْتَرٍ » ،
 وَيُونُسُ وَإِنْ وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ ، فَقَدْ قَالَ الْبُخَارِيُّ : « مُنْكَرُ الْحَدِيثِ » ،
 وَقَالَ النَّسَائِيُّ - مَعَ مَا عَرَفَهُ عَنْهُ - : « لَيْسَ بِثِقَةٍ » ، وَاتَّفَقُوا عَلَى
 غُلُوِّ يُونُسَ ، وَتَقَلُّوا عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ قَتَلَ ابْنَتِي النَّبِيَّ

(١) فِي « تَاجِ الْعَرُوسِ » (١٥٣ / ١٠) : « يُضْرَبُ لِمَنْ يَطْهَرُ أَمْرًا وَيُرِيدُ

ﷺ ! وَأَنَّهُ رَوَى حَدِيثَ سُؤَالِ الْقَبْرِ ، ثُمَّ قَالَ : هَا هُنَا كَلِمَةٌ أَخْفَاهَا
النَّاصِبَةُ ، قِيلَ لَهُ : مَا هِيَ ؟

قَالَ : إِنَّهُ لَيَسْأَلُ فِي قَبْرِهِ : مَنْ وَلَيْكَ ؟ فَإِنْ قَالَ : عَلِيٌّ ؛ نَجَا !
فَكَيفَ لَا يُعْذَرُ الْجُوزْجَانِيُّ - مَعَ نَصْبِهِ - أَنْ يَغْتَقِدَ فِي مِثْلِ هَذَا
أَنَّهُ كَذَّابٌ مُفْتَرٍ ؟

وَأَشَدُّ مَا رَأَيْتُهُ لِلْجُوزْجَانِيِّ : مَا تَقَدَّمَ عَنْهُ فِي الْقَاعِدَةِ الثَّالِثَةِ مِنْ
قَوْلِهِ : « وَمِنْهُمْ زَائِعٌ عَنِ الْحَقِّ ... » ، وَقَدْ تَقَبَّلَ ابْنُ حَجَرٍ ذَلِكَ
عَلَى مَا فَهِمَهُ مِنْ مَعْنَاهُ ، وَعَظَّمَهُ - كَمَا مَرَّ - ، وَذَكَرَ نَحْوَ ذَلِكَ فِي
« لِسَانِ الْمِيزَانِ » نَفْسِهِ (ج ١ ص ١١) .

وَلَا يَ لَأَعْجَبُ مِنَ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يُوَافِقُ
الْجُوزْجَانِيَّ عَلَى مَا فَهِمَهُ مِنْ ذَلِكَ وَيُعْظِّمُهُ - مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الشَّدَةِ
وَالشَّدُوذِ كَمَا تَقَدَّمَ - وَيُسْتَعْنَعُ عَلَيْهِ هَا هُنَا ، وَيَهْوُلُ فِيمَا هُوَ أَخْفَى مِنْ
ذَلِكَ بِكَثِيرٍ عِنْدَمَا يُتَدَبَّرُ !! وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ .

قَالَ أَبُو الْحَارِثِ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ - :

هَذَا كَلَامُ الثَّاقِدِ الْحَبِيرِ ، وَالبَاحِثِ الدَّقِيقِ ، وَلَيْسَ كَكَلَامِ
الْكُوثَرِيِّ ، وَأَضْرَابِهِ ، وَمُرِيدِهِ ^(١) !

(١) وَلَسْتُ أَرَى الْأَسْتَاذَ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ مِنْهُمْ ... ، بَلْ أَرْفَعُهُ ، وَأَنْزَعُهُ .

٦ - قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : « وَوَرَدَ الْجَمْعُ بَيْنَ تَغْدِيلِ ابْنِ زَيْدٍ وَتَجْرِيجِهِ .. » ، ثُمَّ نَقَلَ قَوْلَ ابْنِ عَدِيٍّ : « وَلَعَلِّي غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْحَدِيثِ أَحَادِيثُ صَالِحَةٌ ، وَلَمْ أَرِ أَحَدًا مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ امْتَنَعُوا مِنَ الرِّوَايَةِ عَنْهُ .. » !

أَقُولُ : وَلِكَلَامِ ابْنِ عَدِيٍّ تَبَيَّنَتْ ، حَيْثُ قَالَ : « ... وَكَانَ يُعَالِي فِي التَّشْيِيعِ فِي جُمْلَةِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ، وَمَعَ ضَعْفِهِ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ » .
فَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ ثَلَاثُ قَوَائِدَ :

○ تَشْيِيعُهُ وَغُلُوُّهُ فِيهِ .

○ ضَعْفُهُ وَعَدَمُ الْاِخْتِجَاجِ بِهِ .

○ كُتِبَ حَدِيثُهُ لِلَاغْتِيَارِ .

٧ - نَقَلَهُ عَنِ الذَّهَبِيِّ قَوْلَهُ - فِي « الْمَغْنِيِّ » - فِيهِ : « صَالِحُ الْحَدِيثِ » ! فَقَاتَهُ قَوْلُهُ فِي « مَنْ تُكَلِّمُ فِيهِ وَهُوَ مُؤْتَقٌ » (ص ١٤٠) حَيْثُ قَالَ : « صَوْنِلِحُ الْحَدِيثِ » ، وَهِيَ أَذْنَى مِنَ الْأُولَى !

٨ - بِمَا ذَكَرَ الْأُسْتَاذُ ابْنُ عَقِيلٍ أَنَّهُ « وَرَدَ الْجَمْعُ بَيْنَ تَغْدِيلِ ابْنِ زَيْدٍ وَتَجْرِيجِهِ .. » فِي قَوْلِ ابْنِ حِبَّانَ فِيهِ - وَقَدْ تَقَدَّمَ - !!

وَلَسْتُ أَرَى فِيهِ أَيَّ تَغْدِيلٍ ! اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَذْكَرَ مَا صَدَّرَ بِهِ تَرْجَمَتَهُ ، لَمَّا قَالَ : « كَانَ شَيْخًا جَلِيلًا ... » !

فَهَذَا لَا عِلَاقَةَ لَهُ - الْبَيِّنَةُ - بِرِوَايَتِهِ ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، لِأَنَّهُ قَالَ - بَعْدُ - :

« كَانَ يَوْمٌ فِي الْأَخْبَارِ ، وَيُحْطَى فِي الْأَنْثَارِ ، حَتَّى كَثُرَ ذَلِكَ فِي أَخْبَارِهِ ، وَبَيَّنَّ فِيهَا الْمَتَاكِيرُ الَّتِي يَزْوِيهَا عَنِ الْمَشَاهِيرِ ، فَاسْتَحَقَّ تَرْكَ الْاِخْتِجَاجِ بِهِ » .

فَهَلْ ذَلِكَ دُوْ صِلَةٍ بِهَذَا ؟ أَمْ أَنَّ ذَلِكَ فِي بَابٍ ، وَهَذَا فِي بَابٍ آخَرَ ؟

٩ - قَوْلُ الْأُسْتَاذِ - فِي آخِرِ كَلَامِهِ - : « وَجَمِيعُ الْجُرُوحِ الَّتِي جُرِحَ بِهَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ لَا تُعْتَبَرُ إِلَّا مُفَسَّرَةً ، حَتَّى يُبَيَّنَّ عَلَيْهَا أَحْكَامُهَا » .
أَقُولُ : وَهَلْ - ثَمَّ - مَا هُوَ أَجْوَدُ تَفْسِيرًا مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ سَمِعُ الْحِفْظِ ، وَبَيَّنَّ فِي الْأَخْبَارِ ، وَيُحْطَى فِي الْأَنْثَارِ ، وَيَزْوِي الْمَتَاكِيرَ ، وَأَنَّهُ خَلَطَ ، وَاخْتَلَطَ ^(١) ، وَأَنَّهُ وَاهٍ ، وَمَتْرُوكٌ ، وَأَنَّهُ يَرْفَعُ الْمَوْقُوفَاتِ !!

(١) رَوَى الْمُعْتَمِلِيُّ فِي « الضُّعْفَاءِ » (٢٣٠/٣) ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ - قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ - قَبْلَ أَنْ يَخْتَلَطَ - ... » .

قُلْتُ : وَقَدْ قَاتَ هَذَا النَّصُّ ابْنَ الْكَيْلَوِ فِي « الْكَوَاكِبِ النَّبَرَاتِ فِي مَعْرِفَةِ مَنْ اخْتَلَطَ مِنَ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ » - وَلَعَلَّهُ بِسَبَبِ كَوْنِهِ عَلَى غَيْرِ شَرْطِهِ - ، وَلَكِنَّهُ قَاتَ - كَذَلِكَ - مُحَقِّقَهُ الْفَاضِلَ الْأُسْتَاذَ عَبْدَ الْقَيْوَمِ عَبْدَ رَبِّ النَّبِيِّ فِي مُلْحَقِهِ بِأَسْمَاءِ مَنْ اخْتَلَطَ مِنَ الضُّعْفَاءِ .

١٠ - قَوْلُ الْأُسْتَاذِ ابْنِ عَقِيلٍ - بَعْدُ - : « فَمِنْهَا مَا فُسِّرَ
بِالتَّشْيِيعِ وَالرَّفْضِ ... » !

أَقُولُ : هَذَا صِلَةٌ بِرَأْيِهِ ، لَا بِرِوَايَتِهِ .

ثُمَّ هَذَا جَرْحٌ مُفْرَدٌ مِنْ أَنْوَاعٍ مُتَعَدِّدَةٍ .

١١ - هُنَاكَ أَقْوَالٌ أُخْرَى لِأَهْلِ الْعِلْمِ وَقَفْتُ عَلَيْهَا - لَا عَلَى
وَجْهِ النَّقْصِيِّ وَالسَّبْعِ - ، أَذْكُرُ مَا تَبَيَّرَ لِي مِنْهَا :

فِي « سُؤَالَاتِ الْأَجْرَمِيِّ لِأَبِي دَاوُدَ » (١/٥) : « قَالَ حَمَّادُ بْنُ
زَيْدٍ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ ، وَكَانَ كَثِيرَ الْخَطَا » .

فِي « السُّنَنِ الْكُبْرَى » (١٦٤/١) لِلْبَيْهَقِيِّ : « لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ » .

وَفِيهِ (١/٤٤٩) : « لَيْسَ بِالْقَوِيِّ » .

وَفِيهِ (١/١٧٠) إِفْرَارُ الدَّارَقُطْنِيِّ عَلَى قَوْلِهِ فِيهِ : « ضَعِيفٌ » .

وَفِي « الْخَلَائِقَاتِ » (١/١٥٠) : « لَا يُحْتَجُّ بِهِ » .

- وَقَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي « بَيَانِ الْوَهْمِ وَالإِمْيَامِ » (١٠٧٨) :

« وَثَقُّهُ قَوْمٌ ، وَضَعَفَهُ آخَرُونَ ، وَجُمْلَةُ أَمْرِهِ أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ الْكَثِيرَ مِمَّا

يَقِفُهُ غَيْرُهُ ، وَاخْتَلَطَ آخِرًا ، وَلَا يُتَّهَمُ بِكَذِبٍ » ، وَانْظُرْ (٢٥٧٦)

- مِنْهُ - .

وَنَقَلَهُ عَنْهُ - مُقَرَّرًا - الزَّيْلَعِيُّ فِي « نَضْبِ الرَّايَةِ » (١/٧٧) .

- وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ ^(١) - رَحِمَهُ
 اللَّهُ تَعَالَى - فِي جَمِيعِ تَوَالِيفِهِ وَتَحَارِيَجِهِ تَضْعِيفَ خَبَرِ ابْنِ جُدْعَانَ ، إِلَّا
 إِذَا كَانَ لَهُ شَاهِدٌ أَوْ مُتَابِعٌ :

فَهَا هُوَ يَقُولُ فِي « فَتْحِ الْبَارِي » (٢٥٧/١٣) : « ضَعِيفٌ مِنْ
 قِبَلِ حِفْظِهِ » .

وَيَقُولُ فِي « الْفَتْحِ » (٨٢/١١) : « صَدُوقٌ كَثِيرُ الْأَوْهَامِ » .
 وَأَشَارَ فِي « الْفَتْحِ » (٣٢٦/١٣) إِلَى تَوْهِيَةِ حَدِيثٍ لَهُ بِرِوَايَةِ
 مُخَالِفِهِ مِنَ الثَّقَاتِ .

وَيَقُولُ فِي « هَذِي السَّارِي » (٣٧٣) : « ضَعِيفٌ » .
 وَهَكَذَا ..

وَانْظُرْ - لِلزِّيَادَةِ - : « الْفَتْحِ » (٣٥٩/١) ، و(٥٦٣/٢) ،
 و(٢٢/٣) ، و(٥٢٤/٨) و(٣٤٦/١٠) ، و(٣٥٠/١١) ، و(١١/١١)
 (٣٦٩) ، و(٤١١/١٢) وَغَيْرَهَا .

وَهَكَذَا فِي كُتُبِهِ الْأُخْرَى ، مِثْلُ « الْقَوْلِ الْمُسَدَّدِ » (ص ٤٥) ،
 وَغَيْرِهِ .

(١) وَلَقَدْ سَمِعْتُ شَيْخَنَا الْأَلْبَانِيَّ - حَفِظَهُ اللَّهُ - مِرَاراً - يَصِفُهُ - إِذَا
 ذَكَرَهُ - : « الَّذِي لَمْ تَلِدِ النِّسَاءُ - بَعْدَهُ - مِثْلَهُ » .

- وَكَذَا الْمُتَاوِي فِي « فَيْضِ الْقَدِيرِ » (١ / ٣٦٣) ، وَانْظُرْ
« السَّلْسَلَةُ الضَّعِيفَةُ » (١ / ١٩٦) .

- وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي « الْمَجْمَعِ » (٤ / ١١٧) : « فِيهِ كَلَامٌ ،
وَالْغَالِبُ عَلَيْهِ الضَّعْفُ » .

وَقَالَ فِي (٦ / ٨٥) : « سَمِعْتُ الْحَفْظَ » .

وَقَالَ فِي (١ / ١٧٣) : « ضَعِيفٌ » .

- وَابْنُ كَثِيرٍ فِي « تَفْسِيرِهِ » (٤ / ١٧) ، وَقَالَ : « مُنْكَرٌ
الْحَدِيثِ » .

- وَالذَّارِقُطْنِيُّ فِي « سُنَنِهِ » (١ / ٧٧) ، وَقَالَ : « ضَعِيفٌ » .

- وَالذَّهَبِيُّ فِي « السِّيَرِ » (٤ / ٢٢١) ، وَقَالَ : « لَيْسَ
بِالْحُجَّةِ » .

وَلَوْ كَانَ عِنْدِي شَيْءٌ مِنَ الْفَرَاغِ أَكْثَرَ : لَتَبَعْتُ أَكْثَرَ .. وَلَئِنْ
لَأُظُنُّ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - أَنِّي سَاجِدٌ أَكْثَرَ وَأَكْثَرَ ...
وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ ...

وَأَخِيرًا ؛ مَا أَجْمَلَ قَوْلَ الْإِمَامِ الْعَلَامَةِ - ذَهَبِيِّ الْعَصْرِ - الشَّيْخِ
النَّاقِدِ الْمُحَدِّثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْيَى الْمُعَلِّمِيِّ الْيَبَالِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ؛ إِذْ
يَقُولُ :

« لَيْسَ نَقْدُ الرُّوَاةِ بِالْأَمْرِ الْهَيِّنِ ، فَإِنَّ النَّاقِدَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ
وَأَسِيعَ الْإِطْلَاعِ ^(١) عَلَى الْأَخْبَارِ الْمَرْوِيَةِ ، عَارِفًا بِأَحْوَالِ الرُّوَاةِ
السَّابِقِينَ وَطُرُقِ الرِّوَايَةِ ، خَيْرًا بِعَوَائِدِ الرُّوَاةِ ، وَمَقَاصِدِهِمْ ،
وَأَعْرَاضِهِمْ ، وَبِالْأَسْبَابِ الدَّاعِيَةِ إِلَى التَّسَاهُلِ وَالْكَذِبِ ، وَالْمُوقَعَةِ فِي
الْخَطَا وَالْعَلَطِ ، ثُمَّ يَخْتِاجُ إِلَى أَنْ يَعْرِفَ أَحْوَالَ الرَّائِي : مَتَى وُلِدَ ؟
وَبِأَيِّ بَلَدٍ ؟ وَكَيْفَ هُوَ فِي الدِّينِ ، وَالْأَمَانَةِ ، وَالْعَقْلِ ، وَالْمَرْوَةِ ،
وَالْتَّحَفُظِ ؟ وَمَتَى شَرَعَ فِي الطَّلَبِ ؟ وَمَتَى سَمِعَ ؟ وَكَيْفَ سَمِعَ ؟
وَمَعَ مَنْ سَمِعَ ؟ وَكَيْفَ كِتَابَهُ ؟ ثُمَّ يَعْرِفُ أَحْوَالَ الشُّيُوخِ الَّذِينَ
يُحَدِّثُ عَنْهُمْ ، وَيُلَدِّئُهُمْ ، وَوَفَّيَاتِهِمْ ، وَأَوْقَاتَ تَحْدِيثِهِمْ ، وَعَادَتَهُمْ
فِي التَّحْدِيثِ ، ثُمَّ يَعْرِفُ مَرْوِيَاتِ النَّاسِ عَنْهُمْ ، وَيَعْرِضُ عَلَيْهَا
مَرْوِيَاتِ هَذَا الرَّائِي وَيَعْتَرِهَا بِهَا ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ إِذَا يَطُولُ
شَرْحُهُ ...

وَيَكُونُ مَعَ ذَلِكَ مُتَيَقِّظًا ، مُزْهَفَ الْفَهْمِ ، دَقِيقَ الْفِطْنَةِ ،
مَالِكًا لِنَفْسِهِ ، لَا يَسْتَمِيلُهُ الْهَوَى ، وَلَا يَسْتَفْرِهُ الْغَضَبُ ، وَلَا
يَسْتَحِفُّهُ بَادِرُ ظَنٍّ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ النَّظَرَ ، وَيَبْلُغَ الْمَقَرَّ ، ثُمَّ يُحَسِّنُ
النَّطِيقَ فِي حُكْمِهِ ، فَلَا يُجَاوِزُ وَلَا يَقْصُرُ .

(١) وَمَا أَحْسَبُ الْأَسْتَاذَ ابْنَ عَقِيلٍ إِلَّا مِنْ هَؤُلَاءِ ، وَلَكِنْ قَدْ يَكْبُرُ الْفَرَسُ ١١

وَهَذِهِ الْمَرْتَبَةُ بَعِيدَةٌ الْمَرَامِ ، عَزِيزَةُ الْمَثَالِ ، لَمْ يَتْلُغْهَا إِلَّا
الْأَفْدَاذُ .

وَقَدْ كَانَ مِنْ أَكَابِرِ الْمُحَدِّثِينَ وَأَجَلَتِهِمْ مَنْ يَتَكَلَّمُ فِي الرُّوَاةِ فَلَا
يُعَوِّلُ عَلَيْهِ ، وَلَا يُلْتَمَسُ إِلَيْهِ ؛ قَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ - وَهُوَ مِنْ
أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ - : « أَبُو نُعَيْمٍ وَعَفَّانُ صَدُوقَانِ ، لَا أَقْبَلُ كَلَامَهُمَا
فِي الرِّجَالِ ! هَؤُلَاءِ لَا يَدْعُونَ أَحَدًا إِلَّا وَقَعُوا فِيهِ » (١) .

وَأَبُو نُعَيْمٍ وَعَفَّانُ مِنَ الْأَجَلَّةِ ، وَالْكَلِمَةُ الْمَذْكُورَةُ تَدُلُّ عَلَى كَثْرَةِ
كَلَامِهِمَا فِي الرِّجَالِ ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا تَكَادُ تَجِدُ فِي كُتُبِ الْفَنِّ نَقْلَ شَيْءٍ
مِنْ كَلَامِهِمَا ، (٢) .

قلتُ : وكلامُهُ - رحمه الله - كلامٌ دقيق ، يفهم عميق .



(١) « تَهْلِيلُ التَّهْلِيلِ » (٧ / ٢٣٢) .

(٢) « تَقْدِيمَةُ الْجَرْحِ وَالتَّغْيِيلِ » (١ / ب - ج) .

٤ - النَّقْدُ الْعِلْمِيُّ

قَالَ الْأُسْتَاذُ الظَّاهِرِيُّ فِي « الْبُرْهَانِ » (ص ٣٤) فِي خِتَامِ دِرَاسَتِهِ
لِدَرَجَةِ ثِقَةِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ - مُقَرَّرًا - :

« الْأَصْلُ فِيمَنْ سَاءَ حِفْظُهُ التَّوَقُّفُ عَنْ رِوَايَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ
مُحْكَمٍ لَهُ بِالْحِفْظِ بِإِطْلَاقٍ ، وَغَيْرُ مُحْكَمٍ لَهُ بِعَدَمِ الْحِفْظِ بِإِطْلَاقٍ ،
بَلْ كَانَ يَحْفَظُ ، وَيُسَوِّءُ حِفْظُهُ أَخْيَانًا أَوْ غَالِيًا . »

قُلْتُ : وَهَذَا كَلَامٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ وَلَا بَيِّنَةً ، لَا مِنْ عَمَلِ أَهْلِ
الْحَدِيثِ ، وَلَا مِنْ طَرَائِقِ أَيْمَةِ الْجَرْحِ وَالتَّغْدِيلِ ..

وَمَا تَقَدَّمَ فِي الْمُبْحَثِ السَّابِقِ مِنْ تَغْلِيلَاتِ الْحَفَاطِ رِوَايَةِ ابْنِ
زَيْدٍ ، بِمُجَرَّدِ وَجُودِهِ فِي الْإِسْنَادِ : دَلِيلٌ بَيِّنٌ عَلَى غَرَابَةِ هَذَا الْكَلَامِ
عَنِ الْمُنْهَجِ النَّقْدِيِّ الْحَدِيثِيِّ ؛ تَأْصِيلًا وَتَقْصِيلًا .

وَلَقَدْ رَأَيْتُ كَلِمَةً حَسَنَةً رَائِعَةً فِي الْقَوَاعِدِ النَّقْدِيَّةِ لِلرُّوَاةِ ،
لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ أَبِي الْوَلِيدِ الْبَاجِي ؛ إِذْ قَالَ فِي كِتَابِهِ « التَّغْدِيلِ
وَالْتَّجْرِيحِ » (١/ ٢٨٠) :

« أَحْوَالُ الْمُحَدِّثِينَ فِي الْجَرْحِ وَالتَّغْدِيلِ مِمَّا يُدْرِكُ بِالاجْتِهَادِ ،
وَيُعْلَمُ بِضَرْبٍ مِنَ النَّظَرِ ، وَوَجْهُهُ ذَلِكَ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا جَالَسَ الرَّجُلَ
وَتَكَرَّرَتْ مُحَادَثَتُهُ لَهُ ، وَإِخْبَارُهُ لِيَأْتَهُ بِمِثْلِ مَا يُخْبِرُ نَاسٌ عَنِ الْمَعَانِي الَّتِي
يُخْبِرُ عَنْهَا : تَحَقُّقَ صِدْقِهِ ، وَحَكَمَ بِتَضَدِّيقِهِ .

فَإِنْ اتَّفَقَ لَهُ أَنْ يُخْبِرَ فِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ أَوْ وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ
بِخِلَافِ مَا يُخْبِرُ النَّاسُ عَنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى ، أَوْ بِخِلَافِ مَا عَلِمَ مِنْهُ
الْمُخْبِرُ : اعْتَقَدَ فِيهِ الْوَهْمَ وَالْغَلْطَ ، وَلَمْ يُخْرِجْهُ ذَلِكَ عِنْدَهُ عَنْ رُتْبَةِ
الصَّدَقِ الَّذِي ثَبَتَ مِنْ حَالِهِ ، وَعُهِدَ مِنْ خَبَرِهِ .

وَإِذَا أَكْثَرَتْ مُجَالَسَةُ آخَرَ وَكَثُرَتْ مُحَادَثَتُهُ لَكَ ، فَلَا يَكَادُ أَنْ
يُخْبِرَكَ بِشَيْءٍ إِلَّا وَيُخْبِرُكَ أَهْلُ الثِّقَةِ وَالْعَدَالَةِ عَنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى بِخِلَافِ
مَا أَخْبَرَكَ بِهِ : غَلَبَ عَلَى ظَنِّكَ كَثْرَةُ غَلْطِهِ ، وَقَلَّةُ اسْتِثْبَاتِهِ ،
وَاضْطِرَابُ أَقْوَالِهِ ، وَقَلَّةُ صِدْقِهِ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ قَدْ يَتَبَيَّنُ لَكَ مِنْ
حَالِهِ الْعَمْدُ أَوْ الْغَلْطُ ، وَيَحْسَبُ ذَلِكَ تَحَكُّمًا فِي أَمْرِهِ ؛ فَمَنْ كَانَ فِي
أَحَدِ هَذَيْنِ الطَّرَفَيْنِ لَا يَخْتَلِفُ فِي جَرْحِهِ أَوْ تَغْدِيلِهِ ، وَمَنْ كَانَ بَيْنَ
الْأَمْرَيْنِ - مِثْلُ أَنْ يُوجَدَ مِنْهُ الْخَطَأُ وَالْإِصَابَةُ - وَقَعَ التَّرَجُّحُ فِيهِ ،
وَعَلَى حَسَبِ قِلَّةِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ وَكَثْرَتِهِ : يَكُونُ الْحُكْمُ فِيهِ .

قُلْتُ : فَالْحُكْمُ عَلَى الرَّاوي أَنَّهُ سَمِعَ الْحِفْظَ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ
الْوُقُوفِ عَلَى أَخْبَارِهِ وَمَعْرِفَةِ رَوَايَاتِهِ ، لَا أَنَّ الْحُكْمَ بِسُوءِ حِفْظِهِ

أَسَاسٌ نَتَعَامَلُ بِهِ مَعَ أَخْبَارِهِ فَرَدًّا فَرَدًّا عَلَى أَسَاسِ « التَّوَقُّفِ عَنِ رَوَايَتِهِ » ^(١) ، ثُمَّ الْحُكْمُ عَلَيْهَا عَلَى حَسَبِ الْمَعَارِضَةِ أَوْ عَدَمِهَا !
فَهَذِهِ نُقْطَةٌ مُهِمَّةٌ جِدًّا ، تُبَيِّنُ أَضْلَ الْبَحْثِ وَقَاعِدَتَهُ .

وَهَا هُوَ الْأَسْتَاذُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ - نَفْسُهُ - يُعَلِّقُ - حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى - عَلَى « الشُّرُوحِ وَالتَّغْلِيقاتِ » (٢٥٨/٢) مُبَيِّنًا حَالَ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ ، فَقَالَ :

« وَالْجُمْهُورُ عَلَى تَضْعِيفِهِ » .

فَمَنْ كَانَ هَذَا حَالُهُ : أَهْوَى مَجْرُوحٌ أَمْ مُعَدَّلٌ ١٢

وَمَنْ كَانَ هَذَا حَالُهُ : فَكَيْفَ تَكُونُ رَوَايَتُهُ ١٢

قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ « الْأَحْكَامِ الْوُسْطَى » (٢٢/٢) - « الشُّرُوحُ وَالتَّغْلِيقاتُ » - بِتَحْقِيقِ الْأَسْتَاذِ الظَّاهِرِيِّ :

« وَضَعُفُ الرَّأْيِ حِلَّةٌ عِنْدَ الْجَمِيعِ ، وَضَعُفُ الرَّأْيِ يَكُونُ فِي التَّعَمُّدِ لِلْكَذِبِ ، وَيَكُونُ بِالْوَهْمِ ، وَقِلَّةِ الْحِفْظِ ، وَكَثْرَةِ الْخَطَا ، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا » ^(٢) .

(١) كَمَا يَقُولُهُ الْأَسْتَاذُ ابْنُ عَقِيلٍ !

(٢) وَلَقَدْ أَقْرَأَ هَذَا الْكَلَامَ - وَلَمْ يَتَعَفَّبْهُ - الْأَسْتَاذُ ابْنُ عَقِيلٍ ...

قُلْتُ : وَهَذَا كَلَامٌ مُجَبَّرٌ مُحَرَّرٌ ، عَلَيْهِ صَنِيعُ أَهْلِ الْحَدِيثِ ، وَبِهِ عَمَلُهُمْ .

فَالْمُخَالَفَةُ لَهُمْ - يَزْحَمُهُمُ اللَّهُ - لَيْسَتْ مُخَالَفَةً فِي حَدِيثٍ ؛ يَظْهَرُ لِتَأْقِيدِ حُسْنِهِ وَهُوَ ضَعِيفٌ ! وَإِنَّمَا هِيَ مُخَالَفَةُ لَهُمْ فِي مَنَهِجِ عِلْمِيٍّ تَأْصِيلًا وَتَفْصِيلًا .

وَالْخُلَاصَةُ ؛ أَنَّ ضَعْفَ أَيِّ رَاوٍ سَبَبٌ كَافٍ لِرَدِّ رِوَايَتِهِ وَعَدَمِ قَبُولِهَا .

فَإِذَا وَجِدْتَ رِوَايَاتٍ - أَوْ رِوَايَةً - أُخْرَى تَشْهَدُ لِحَبْرِهِ ، وَتُؤَيِّدُهُ : حُكِمَ عَلَيْهِ بِالْحُسْنِ - بِالشَّوَاهِدِ - .

وَإِذَا وَجِدَ رَاوٍ آخَرَ - أَوْ رِوَاةً - يُتَابِعُونَهُ عَلَى خَبَرِهِ : حُكِمَ عَلَيْهِ بِالْحُسْنِ بِالْمُتَابَعَاتِ - (١) .

وَهَذَا - تَمَامًا - مَا قَالَهُ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي كِتَابِهِ « مَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ » (٢) (ص ١٣٨ - بِشَرْحِ « التَّفْسِيرِ وَالْإِبْصَاحِ » لِلْعِرَاقِيِّ) :

(١) قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ فِي « الرِّسَالَةِ » (ص ٣٧١) مُبَيِّنًا شَرْطَ الثَّقَةِ بِخَبَرِ الثَّقَةِ أَنَّهُ : « إِذَا شَرِكَ أَهْلَ الْحِفْظِ فِي الْحَدِيثِ وَاتَّقَى حَدِيثَهُمْ » .

(٢) انْظُرْ فِي تَحْقِيقِ اسْمِهِ « التَّذَكُّرَةُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ » (ص ٦) لِابْنِ الْمَلَقَنِ - بِتَحْقِيقِي - .

« يُعْرَفُ كَوْنُ الرَّايِ ضَابِطاً بِأَنْ نَعْتَبِرَ رِوَايَاتِهِ بِرِوَايَاتِ الثَّقَاتِ الْمَعْرُوفِينَ بِالضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ ، فَإِنْ وَجَدْنَا رِوَايَاتِهِ مُوَافِقَةً - وَلَوْ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى - لِرِوَايَاتِهِمْ ، أَوْ مُوَافِقَةً لَهَا فِي الْأَغْلَبِ - وَالْمُخَالَفَةُ نَادِرَةٌ - : عَرَفْنَا حَيْثُ كَوْنُهُ ضَابِطاً ثَبْتاً ، وَلِإِنْ وَجَدْنَاهُ كَثِيرَ الْمُخَالَفَةِ لَهُمْ : عَرَفْنَا اخْتِلَالَ ضَبْطِهِ ، وَلَمْ نَحْتَجْ بِحَدِيثِهِ ^(١) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
فَالْكَلَامُ كُلُّهُ فِي الرِّوَايَاتِ ، وَمُقَابَلَتِهَا ، وَمُقَارَنَتِهَا ، وَمُوَازَنَتِهَا ، فَكُنْ مِنْ هَذَا عَلَى ذِكْرٍ .

وَلَعَلَّ مَا يُفِيدُ فِي هَذَا الْبَابِ وَيؤكدُ مَعْنَاهُ - ذِكْرُ مَرَاتِبِ الرِّوَاةِ عِنْدَ أَيْمَةِ الْعِلْمِ - مُتَقَدِّمِينَ وَمُتَأَخِّرِينَ - ، وَبَيَانُ أَحْكَامِهِمْ عَلَيْهِمْ وَفَقَّهَا :

أَمَّا الْمُتَقَدِّمُونَ ؛ فَمِنْ أَعِمِدَتِهِمُ الْإِمَامُ الْحَافِظُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيُّ ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٣٢٧هـ) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - ؛ إِذْ قَالَ فِي كِتَابِهِ « الْجَرْحُ وَالتَّغْدِيلُ » (٣٧/١) مَا نَصَّهُ :

« وَجَدْتُ الْأَلْفَاظَ فِي الْجَرْحِ وَالتَّغْدِيلِ عَلَى مَرَاتِبَ شَتَّى :
وَإِذَا قِيلَ لِلوَاحِدِ : إِنَّهُ ثِقَّةٌ ، أَوْ مُتَّقِنٌ ثَبَّتْ : فَهُوَ مَنْ يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ ، وَإِذَا قِيلَ لَهُ : إِنَّهُ صَدُوقٌ ، أَوْ نَحْلُهُ الصَّدَقُ ، أَوْ لَا بَأْسَ

(١) وَانْظُرْ مَا سَيَأْتِي - بَعْدُ - مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ .

به : فَهُوَ يَمْنُ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَيُنْظَرُ فِيهِ ، وَهِيَ الْمَنْزِلَةُ الثَّانِيَّةُ ، وَإِذَا قِيلَ : شَيْخٌ : فَهُوَ بِالْمَنْزِلَةِ الثَّالِثَةِ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَيُنْظَرُ فِيهِ : إِلَّا أَنَّهُ دُونَ الثَّانِيَةِ ، وَإِذَا قِيلَ : صَالِحُ الْحَدِيثِ : فَإِنَّهُ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ لِلَاغْتِيَارِ ، وَإِذَا أَجَابُوا فِي الرَّجُلِ بِ (لَيْسَ الْحَدِيثُ) ، فَهُوَ يَمْنُ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَيُنْظَرُ فِيهِ اغْتِيَاراً ، وَإِذَا قَالُوا : لَيْسَ بِقَوِيٍّ : فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْأُولَى فِي كِتَابَةِ حَدِيثِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ دُونُهُ ، وَإِذَا قَالُوا : ضَعِيفُ الْحَدِيثِ : فَهُوَ دُونَ الثَّانِي لَا يُطْرَحُ حَدِيثُهُ ، بَلْ يُعْتَبَرُ بِهِ ، وَإِذَا قَالُوا : مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ ، أَوْ ذَاهِبُ الْحَدِيثِ ، أَوْ كَذَّابٌ : فَهُوَ سَاقِطُ الْحَدِيثِ لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ ، وَهِيَ الْمَنْزِلَةُ الرَّابِعَةُ .

قُلْتُ : فَمَنْزِلَةُ (سَمِيءِ الْحِفْظِ) هِيَ - دُونَ شَكٍّ - بِمَنْزِلَةِ مَنْ هُوَ (لَيْسَ بِقَوِيٍّ) ^(١) ، وَهَذِهِ فِي دَرَجَةِ الرَّدِّ وَعَدَمِ الْقَبُولِ ، وَلَكِنْ يُعْتَبَرُ بِهَا ؛ أَيِ : فِي الشَّوَاهِدِ وَالْمَتَابِعَاتِ .

وَأَمَّا الْمُتَأَخِّرُونَ ؛ فَمِنْ أَجْلِهِمُ الْإِمَامُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٨٥٢ هـ) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - ، إِذْ قَالَ فِي مُقَدِّمَةِ « تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ » (ص ٨٠ - ٨١) - لَهُ - مُبِيناً مَرَاتِبَ الْجَرَحِ وَالتَّغْلِيلِ - :

(١) وَهُوَ ذَاكَ قَوْلُ أَبِي حَاتِمٍ فِي ابْنِ مَجْدَعَانَ .

« فَأَمَّا الْمَرَاتِبُ :

فَأَوَّلُهَا : الصَّحَابَةُ ، فَأَصْرَحُ بِذَلِكَ لِشَرَفِهِمْ .

الثَّانِيَةُ : مَنْ أَكَّدَ مَذْحُهُ - : إِنَّمَا بِأَفْعَلٍ ؛ كَ : أَوْثَقَ النَّاسِ ،
أَوْ بِتَكْرِيرِ الصِّفَةِ لَفْظًا ؛ كَ : ثِقَّةٌ ثِقَةً ، أَوْ مَعْنَى ؛ كَ : ثِقَّةٌ حَافِظٌ .
الثَّالِثَةُ : مَنْ أَفْرَدَ بِصِفَةٍ ، كَ ثِقَةٍ ، أَوْ مُتَّقِينَ ، أَوْ ثَبَتَ ، أَوْ
عَدَلَ .

الرَّابِعَةُ : مَنْ قَصَرَ عَنْ دَرَجَةِ الثَّالِثَةِ قَلِيلًا ، وَلِإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ :
ب : صَدُوقٌ ، أَوْ : لَا بَأْسَ بِهِ ، أَوْ : لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ .
الخَامِسَةُ : مَنْ قَصَرَ عَنْ دَرَجَةِ الرَّابِعَةِ قَلِيلًا ، وَلِإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ :
ب : صَدُوقٌ سَمِيءُ الْحِفْظِ ، أَوْ : صَدُوقٌ يَمِيمٌ ، أَوْ : لَهُ أَوْهَامٌ ،
أَوْ : يُخْطِئُ ، أَوْ : تَغَيَّرَ بِآخِرِهِ .

وَيَلْتَحِقُ بِذَلِكَ مَنْ رُمِيَ بِنَوْعٍ مِنَ الْبِدْعَةِ ، كَالْتَشْيِيعِ ، وَالْقَدَرِ ،
وَالنُّضْبِ ، وَالْإِزْجَاءِ ، وَالتَّجَهُمِ ، مَعَ بَيَانِ الدَّاعِيَةِ مِنْ غَيْرِهِ .

السَّادِسَةُ : مَنْ لَيْسَ لَهُ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا الْقَلِيلُ ، وَلَمْ يَلْبَثْ فِيهِ
مَا يَتَرَكُ حَدِيثُهُ مِنْ أَجْلِهِ ، وَلِإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِلَفْظِ : مَقْبُولٌ ؛ حَيْثُ
يَتَابِعُ ، وَلَا فَلَئِنْ الْحَدِيثِ .

السَّابِعَةُ : مَنْ رَوَى عَنْهُ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ وَلَمْ يُوثَّقْ ، وَلِإِلَيْهِ

الإِشَارَةُ بِلَفْظٍ : مَسْتُورٌ ، أَوْ : مَجْهُولُ الْحَالِ .

الثَّامِنَةُ : مَنْ لَمْ يُوجَدْ فِيهِ تَوْثِيقٌ لِمُعْتَبَرٍ ، وَوُجِدَ فِيهِ إِطْلَاقُ الضَّعْفِ ، وَلَوْ لَمْ يُفَسَّرْ ، وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ بِلَفْظٍ : ضَعِيفٌ .

التَّاسِعَةُ : مَنْ لَمْ يَزَوْ عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ ، وَلَمْ يُوثَّقْ ، وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ بِلَفْظٍ : مَجْهُولٌ .

الْعَاشِرَةُ : مَنْ لَمْ يُوثَّقِ الْبَيِّنَةُ ، وَضَعُفَ مَعَ ذَلِكَ بِقَادِحٍ ، وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ بـ : مَثْرُوكٌ ، أَوْ : مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ ، أَوْ : وَاهِي الْحَدِيثِ ، أَوْ : سَاقِطٌ .

الحَادِيَةُ عَشْرَةَ : مَنْ أَثِمَّ بِالْكَذِبِ .

الثَّانِيَةُ عَشْرَةَ : مَنْ أُطْلِقَ عَلَيْهِ اسْمُ الْكَذِبِ ، وَالْوَضْعُ ، قُلْتُ :

فَالْمَرَاتِبُ الثَّلَاثَةُ الْأُولَى هِيَ مَرَاتِبُ مَنْ يَصِحُّ حَدِيثُهُ .

وَالْمَرْتَبَةُ الرَّابِعَةُ : مَرْتَبَةُ مَنْ حَدِيثُهُ حَسَنٌ .

وَمَرَاتِبُ مَا بَعْدَ الْخَامِسَةِ إِلَى التَّاسِعَةِ : ضَعِيفُ الْحَدِيثِ .

وَالْعَاشِرَةُ : شَدِيدُ الضَّعْفِ .

وَالْأَخِيرَتَانِ : الْمَوْضُوعُ الْمَكْذُوبُ .

فَأَيْنَ مَرْبُتُهُ سَمِيحُ الْحِفْظِ مِنْ هَذِهِ الْمَرَاتِبِ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ أَوْ
الْمُتَأَخِّرِينَ ١٩

وَهَلْ مُعَامَلَتُهُمْ لَهَا عَلَى التَّوَقُّفِ ١٩ أَمْ عَلَى الرَّدِّ وَالرَّفْضِ
ابْتِدَاءً ١٩

وَعَلَيْهِ ؛ فَأَيْنَ مَرْبُتُهُ (عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ) مِنْهَا ١٩
فَإِذَا ظَهَرَ مَا قُلْنَا ، وَتَحَقَّقَ مَا نَقَلْنَاهُ : أَقُولُ مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ
- جَلَّ فِي عِلَاهُ - :

أَشَارَ الْأُسْتَاذُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « الْبُرْهَانِ » (ص ١٠) إِلَى أَنَّ خَبَرَ
عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ - الْمَبْحُوثَ عِنْدَنَا - قَدْ وَقَعَ « لِطَبَاقِ الْمُحَدِّثِينَ وَالْمُصَنِّفِينَ
عَلَى ضَعْفِهِ » .

ثُمَّ قَالَ : « وَكَانَ أَسْهَلُهُمْ فِيهِ قَوْلًا : الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ
إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ ، قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : بَابُ فَضَائِلِ شَهْرِ
رَمَضَانَ - إِنَّ صَحَّ الْخَبْرُ - .. » .

ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ سَنَدًا وَمَثْنًا - كَمَا تَقَدَّمَ - .

ثُمَّ قَالَ : « الْأَضْلُ فِيمَا أَوْرَدَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي « صَحِيحِهِ » أَنَّ
يَكُونُ صَحِيحًا ، إِلَّا أَنَّهُ هَا هُنَا قَالَ : « إِنَّ صَحَّ الْخَبْرُ » .

وَقَالَ [يُرِيدُ : ابْنُ خُزَيْمَةَ] فِي مَوْضِعٍ آخَرَ عَنْ رَاوِي الْحَدِيثِ

عَلِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ : « لَا أُحْتَجُّ بِهِ لِسُوءِ حِفْظِهِ » .
 قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : وَعَلَى هَذَا ، يَكُونُ حَدِيثُ ابْنِ جُدْعَانَ
 مِمَّا يُنْتَجَجُ بِهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ عَلَى رَسْمِ الصُّحَّةِ فِي
 اضْطِلَاحِ الْمُحَدِّثِينَ .

أَقُولُ - وَبِهِ سُبْحَانَهُ أَصُولُ - :

أَوَّلًا : قَالَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ فِي « سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ » - فِي تَرْجَمَةِ
 ابْنِ خُزَيْمَةَ - (٣٧٣ / ١٤) : « وَقَدْ كَانَ هَذَا الْإِمَامُ جِهْدًا بَصِيرًا
 بِالرِّجَالِ ؛ فَقَالَ - فِيمَا رَوَاهُ عَنْهُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ شَيْخُ
 الْحَاكِمِ - : لَسْتُ أُحْتَجُّ بِشَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ ، وَلَا بِحَرِيزِ بْنِ عُثْمَانَ
 - لِذَهَبِهِ - وَلَا ... وَلَا بِعَلِيِّ بْنِ جُدْعَانَ - لِسُوءِ حِفْظِهِ - ،
 وَلَا .. وَلَا بِحُجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةٍ إِذَا قَالَ : عَنْ ... وَلَا ... » .

وَهَذَا الثَّقَلُ الْعَزِيزُ فِيهِ قَائِدَةُ عَزِيزَةٍ ؛ وَهِيَ أَنْ إِعْرَاضَ ابْنِ
 خُزَيْمَةَ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ جُدْعَانَ إِنَّمَا هُوَ بِسَبَبِ سُوءِ حِفْظِهِ ، وَلَيْسَ
 بِسَبَبِ مَذْهَبِهِ ؛ ذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يَذْكُرُ السَّبَبَ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ لَا يُنْتَجَجُ
 بِهِؤَلَاءِ الرُّوَاةِ وَأَشْبَاهِهِمْ ...

ثَانِيًا : مِنْ مَنَهِجِ الْإِمَامِ ابْنِ خُزَيْمَةَ فِي تَوْقِيهِ تَصْحِيحِ خَبَرٍ غَيْرِ
 الثَّقَةِ فِي « صَحِيحِهِ » : قَوْلُهُ عِنْدَ التَّنْوِيهِ : « إِنْ صَحَّ الْخَبَرُ » ، ثُمَّ
 يُعْلَلُ سَبَبَ اسْتِثْنَائِهِ هَذَا ، أَوْ يَتْرُكُ ذَلِكَ دُونَ تَعْلِيلٍ ، وَقَدْ قَالَ

الشيوطي في « تَدْرِيبِ الرَّاوي » (١ / ٨٩ - تحقيق نظر الفازياي) :
 « صَحِيحُ ابْنِ خُزَيْمَةَ ، أَعْلَى مَرْتَبَةٍ مِنْ « صَحِيحِ ابْنِ جِبَّانَ » - لِشِدَّةِ
 تَحَرُّمِهِ - ، حَتَّى إِنَّهُ يَتَوَقَّفُ فِي التَّضْحِيحِ لِأَذْنَى كَلَامٍ فِي الْإِسْتَادِ ،
 فَيَقُولُ : « إِنْ صَحَّ الْخَبَرُ » ، أَوْ : « إِنْ ثَبَتَ كَذَا » ، وَنَحْوَ ذَلِكَ .
 وَمِنْ أَمْثَلِهِ هَذَا مَا يَلِي :

□ قَوْلُهُ فِي (١ / ٧١) مِنْ « صَحِيحِهِ » : « بَابُ فَضْلِ
 الصَّلَاةِ الَّتِي يُسْتَاكُهَا عَلَى الصَّلَاةِ الَّتِي لَا يُسْتَاكُ بِهَا . . » ؛ إِنْ صَحَّ
 الْخَبَرُ .

ثُمَّ عَلَّلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : « أَنَا اسْتَكْنَيْتُ صِحَّةَ هَذَا الْخَبَرِ لِأَنِّي
 خَائِفٌ أَنْ يَكُونَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ ، وَلِأَنَّا
 دَلَّسَهُ عَنْهُ » .

□ قَوْلُهُ فِي (٣ / ١٨٩) : « بَابُ ذِكْرِ تَفَضُّلِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -
 عَلَى عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ . . إِنْ صَحَّ الْخَبَرُ ؛ فَإِنِّي لَا أَعْرِفُ خَلْفًا أَبَا الرَّبِيعِ
 - هَذَا - بَعْدَالَةَ وَلَا جَرْجَ ، وَلَا عَمْرُو بْنَ حَمْزَةَ الْقَيْسِيِّ الَّذِي هُوَ
 دُونُهُ » .

□ وَقَالَ فِي (٣ / ١٩٠) : « بَابُ ذِكْرِ تَزْيِينِ الْجَنَّةِ لِشَهْرِ رَمَضَانَ . .
 إِنْ صَحَّ الْخَبَرُ : فَإِنَّ فِي الْقَلْبِ مِنْ جَرِيرِ بْنِ أَيُّوبَ الْبَجَلِيِّ » .

قُلْتُ : وَجَرِيرٌ هَذَا ، قَالَ فِيهِ الْبُخَارِيُّ : « مُنْكَرُ الْحَدِيثِ » .

وَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ : « كَانَ يَضَعُ الْأَحَادِيثَ » .

وَقَالَ النَّسَائِيُّ : « مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ » .

وَقَالَ الْفَلَّاسُ : « ضَعِيفُ الْحَدِيثِ » .

كَمَا فِي تَرْجَمَتِهِ مِنْ « الْكَامِلِ » (٥٤٧/٢) ، وَ « الْمِيزَانِ »
(١ / ٣٩١) ، وَ « اللَّسَانِ » (١٠١/٢) ، وَغَيْرَهَا .

□ وَقَالَ فِي (٢١٠/٣) مِنْ « صَحِيحِهِ » : « بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى
أَنَّ الْفَجَرَ الثَّانِيَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ هُوَ الْبَيَاضُ الْمُغْتَرَضُ ، الَّذِي لَوْنُهُ
الْحُمْرَةُ .. إِنْ صَحَّ الْخَبَرُ ؛ فَلَا أَعْرِفُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الثُّغَمَانَ
- هَذَا - بِعَدَالَةٍ وَلَا جَرَحٍ ، وَلَا أَعْرِفُ لَهُ عَنْهُ رَاوِيًا غَيْرَ مُلَازِمٍ بِنِ
عَمْرٍو » .

□ وَقَالَ فِي (٢١٤/٣) : « بَابُ الْأَمْرِ بِالِاسْتِعَانَةِ عَلَى الصَّوْمِ
بِالشُّحُورِ .. إِنْ جَازَ الْاِخْتِجَاجُ بِخَبَرِ زَمْعَةَ بْنِ صَالِحٍ ؛ فَلَا فِي
الْقَلْبِ مِنْهُ لِسُوءِ حَفْظِهِ » .

وَهَكَذَا فِي (٢٣٨/٣) ، وَ (٢٤٦/٣) ، وَ (٢٦٦/٣) ، وَ (٣/٣)
(٢٧٣) ، وَ (٢٨٨/٣) ، وَغَيْرَ ذَلِكَ كَثِيرٌ ^(١) .

(١) وَلَقَدْ جَمَعْتُ كُلَّ حَدِيثٍ قَالَ فِيهِ ابْنُ خُرَيْمَةَ : « إِنْ صَحَّ الْخَبَرُ » - أَوْ -

فَيُظْهِرُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ مَا تَحْفَظَ بِهِ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» لَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالصَّحَّةِ ؛ هَذَا مِنْهُجُهُ فِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - .

وَحَدِيثُ ابْنِ جُدْعَانَ مِنْ هَذِهِ الْبَابَةِ تَمَامًا ، فَأَبْنُ خُزَيْمَةَ وَلَوْ رَوَى لَهُ فِي «صَحِيحِهِ» - فَإِنَّهُ قَدْ تَحْفَظَ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يُسَلِّمْ لِرِوَايَتِهِ ، فَهُوَ عَلَى جَادَّتِهِ فِيهِ ..

فَاسْتِثْنَا جُ الْأُسْتَاذُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الظَّاهِرِيُّ فِي «الْبُرْهَانِ» (ص ١٠) قَائِلًا : «وَعَلَى هَذَا يَكُونُ حَدِيثُ ابْنِ جُدْعَانَ مِمَّا يُخْتَجُّ بِهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ..» اسْتِثْنَا جُ مَبْنِيٌّ عَلَى عَكْسِ مُرَادِ ابْنِ خُزَيْمَةَ وَصَنِيعِهِ ظَهَرَ لِطُنٍّ !!

وَأَعْجَبُ مِنْهُ قَوْلُهُ - بَعْدُ - : «وَلَكِنَّهُ لَيْسَ عَلَى رَسْمِ الصَّحَّةِ فِي اضْطِلَاحِ الْمُحَدِّثِينَ» !!

فَهَلْ يُخْتَجُّ بِغَيْرِ الصَّحِيحِ ١٩

وَمَا لَيْسَ بِحُجَّةٍ هَلْ يَكُونُ صَحِيحًا (١) ١٩

- نَحْوُهُ - فِي جُزْءٍ مُتْرَدٍ عِثْرَاتُهُ : «الْمُعْتَبَرُ فِيمَا قَالَ فِيهِ ابْنُ خُزَيْمَةَ : إِنْ صَحَّ الْخَبَرُ ، مَعَ الْجَمْعِ ، وَالتَّخْرِيجِ ، وَالتَّوْجِيهِ ، يَسَّرَ اللَّهُ لِنِائِمَاتِهِ ..

(١) وَلَا يُسَلِّمُ لِمُغْتَرَضٍ أَنْ يَقُولَ : «قَدْ لَا يَكُونُ صَحِيحًا» لَكِنْ هَذَا لَا يَنْتَهِي كَوْنُهُ حَسَنًا ، !! وَذَلِكَ لِأَنَّ (سَيِّئَ الْخِفَظِ) مَرْبِئَةُ الرَّاويِ الضَّعِيفِ الْحَدِيثِ ، كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ بِوُضُوحٍ ، فَكَيْفَ إِذَا عَلِمَ الْقَدْحُ بِهِ مِنْ وُجُوهٍ أُخَرَ ١٩

هَذَا - كَمَا يَقُولُونَ - نَاقِضٌ وَمُنْقُوضٌ ١٩

وَهَلْ يَقَالُ - بَعْدَ هَذَا - : « كَانَ أَسهَلُهُمْ فِيهِ قَوْلًا : الإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ خُزَيْمَةَ .. » ١٩ وَهُوَ الْعُمْدَةُ فِي رِوَايَتِهِ ، وَالْأَضَلُّ فِي تَضْعِيفِهِ ؟!

ثُمَّ قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي « الْبُرْهَانِ » (١٣-١٤) :
« وَلِتَوَالِي الضُّعْفَاءُ فِي بَعْضِ أَسَانِيدِهِ ، وَلِكُونَ كُلُّ إِسْنَادٍ لَهُ لَا يَخْلُو مِنْ ضَعِيفٍ ، وَلِكُونَ مَدَارِهِ عَلَى عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ :
ضُعْفَ هَذَا الْحَدِيثِ .

وَبِاسْتِقْرَاءِ حَالِ مَا أُطْلِقَ عَلَيْهِ الْمُحَدِّثُونَ ضَعِيفًا فِي ذَاتِهِ - قَبْلَ التَّرْمِذِيِّ وَبَعْدَهُ - وَجَدَ الضَّعِيفَ أَنْوَاعًا :

فَمِنْهُ مَا قَامَتْ شَوَاهِدُ بُطْلَانِهِ ، فَيَكُونُ وَاهِيًا مَتْرُوكًا غَيْرَ ثَابِتٍ ، لَا تَحِلُّ نِسْبَتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

وَمِنْهُ مَا وَجِدَ فِيهِ الْمَانِعُ مِنْ تَصْحِيحِهِ فِي ذَاتِهِ ، وَلَمْ تَقُمْ شَوَاهِدُ ^(١) صِحَّتِهِ مِنْ غَيْرِهِ ، فَكَانَ سَبِيلُهُ التَّوَقُّفُ فِيهِ ، وَإِنْقَاءُهُ عَلَى اخْتِلَافِ مُسْتَوَيِي الطَّرَفَيْنِ : فَلَا يُكَذَّبُ بِهِ ، وَلَا يُصَدَّقُ بِهِ ، بِحَيْثُ ثَبَّتَ عَلَيْهِ مَعَانِي ^(٢) شَرْعِيَّةٌ :

(١) فِي « الْأَضَلِّ » : « شَوَاهِدُهُ » ، وَالصَّرَافُ مَا أَكْبَتْ ..

(٢) كَذَا | وَالْجَادَّةُ : « مَعَانٍ » |

فَإِنْ قَامَتْ شَوَاهِدُ ثُبُوتِهِ كَانَ بِتِلْكَ الشَّوَاهِدِ - وَبِهِ هُوَ - ثَابِتاً
صَحِيحَ الثُّبُوتِ ، تَزْجِيحاً لَا يَقِينُ ، لِأَنَّ الْيَقِينَ لِلصَّحِيحِ .
وَالْحَقِيقُ بِالضَّعِيفِ أَنْ يَكُونَ مُسْتَوِي الطَّرْفَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ أَلْصَقُ
بِالْمَذْلُولِ اللَّغْوِيِّ ، إِذْ صِفَةُ مُسْتَوِي الطَّرْفَيْنِ أَنَّ الشَّوَاهِدَ ضَعُفَتْ عَنْ
إثْبَاتِهِ أَوْ إِبْطَالِهِ .

وَمَا رُجِّحَ ثُبُوتُهُ : فَهُوَ الْحَسَنُ .

وَمَا رُجِّحَ بُطْلَانُهُ : فَهُوَ الْوَاهِي وَالْمُتْرُوكُ .

وَهُوَ الْمَوْضُوعُ إِنْ كَانَ الثَّاقِلُ كَاذِباً .

وَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ تَقُمْ مِنْ ذَاتِهِ وَلَا مِنْ خَارِجِهِ شَوَاهِدُ عَلَى
بُطْلَانِهِ مَثْلاً ، وَأَنَّهُ مُفْتَرَى عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ جِهَةٍ ذَاتِ
إِسْنَادِهِ .

فَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا هَذَا ؛ لَكَانَ سَبِيلُهُ الْقَبُولُ ؛ لِأَنَّ الرَّاويَ عَدْلٌ
فِي ذَاتِهِ صَدُوقٌ ، وَلِنَا يُخَافُ مِنْ شَوْءٍ حِفْظِهِ ، وَلَا يُوجَدُ مَا يَفْتَضِي
وَهْمَهُ لِيَرُدَّ .

إِذَنْ ^(١) ؛ فَقَدْ غَابَتْ شَوَاهِدُ الْبُطْلَانِ ، وَوُجِدَتْ مَقْتَضِيَّاتُ
الْقَبُولِ مِنْ جِهَةِ عَدَالَةِ ابْنِ زَيْدٍ فِي ذَاتِهِ ، وَمِنْ جِهَةِ أَنَّهُ ثَبَتَ مِنْ ذَاتِ

(١) والكلام - ما يزال - للأستاذ الظاهري .

المُتَنِّ أَنَّهُ صَحِيحُ الْمَعْنَى ، فَكَانَتْ سَلَامَةُ الْمُتَنِّ مُرْجَحَةً لِثُبُوتِهِ ، فَازْتَمَعَ
إِلَى دَرَجَةِ الْحَسَنِ .

لَا سِيَّأَ أَنَّ الْعُلَمَاءَ لَمْ يَجْعَلُوا هَذَا الْحَدِيثَ مِمَّا انْتَبَهَ عَلَى عَلِيِّ بْنِ
زَيْدٍ .

وَالْمَحْذُورُ أَنْ يَكُونَ عَلِيٌّ وَهَمٌ فِي رِوَايَتِهِ وَرَفَعَهُ : إِذْ هُوَ غَيْرُ
مُتَّهَمٍ بِكَذِبٍ ، فَيَلْتَمَسُ مِنَ الشَّوَاهِدِ مَا يُرِيدُ اخْتِالَ وَهْمِهِ .

وَسَيَقْبَى الْحَدِيثُ - رُغْمَ تَحْسِينِي لَهُ - مُتَكَرراً عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ
أَحْمَدَ ، وَالنَّسَائِيَّ ؛ بِمَعْنَى أَنَّهُ تَفَرَّدَ بِهِ غَيْرُ حَافِظٍ ، لَكِنَّ هَذِهِ النِّكَارَةَ
- يَهَذَا الْمَعْنَى - لَا تَهْدِمُ رُجْحَانَ ثُبُوتِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَامَ شَاهِدُ الْإِسْنَادِ
وَالْمُتَنِّ عَلَى أَنَّهُ لَا بَحَالَ لِرَفْعِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ طَرِيقِ الْوَهْمِ ؛ إِذْ
لَا تَفْسِيرَ لِلْوَهْمِ هَاهُنَا ، وَلَا يُغْفَلُ فِي مِثْلِ هَذَا السِّيَاقِ .

لِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ الْحَدِيثُ بِرِوَايَةٍ ثَقَّةٍ يُقَارَنُ بِهَا ، وَلَا يُوجَدُ فِي
جَمِيعِ مَنْتَبِهِ نِكَارَةٌ ، فَيَحْمَلُ الْخَلَلُ عَلَى سُوءِ حِفْظِهِ .

قُلْتُ : هَذَا الثَّقَلُ - بِطُولِهِ - مِنْ كَلَامِ الْأُسْتَاذِ الظَّاهِرِيِّ
- وَفَقَّهُ اللَّهِ - ، وَلِي مَعَهُ وَفَقَاتُ :

الْأَوَّلَى : قَوْلُهُ : « فَمِنْهُ مَا قَامَتْ شَوَاهِدُ بُطْلَانِهِ ، فَيَكُونُ
وَاهِيًا مَتْرُوكًا غَيْرَ ثَابِتٍ ، لَا تَحِلُّ نِسْبَتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ » !

يَقَالُ فِيهِ : هَلْ شَوَاهِدُ الْبُطْلَانِ هِيَ - فَقَطْ - الْمَعَانِي
الْمُسْتَنْكَرَةُ ، وَالْأَلْفَاظُ الْوَحْشِيَّةُ ، وَالْكَلِمَاتُ الرَّيْكَةُ ؟

أَمْ أَنْ أَوَّلَ شَوَاهِدِ الْبُطْلَانِ هِيَ كَذِبُ الرَّاوي ، أَوْ أَتَهَامُهُ ، أَوْ
تَرْكُهُ ، وَلَوْ كَانَ (مَعْنَى) خَبَرِهِ مُتَّسِقًا مَعَ عُمُومِ الْمَعَانِي الشَّرْعِيَّةِ ؟
لَيْسَ مِنْ شَكٍّ أَنَّ مَعْلَمَ التَّقْدِ الْحَدِيثِيَّ لَتَدُلُّ دَلَالَةً لَا انْتِئَاءَ لَهَا
- وَعَنْهَا - أَنَّ التَّقْدَ مَبْنِيٌّ - أَوَّلَ شَيْءٍ - عَلَى الرُّوَاةِ ، ثُمَّ عَلَى
مَرْوِيَّاتِهِمْ - بِالتَّبَعِ - ثَانِيًا .

الثَّانِيَّةُ : وَأَمَّا قَوْلُهُ : « وَمِنْهُ مَا وَجَدَ فِيهِ الْمَانِعُ مِنْ تَضَحُّيهِ فِي
ذَاتِهِ ، وَلَمْ تَقُمْ شَوَاهِدُ صِحَّتِهِ مِنْ غَيْرِهِ ، فَكَانَ سَبِيلُهُ التَّوَقُّفَ فِيهِ ،
وإِنِّقَاءَهُ عَلَى اخْتِلَافِ مُسْتَوَيِي الطَّرَفَيْنِ ؛ فَلَا يُكَذِّبُ بِهِ ، وَلَا يُصَدِّقُ
بِهِ ، بِحَيْثُ تُبْنَى عَلَيْهِ مَعَانِي ^(١) شَرْعِيَّةٌ » !

فَأَقُولُ : لَوْ نُزِلَ هَذَا الْكَلَامُ عَلَى الرَّاوي الْكَذَّابِ - وَلَا
أَقُولُ : الْمُتَّهَمِ ! أَوْ : الَّذِي يَكْذِبُ ! - لَكَانَ بِمَخْضِ الْعَقْلِ
مَقْبُولًا !! وَقَدْ تَقَدَّمَ شَيْءٌ فِي بَيَانِ الْوَجْهِ فِيهِ .

وَلَكِنَّهُ فِي دَائِرَةِ الصَّنَاعَةِ الْحَدِيثِيَّةِ دَخِيلٌ ، غَرِيبٌ ، بَعِيدٌ ، نَاءٌ !!
فَلَا يُقْبَلُ بِأَيِّ وَجْهِ مِنْ الْوُجُوهِ ..

فَمَا هُوَ - إِذَا - الْمُرَادُ بِهِ « الْمَانِع » ١٩

أَهُوَ الْمَعْنَى ١٩ أَوْ ضَعُفُ الرَّايِ ١٩ أَمْ هُمَا مَعًا ١٩

الثَّالِثَةُ : قَوْلُهُ - بَعْدُ - : « فَإِنْ قَامَتْ شَوَاهِدُ ثُبُوتِهِ : كَانَ بِتِلْكَ الشَّوَاهِدِ - وَبِهِ هُوَ - ثَابِتًا صَحِيحَ الثَّبُوتِ ، تَرْجِيحًا لَا يَقِينًا ؛ لِأَنَّ الْيَقِينَ لِلصَّحِيحِ » ١

فَأَقُولُ : أَيْنَ هِيَ الشَّوَاهِدُ الْحَدِيثِيَّةُ الْمَرْوِيَّةُ الدَّالَّةُ عَلَى ثُبُوتِهِ - بِطَوْلِهِ - ١٩

لَا يُوجَدُ شَيْءٌ - ذُو بَالٍ - مِنْهَا !!
وَسَيَأْتِي - بَعْدُ - نَقْدٌ تَفْصِيلِيٌّ لِمَا ذَكَرَهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مِنْهَا .

إِلَّا إِذَا أَرَادَ بِهِ « شَوَاهِدُ ثُبُوتِهِ » الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّ الْعَامَّ - وَهَذَا هُوَ مُرَادُهُ فِعْلًا ، كَمَا سَيَبَيِّنُ بَعْدُ - ! فَإِنَّ هَذَا الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّ الْعَامَّ لَيْسَ جَارِيًا - عَلَى نَسَقِ الْمُحَدِّثِينَ - تَضَحِيحُ الْحَدِيثِ بِهِ ، أَوْ تَحْسِينُهُ .

وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ : لَصُحِّحَتِ الْعَشْرَاتُ - بَلِ الْخَمْسَاتُ - مِنَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ الَّتِي اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَدِيثِ عَلَى ضَعْفِهَا وَرَدِّهَا ، وَعَدَمَ قَبُولِهَا ؛ بِحُجَّةٍ أَنَّ مَغْنَاهَا الشَّرْعِيَّ صَحِيحٌ ، وَأَنَّ الْخَبَرَ

- فِيهَا - « لَمْ يُعَارَضْ بِرِوَايَةِ أَصَحَّ » ^(١) ١١
- وَهَذَا - كَمَا تَقَدَّمَ - غَيْرُ مُتَّسِقٍ مَعَ جَارِي قَوَاعِدِ الْمُحَدِّثِينَ
التَّقْدِيرَةِ ، وَصِنَاعَتِهِمُ الْحَدِيثِيَّةِ ...
وَلَا ضَرْبَ عَلَى ذَلِكَ مَثَلًا :
- حَدِيثُ : « الْمَاءُ طَهُورٌ ، إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ ، أَوْ طَعْمِهِ » .
فَصَدُرَ الْحَدِيثُ صَحِيحٌ ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ الْوَاقِعُ فِيهِ ضَعِيفٌ -
سَنَدًا - بِاتِّفَاقِ الْمُحَدِّثِينَ - مُتَقَدِّمِينَ وَمُحَدِّثِينَ - :
- قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ فِي « اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ » (ص ٧٤) فِيهِ :
- « يُزَوَّى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ وَجْهِ لَا يُبَيِّنُ أَهْلُ الْحَدِيثِ مِثْلَهُ » .
- وَقَالَ الْإِمَامُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي « الْعِلَالِ » : « وَلَا يُبَيِّنُ
الْحَدِيثُ » ^(٢) .
- وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي « التَّحْقِيقِ » (١/ ١٤) : « هَذَا
حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ » .
- وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَيْهَقِيُّ فِي « سُنَنِهِ » (١/ ٢٦٠) : « هَذَا
حَدِيثٌ غَيْرُ قَوِيٍّ » .

(١) كَمَا قَالَهُ - بَعْدُ - الْأُسْتَاذُ الظَّاهِرِيُّ فِي « الْبُرْقَانِ » (ص ٣٤) .

(٢) كَمَا فِي « الْبَدْرِ الْمُنِيرِ » (٢/ ٨٢) لِابْنِ الْمُلَقِّنِ .

□ وَنَقَلَ التَّوَوِيُّ فِي « الْمَجْمُوع » (١١٠/١) اتِّفَاقَ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى ضَعْفِهِ .

□ وَقَالَ ابْنُ الْمُلَّقِنِ فِي « الْبَذْرِ الْمُنِيرِ » (٨٣/٢) :
« ... ضَعِيفٌ ، لَا يَحِلُّ الْاِخْتِجَاجُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَا يَنْبَغُ مُرْسَلٍ وَضَعِيفٍ » .

... وَهَكَذَا فِي سِلْسِلَةِ طَوِيلَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ - قَدِيمًا وَحَدِيثًا - إِلَى الْعَلَامَةِ صِدِّيقِ حَسَنِ خَانَ فِي « الرُّوضَةِ النَّدِيَّةِ » (٥/١) ، حَيْثُ قَالَ : « وَقَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَدِيثِ عَلَى ضَعْفِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ » .

... وَمِنْ آخِرِ هَؤُلَاءِ شَيْخُنَا الْمُحَدِّثُ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ - حَفِظَهُ اللَّهُ - فِي كِتَابِهِ النَّافِعِ « سِلْسِلَةُ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ » (٢٦٤٤ - مَخْطُوطٌ) .

إِذَا عَلِمَ هَذَا ؛ أَقُولُ : قَدْ نَقَلَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَيْمَةِ الْعِلْمِ - فُقَهَاءَ وَ مُحَدِّثِينَ ^(١) - الْإِجْمَاعَ عَلَى صِحَّةِ مَعْنَى هَذِهِ الزِّيَادَةِ ، وَصَوَابِ مَضْمُونِهَا .. وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ - عِنْدَهُمْ - سَبِيلًا يَنْسَبُونَ بِهِ الْحَدِيثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ !! فَتَأَمَّلْ ..

(١) وَهُمْ بِجَهَةِ مِنَ الَّذِينَ نَقَلْتُ عَنْهُمْ بَيَانَ ضَعْفِهِ - قَبْلُ - ، وَآخَرُونَ مِنْ غَيْرِهِمْ ، يَثُلُ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي « الْإِنْصَاحِ » (٥٨/١) ، وَالشُّوْكَانِيُّ فِي « النَّبِيلِ » (٤٠/١) وَغَيْرِهِمَا .

هَذَا ؛ مَعَ التَّذْكِيرِ بِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَرْوِيٌّ مِنْ طَرُقٍ ، وَذَلِكَ
فَرْدٌ غَرِيبٌ !

وَهَذَا الْحَدِيثُ قَصِيرُ الْمَثْنِ ، وَذَلِكَ طَوِيلُهُ !
وَهَذَا الْحَدِيثُ مَعْنَاهُ مُقَرَّرٌ لَا شَيْءَ فِيهِ ، وَذَلِكَ تَأْوِيلُ مَعَانِيهِ
- بِغُسْرِ وَكُلْفَةٍ - (لِيُتَمَشَّى) صِحَّتُهَا وَقَبُولُهَا !
وَهَكَذَا ...

وَبِالْزُّغْمِ مِنْ هَذَا التَّبَايُنِ الْمُتَبَاعِدِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ ، وَاتِّفَاقِ أَهْلِ
الْحَدِيثِ - جَمِيعاً - عَلَى ضَعْفِهِمَا : يَغْمِذُ الْأُسْتَاذُ الظَّاهِرِيُّ - نَفَعَ اللَّهُ
بِهِ - إِلَى تَحْسِينِ أَقْلِهِمَا حَظًّا مِنْ مَدَارِكِ الثَّبُوتِ ؛ وَهُوَ الْحَدِيثُ
الْأَطْوَلُ ، وَالْأَغْرَبُ ، وَالْأَعْجَبُ ! وَيَتَقَسَّرُ غَرِيبٌ عَنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ
وَطَرَاتِقِهِمْ !!

تُرَى مَا هُوَ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ ١٩ بَلْ بَعَثَرَاتِ الْأَحَادِيثِ
الضَّعِيفَةِ الَّتِي يَنْتَزَلُ عَلَيْهَا تَقْعِيدُهُ الْحَادِثُ الْمُحْدَثُ هَذَا - وَفَقَهُ اللَّهُ
لِلصَّوَابِ - ١٩

وَهَلْ هُوَ - جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا - سَيَطْرُدُ قَاعِدَتَهُ فِي نَظَائِرِهَا
وَأَشْبَاهِهَا ١٩ أَمْ سَيَكُونُ لَهُ شَأْنٌ آخَرُ بَعْدَ الْبَيِّنَاتِ السَّابِقَةِ
- وَاللَّاحِقَةِ - ١٩

وَمَا هُنَا مَقَامُ ذِكْرِ كَلِمَةٍ عَالِيَةٍ رَافِقَةٍ لِلْإِمَامِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ

- رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى - : حَيْثُ يَقُولُ- كما في « المَرَايِيلِ » (ص ١٩٢)
 - لابنِهِ - : « وَاتَّفَاقُ أَهْلِ الْحَدِيثِ عَلَى شَيْءٍ يَكُونُ حُجَّةً » .
 وَنَقَلَهَا عَنْهُ - وَأَقْرَهُ - الْحَافِظُ الْعَلَانِيُّ فِي « جَامِعِ التَّخْصِيلِ »
 (ص ٢٦٩) .

وَهُمُ الْقَوْمُ لَا يَشْقَى جَلِيسُهُمْ ، وَلَا الْأَخِذُ بِقَوْلِهِمْ ..
 إِذَا قَالَتْ حَدَّامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَدَّامٌ
 الرَّابِعَةُ : وَأَمَّا قَوْلُهُ - بَعْدُ - :
 « وَالْحَقِيقُ بِالضَّعِيفِ أَنْ يَكُونَ مُسْتَوِيَّ الطَّرْفَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ أَلْصَقُ
 بِالْمَذْلُولِ اللَّغْوِيِّ ؛ إِذْ صِفَةُ مُسْتَوِيَّ الطَّرْفَيْنِ أَنَّ الشَّوَاهِدَ ضَعُفَتْ عَنْ
 إِثْبَاتِهِ أَوْ إِنْطَالِهِ .

وَمَا رُجِّحَ ثَبُوتُهُ فَهُوَ الْحَسَنُ .
 وَمَا رُجِّحَ بُطْلَانُهُ فَهُوَ الْوَاهِي ، وَالْمَتْرُوكُ .
 وَهُوَ الْمَوْضُوعُ إِنْ كَانَ النَّاقِلُ كَاذِبًا .
 قُلْتُ : وَهَذَا كَلَامٌ (ضَعِيفٌ ، حَقِيقٌ بِالرَّدِّ) ١١

وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ الْمُحَدِّثِينَ - عِنْدَمَا حَكَّمُوا عَلَى الرُّوَاةِ - ،
 وَحَكَّمُوا - تَبَعًا لِذَلِكَ - عَلَى مَرْوِيَّاتِهِمْ : إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنْهُمْ بَعْدَ
 تَبَيُّعٍ وَسَبْرِ ، وَلَمْ تَكُنِ الْقَضِيَّةُ عِنْدَهُمْ - بَعْدَ ظَهْوَرِ النَّاتِجِ - قَابِلَةً

للمُراجعة مرةً أخرى ، وثانيةً ، وثالثةً ...

وعليه ؛ فإنَّ الادِّعاءَ بِكَوْنِ الضَّعِيفِ مُسْتَوِيَّ الطَّرَفَيْنِ - ثُبُوتًا وَيُطْلَانًا - ادِّعاءٌ يَقْلِبُ تَمَامًا طَرِيقَةَ الْمُحَدِّثِينَ فِي الْحُكْمِ عَلَى الرُّوَاةِ وَالرُّوَايَاتِ ..

وَهَا هُنَا قَائِدَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَرْتَبَةِ (سَيِّئِ الْحِفْظِ) - وَهِيَ الْمَرْتَبَةُ الَّتِي ضَعَّفَ عَلَيْهَا بَنُ زَيْدٍ بِسَبَبِهَا ابْتِدَاءً - ؛ فَقَدْ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي « نَزْهَةِ النَّظَرِ » (ص ١١٧ و ١٣٨ - « الثُّبُوت ») : « سَيِّئُ الْحِفْظِ : هُوَ مَنْ لَمْ يُرْجَعْ جَانِبُ إِصَابَتِهِ عَلَى جَانِبِ خَطِيئِهِ » .

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ عَلِيُّ الْقَارِيُّ فِي « شَرْحِ شَرْحِ الثُّخْبَةِ » (ص ١٦٠) : « فَلَا يُقَالُ لِمَنْ وَقَعَ لَهُ الْخَطَأُ مَرَّةً ، أَوْ مَرَّتَيْنِ : إِنَّهُ سَيِّئُ الْحِفْظِ ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَيْسَ بِمَغْضُومٍ مِنَ الْخَطَا » .

قُلْتُ : وَمِنْ أَبْوَابِ كِتَابِ « الْكِفَايَةِ فِي عِلْمِ الرُّوَايَةِ » لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ - (ص ٣٢٢) - : « بَابٌ فِي أَنَّ سَيِّئَ الْحِفْظِ لَا يُعْتَدُّ مِنْ حَدِيثِهِ إِلَّا بِمَا رَوَاهُ مِنْ أَصْلِ كِتَابِهِ » .

قَالَ الْأَخُ الْفَاضِلُ الْأُسْتَاذُ عَبْدُ الْكَرِيمِ الْخُصَيْرِ فِي كِتَابِهِ « الْحَدِيثُ الضَّعِيفُ ، وَحُكْمُ الْاِخْتِجَاجِ بِهِ » (ص ٢٤٢ - ٢٤٣) :

« فَإِذَا عَرَفْنَا أَنَّ حَدِيثَ سَيِّئِ الْحِفْظِ مَرْدُودٌ ، فَلْيَعْلَمْ أَنَّهُ قَابِلٌ لِلانْتِجَارِ ، وَالْاِزْتِفَاعِ إِلَى دَرَجَةِ الْقَبُولِ ، وَذَلِكَ بِوُرُودِ مَتْنِهِ مِنْ

طَرِيقٍ آخَرَ ، سَوَاءٌ كَانَ يَلْفِظُهُ أَوْ مَعْنَاهُ ، فَيَصِيرُ مِنْ قِبَلِ الْحَسَنِ لِيُغَيِّرَهُ ، لَا لِذَاتِهِ ، بَلْ بِاِغْتِبَارِ تَجْمُوعِ الطَّرِيقِ ؛ لِأَنَّ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ اخْتِصَالَ كَوْنِ رِوَايَتِهِ صَوَابًا أَوْ غَيْرَ صَوَابٍ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ ، فَلَمَّا جَاءَتْ مِنَ الْمُتَعَبِّرِينَ رِوَايَةُ مُوَافَقَةٍ لِأَحَدِهِمَا : رُجِّحَ أَحَدُ الْجَانِبَيْنِ مِنَ الْاِخْتِلَافَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ ، وَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ نَحْفُوظٌ .

قُلْتُ : فَالْقَوْلُ كُلُّهُ فِي بَابِ الرِّوَايَاتِ ، وَمُقَارَنَةُ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ ، لَا فِي بَابِ الْمَعَانِي الْمَجْرَدَةِ الْفَضْفَاضَةِ !!

وَهَذَا شَيْءٌ آخَرُ ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ : مِنَ الْمُمْكِنِ تَحْمِلُ كَلَامِ الْأُسْتَاذِ الظَّاهِرِيِّ - الْأَخِيرِ - عَلَى وَجْهِ مِنْ وَجُوهِ الصَّحَّةِ إِذَا كَانَ مُرَادُهُ ب : « مَا رُجِّحَ ثَبُوتُهُ : فَهُوَ الْحَسَنُ » ، أَيْ : بِطَرَفِهِ ، أَوْ مُتَابَعَاتِهِ ، أَوْ شَوَاهِدِهِ . .

وَلَمَّا كَانَ مُرَادُهُ ب : « مَا رُجِّحَ بُطْلَانُهُ : فَهُوَ الْوَاهِي » أَيْ : مَا كَانَ رَاوِيَهُ ضَعِيفًا ، ثُمَّ لَا مُتَابَعَاتٍ لَهُ ، وَلَا شَوَاهِدَ . . .

وَلَكِنَّ الْأَمْرَ فِي كَلَامِهِ غَيْرُ ذَلِكَ - حَقِيقَةً - ؛ فَهُوَ - نَفَعَ اللَّهُ بِهِ - جَعَلَ الْمَعَانِيَ الْعَامَّةَ ، وَالْمَقَاصِدَ الشَّرْعِيَّةَ (١) فِي مَثَرَةِ الشَّوَاهِدِ الْقَوِيَّةِ وَالْمُصَحَّحَةِ ! وَفِي هَذَا مَا فِيهِ !!

الخَامِسَةُ : وَهِيَ قَوْلُهُ :

« وَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ تَقُمْ مِنْ ذَاتِهِ وَلَا مِنْ خَارِجِهِ شَوَاهِدُ »

عَلَى بُطْلَانِهِ مَثْنًا ، وَأَنَّهُ مُفْتَرَى عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ جِهَةٍ ذَاتِ
إِسْنَادِهِ .

فَأَقُولُ : أَمَّا أَنَّهُ لَمْ تَقُمْ مِنْ ذَاتِهِ ... وَلَا ... !
فَهَكَذَا سَائِرُ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْأَحَادِيثِ
الْمَكْذُوبَةِ ..

فَكَانَ مَاذَا ؟!

أَمَّا أَنَّهُ لَمْ تَقُمْ شَوَاهِدُ عَلَى أَنَّهُ مُفْتَرَى ... مِنْ جِهَةٍ
سَنَدِهِ ... فَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ صِئْقَانٍ - فَقَطْ - : صَحِيحٌ وَمُفْتَرَى !
بَلْ بَيْنَهُمَا أَنْوَاعٌ وَأَنْوَاعٌ ...
فَإِنْ لَمْ تَقُمْ الشَّوَاهِدُ عَلَى افْتِرَائِهِ ، فَقَدْ قَامَتْ عَلَى رَدِّهِ
وَضَعْفِهِ ..

وَيَكْفِينَا لِتَأْكِيدِ ذَلِكَ وَتَشْيِئِهِ « إِطْبَاقُ الْمُحَدِّثِينَ وَالْمُصَنِّفِينَ عَلَى
ضَعْفِهِ » كَمَا قَرَّرَهُ الْأُسْتَاذُ الظَّاهِرِيُّ - نَفْسُهُ - فِي مُفْتَسِّحِ كِتَابِهِ ..
السَّادِسَةِ : هِيَ قَوْلُهُ :

« فَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا هَذَا لَكَانَ سَبِيلُهُ الْقَبُولَ ؛ لِأَنَّ الرَّاوِيَّ عَدْلٌ فِي
ذَاتِهِ صَدُوقٌ ، وَإِنَّمَا يُخَافُ مِنْ سُوءِ حِفْظِهِ ، وَلَا يُوجَدُ مَا يَفْتَضِي
وَهْمَهُ لِيَرُدَّ » .

فَأَقُولُ : « فَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا هَذَا لَكَانَ سَبِيلُهُ » ^(١) الرَّدُّ وَالْتَقْصُ ؛
 بِسَبَبِ حُكْمِ الْمُحَدِّثِينَ وَالْحَقَاطِزِ عَلَى ضَعْفِ رَاوِيهِ ، وَرَدُّ رِوَايَتِهِ ..
 وَتَقَرُّدُهُ بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ - عَلَى طُولِهَا - وَعَلَى ضَعْفِهِ ! - دُونَ
 تَلَامِيذِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ - وَمَا أَكْثَرُهُمْ ! - دَلِيلُ
 قَاطِعٌ « يَفْتَضِي وَهْمَهُ ، لِيَرَدَّ » ^(١) بِهِ حَدِيثُهُ ..
 السَّابِقَةُ : هِيَ قَوْلُهُ :

« إِذَنْ ؛ فَقَدْ غَابَتْ شَوَاهِدُ الْبُطْلَانِ ، وَوُجِدَتْ مُقْتَضِيَاتُ
 الْقَبُولِ مِنْ جِهَةِ عَدَالَةِ ابْنِ زَيْدٍ فِي ذَاتِهِ ، وَمِنْ جِهَةِ أَنَّهُ ثَبَتَ مِنْ ذَاتِ
 الْمُتَنِّ أَنَّهُ صَحِيحُ الْمَعْنَى ، فَكَانَتْ سَلَامَةُ الْمُتَنِّ مُرْجَحَةً لِثُبُوتِهِ ، فَازْتَمَعَ
 إِلَى دَرَجَةِ الْحَسَنِ » .

فَأَقُولُ : هَذِهِ الشَّوَاهِدُ وَتِلْكَ الْمُقْتَضِيَاتُ : كُلُّهَا مُتَوَهِّمَةٌ ،
 لَيْسَتْ رَاجِحَةً وَلَا غَالِيَةً :

فَلَيْسَتْ الْعَدَالَةُ - وَخَدَهَا - مِنْ دَلَائِلِ الصَّحَّةِ ، أَوْ الْحُسْنِ ،
 أَوْ مُطْلَقِ الثُّبُوتِ ...

فَكَمْ مِنْ عَدْلٍ تَلَقَّنَ ، أَوْ اخْتَلَطَ ، أَوْ دَلَّسَ ، أَوْ كَثُرَ وَهْمُهُ ،
 أَوْ سَاءَ حِفْظُهُ ١٩١ ... فَرُدَّتْ - بِسَبَبِ هَذَا أَوْ ذَاكَ - رِوَايَتُهُ .
 وَلَيْسَتْ صِحَّةُ الْمَعْنَى - وَخَدَهَا - حُجَّةٌ فِي إِبْثَاتِ رِوَايَةٍ ،

(١) اِفْتِئَاسٌ مِنْ كَلَامِ الْأُسْتَاذِ الظَّاهِرِيِّ .

أَوْ الْجَزْمُ بِثُبُوتِ خَيْرٍ ...

فَكَمْ مِنْ مَعْنَى صَحِيحٍ وَرَدْنَا مِنْ طَرِيقِ الْمُتَرَوِّكِينَ ، أَوْ
الكَذَّابِينَ ، أَوْ الْهَلَكَى ، أَوْ التَّلَفَى ١١؟ فَهَيْتَكَ سِتْرُهُ ، وَنُقِضَ
خَبْرُهُ ..

فَلَيْسَ مِنَ النَّاتِجِ الصَّحِيحَةِ لِهَاتَيْنِ الْمَقْدَمَتَيْنِ الْمُخْرُومَتَيْنِ ادِّعَاءُ
أَنَّ « سَلَامَةَ الْمُتَنِ مُرْجَحَةٌ لِثُبُوتِهِ » ١١ كَمَا قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَبْدِ
الرَّحْمَنِ ١١

الثَّامِنَةُ : قَوْلُهُ :

« لَا سِيَّامًا أَنَّ الْعُلَمَاءَ لَمْ يَجْعَلُوا هَذَا الْحَدِيثَ مِمَّا اتَّهَدَ عَلَى عَلِيِّ بْنِ
زَيْدٍ » .

قُلْتُ : وَهَذَا مِنْ أَعْجَبِ شَيْءٍ يَكُونُ !

إِذْ كَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ سَائِغًا مَعَ مَا نَقَلَهُ الْكَاتِبُ نَفْسُهُ - سَدَّدَهُ
الْمَوْلَى - مِنْ اتِّفَاقِ أَهْلِ الْحَدِيثِ عَلَى تَضْعِيفِ رَاوِيهِ ، وَرَدِّ رَوَايَتِهِ ١؟
ثُمَّ ؛ كَيْفَ لَمْ يَتَّهَدِ (الْعُلَمَاءُ) هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ
وَهُمْ قَدْ جَعَلُوهُ سَبَبَ عِلَّتِهِ ، وَمَوْضِعَ وَهْنِهِ ١١؟

فَالْعَكْسُ هُوَ الصَّوَابُ .. دُونَ شَكِّ وَازْتِيَابِ ..

.. إِلَّا إِذَا (قَصَدَ) الْأُسْتَاذُ الظَّاهِرِيُّ أَمْرًا آخَرَ ! فَلَمْ أَتَّبِعْهُ ..

التَّاسِعَةُ : قَوْلُهُ :

« وَالْمَحْذُورُ أَنْ يَكُونَ عَلَى وَهْمٍ فِي رِوَايَتِهِ وَرَفَعَهُ ؛ إِذْ هُوَ غَيْرُ مُتَّهَمٍ بِكَذِبٍ ، فَيُلْتَمَسُ مِنَ الشَّوَاهِدِ مَا يُزِيلُ اخْتَِالَ وَهْمِهِ » (١) !

(١) وَأَمَّا قَوْلُهُ - بَعْدُ - : « قَامَ شَاهِدُ الْإِسْنَادِ وَالْتَمَنَ عَلَى أَنَّهُ لَا تَجَالُ لِرَفْعِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ طَرِيقِ الْوَهْمِ ؛ إِذْ لَا تَفْسِيرَ لِلْوَهْمِ مَا هُنَا ، وَلَا يُغْفَلُ فِي مِثْلِ هَذَا الشِّيَاقِ » !

وَقَوْلُهُ : « كَمَا أَنَّهُ نَصٌّ عَلَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ آخِرَ شُعْبَانَ ، فَهَذَا تَحْقِيقٌ لِرَفْعِ الْحَدِيثِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا اخْتَِالَ لِلْوَهْمِ فِيهِ ، وَلَمْ يَزُورِ الْحَدِيثُ مَوْقُوفًا عَلَى سَلْمَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، وَلَيْسَ مِثْلُهُ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تُقَالُ بِغَيْرِ وَحْمٍ ، يُقَالُ : رَفَعَهُ وَكَمَا ، .

... فَكَلَامٌ لَا يُسَلَّمُ ؛ إِذْ هُوَ يَفْتَرِضُ وَثُوقَهُ عَلَى جَمِيعِ الطُّرُقِ وَالرِّوَايَاتِ - بِأَشْكَالِهَا - الْمَرْبُوبَةِ عَنِ ابْنِ مَجْدَعَانَ ! وَدُونَ وَثُوقِ ذَلِكَ خَرْطُ الْقِتَادِ !! بَلْ إِنَّ فِي كَلِمَةِ الْعَقِيلِ الَّتِي قَالَهَا فِي « الضُّعْفَاءِ » (١/٣٥) عَقِبَ رِوَايَتِهِ الْحَدِيثَ ، حَيْثُ قَالَ : « قَدْ رُويَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ ، لَيْسَ لَهُ طَرِيقٌ ثَبَتَ بَيْنٌ » .
فَهِيَ إِشَارَةٌ إِلَى مَا قُلْتُهُ ..

فهذا كلام ابن معين المقول سابقاً (ص ٣٣) : « كَانَ يَغْلِبُ الْأَحَادِيثَ ، يُحَدِّثُ الْيَزْمَ بِالْحَدِيثِ ، ثُمَّ يُحَدِّثُ هَذَا ! فَكَأَنَّهُ لَيْسَ ذَلِكَ » إِشَارَةٌ أُخْرَى إِلَى مَا قُلْتُهُ ...
وَالْمَأْرُسُ لِلتَّقْدِيرِ وَالتَّخْرِيجِ لَا يَنْفَعِي عَلَيْهِ هَذَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - .
قُلْتُ : وَأَمَّا قَوْلُهُ : « وَلَيْسَ مِثْلُهُ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تُقَالُ بِغَيْرِ وَحْمٍ ، يُقَالُ : رَفَعَهُ وَكَمَا » !

يُقَالُ فِيهِ : لَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ جَزْماً ! فَكَمَا أَنَّ الْأُسْتَاذَ ابْنَ عَقِيلٍ (تَلَمَّسَ) =

فَأَقُولُ : كَيْفَ لَنَا أَنْ نَجْعَلَ الْمَحْذُورَ وَاحِداً ، وَالْحَالُ أَنْ فِيهِ
مَحَاضِيرَ مُتَعَدِّدَةٍ : سُوءُ الْحِفْظِ أَهْمُهَا ، وَدُخُولُ حَدِيثٍ عَلَيْهِ فِي
حَدِيثٍ : مِنْهَا ..

وَهَكَذَا !!؟

وَأَمَّا (تَلَمُّسُ) الشَّوَاهِدِ الَّتِي تُزِيلُ اخْتَِالَ وَهْمِهِ : فَلَا أَضْلَ أَنْ
تَكُونَ عَلَى تَهْنِجِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَطَرِيقَتِهِمْ ؛ شَوَاهِدَ مَرْوِيَّةً بِأَسَانِيدَ
مُحْتَمِلَةٍ ، وَمُتُونٍ مَقْبُولَةٍ ...

لَا أَنْ تَكُونَ الشَّوَاهِدُ مَعَانِي فَضْفَاضَةً تُبْنَى عَلَى مُجَرَّدِ الْاِخْتَِالَ
وَالْتَّوَهُمِ ...

الْعَاشِرَةُ : أَمَّا كَلَامُهُ عَنِ النَّكَارَةِ ، وَحَمْلُهُ ذَلِكَ عَلَى التَّفَرُّدِ ،
وَجَعْلُهُ ذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَالنَّسَائِيَّ ؛ فَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ مَا
فِيهِ ^(١) .. فَلَا أُعِيدُ .

الْحَادِيَّةُ عَشْرَةٌ : قَوْلُهُ : « وَلَا يُوجَدُ فِي جَمِيعِ (١) مِنْهُ نَكَارَةٌ ،

= إِبْتِاثَ صِحَّةٍ مِنْهُ مِنْ (عُمُومِ الْمَعَانِي الشَّرْعِيَّةِ) ، فَاخْتَِالَ سَبْكُ ابْنِ مُجْدَعَانَ لَفْظَهُ
وَفَقَّ مَا وَهَمَ فِي فَهْمِهِ ، أَوْ مَا غَلِطَ فِي حِفْظِهِ - ضَمِنَ دَاكِرَةُ (عُمُومِ الْمَعَانِي الشَّرْعِيَّةِ) -
ذَاتَهَا يَجْعَلُ نَصَّهُ - الْمَقْلُوبَ أَوْ الْمَقْلُوطَ - بَعِيداً عَنْ أَنْ يُقَالَ فِيهِ : إِنَّهُ « لَا يُقَالُ بِغَيْرِ
وَاخِرٍ » III

(١) فِي الْمَبْتَحَثِ الْأَوَّلِ (ص ٢٠) .

فَيُخَمَلُ الْخَلَلُ عَلَى سُوءِ حِفْظِهِ .

أقولُ : أَمَّا نَكَارَةُ الْمُثْنِ عِنْدَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ ؛ فَهِيَ عَلَى وَجْهَيْنِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : الْمَعَارِضَةُ لِتُصْوَصِ أُخْرَى ، أَوْ الرِّمَّةُ فِي الْأُسْلُوبِ ..

الْوَجْهُ الثَّانِي : الْإِثْنَانُ بِتَفْسِيَّاتٍ ، وَتَفَاصِيلٍ ، وَجُزْئِيَّاتٍ ، وَزِيَادَاتٍ عَلَى مَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُ - عَلَى وَجْهِ التَّقَرُّدِ ، مَعَ الضَّعْفِ - دُونَ وَجُودِ مُتَابَعَةٍ !

فَهَذِهِ - بِحَدِّ ذَاتِهَا - مُخَالَفَةٌ ، وَأَيُّ مُخَالَفَةٍ !

وَيَتَدُو لِي أَنَّ الْأُسْتَاذَ ابْنَ عَقِيلٍ تَقَطَّنَ إِلَى دِقَّةِ هَذَا الْأَمْرِ ، فَتَحَفَّظَ فِي عِبَارَتِهِ قَائِلًا : « .. وَلَا يُوجَدُ فِي جَمِيعِ (١) مَثْنِهِ نَكَارَةٌ » !! فَكَأَنَّهُ (يَشْعُرُ) أَنَّ فِي (شَيْءٍ) مِنْ مَثْنِهِ نَكَارَةٌ !! فَلِأَجْلِ ذَلِكَ قَالَ مَا قَالَ تَحَفُّظًا !

وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُ هَذَا الْإِجْمَالِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فِي الْمُبْحَثِ الرَّابِعِ - الْآيِ - .

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « الْبُرْهَانِ » (ص ١٦ - ١٧) - أَيْضًا - :

« ... ١ - وَإِذَا انْتَهَى أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ وَهَمَّا ^(١) : فَقَدْ تَعَيَّنَ أَنْ

يَكُونَ رَفْعُهُ : إِمَّا تَعَمُّدَ كَذِبٍ ، وَإِمَّا تَعَمُّدَ صِدْقٍ .

وَلَمَّا كَانَ الْمَدَارُّ عَلَى غَيْرِ كَذَابٍ ، وَكَانَ الْوَهْمُ غَيْرَ مُحْتَمَلٍ :
تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ صِدْقًا .

٢ - وَالصَّحَّةُ وَالْحُسْنُ اضْطِلَاحَانِ لِعُلَمَاءِ الْحَدِيثِ ، وَكِلَاهُمَا

يَغْنِي ثُبُوتَ الْخَبَرِ وَالْعَمَلُ بِهِ ، إِلَّا أَنَّ الصَّحَّةَ تَقْتَضِي الْيَقِينَ بِثُبُوتِهِ
وَفَقَّ شَرَايِطُ التَّوَثُّيقِ ، دُونَ أَذْنَى شَكٍّ أَوْ رَيْبٍ مُعْتَبَرٍ عَقْلًا أَوْ
شَرْعًا .

٣ - وَالْحُسْنُ يَقْتَضِي الشَّكَّ فِي ثُبُوتِهِ لِأُمُورٍ مُعْتَبَرَةٍ عَقْلًا

وَشَرْعًا ، إِلَّا أَنَّ الرَّاجِحَ ثُبُوتُهُ ، فَكَانَ لِلرُّجْحَانِ حُكْمُ الْيَقِينِ ؛ لِأَنَّ
تَرْجِيحَ الْمَرْجُوحِ مُكَابَرَةٌ ، وَالتَّرْجِيحُ بِلَا مُرْجِحٍ عِبَثٌ وَتَحْكُمُ ،
وَالْعَاءُ الْمُرْجِحِ عِنَادٌ ، فَتَعَيَّنَ الْعَمَلُ بِالرَّاجِحِ .

٤ - فَأَمَّا انْتِفَاءُ شَوَاهِدِ بُطْلَانِهِ مَثْنًا : فَلَأَنَّهُ لَيْسَ فِي أَلْفَاظِهِ

وَمَعَانِيهِ مُحَالٌ شَرْعِيٌّ ، أَوْ حِسِّيٌّ ، أَوْ عَقْلِيٌّ .

وَأَمَّا صِحَّةُ مَعْنَاهُ ؛ فَلَأَنَّهُ صَحِيحٌ شَرْعًا ، أَوْ جَائِزٌ الصَّحَّةِ .

(١) قَائِدَةٌ : (الْوَهْمُ) - يَسْكُونُ الْمَاءُ - : هُوَ مَا يَنْسَبِقُ إِلَى الْقَلْبِ مَعَ إِزَادَةِ

غَيْرِهِ ، وَ(الْوَهْمُ) - يَفْتَحُ الْمَاءُ - : هُوَ الْغَلَطُ وَالْخَطَأُ . « الْمِصْبَاحُ الْمُنِيرُ » (ص ٦٧٤) .

وَانْظُرْ « مُعْجَمُ الْأَغْلَاطِ اللَّغَوِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ » (ص ٧٣٦) لِلْعَدْنَانِيِّ .

٥ - وَلَوْ رُدَّ كُلُّ حَدِيثٍ لِابْنِ زَيْدٍ، لَمْ تَرِدْ عَلَيْهِ أَفَّةٌ تَمْنَعُ مِنْ قَبُولِهِ لِمَجَرَّدِ أَنَّهُ سَمِعَهُ الْحِفْظُ : لَكَانَ حُكْمُ حَدِيثِهِ الرَّدُّ بِإِطْلَاقٍ^(١) .
فَأَقُولُ :

١ - الْفِطْرَةُ الْأُولَى مَبْنِيَّةٌ عَلَى غَيْرِ قَاعِدَةٍ ! إِذْ كَيْفَ (تَحَقَّقَ)
- عَنْدَهُ - الْجَزْمُ بِانْتِفَاءِ الْوَهْمِ فِي رَفْعِ الْحَدِيثِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ١٩
وَأَيْنَ ١٩ وَبَيَّ حُجَّةٍ ١٩
فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لِي - أَوَّلُهُ ، أَوْ لِأَحَدٍ ! - وَهْمٌ مَا ، أَوْ وَجْهُهُ ،
أَوْ سَبَبُهُ : فَهَلْ هَذَا يَجْعَلُ « الْوَهْمَ غَيْرَ مُحْتَمَلٍ » قَطْعًا ١٩ وَبِخَاصَّةٍ فِي
رَأْيِ أَتَّفِقَ عَلَى تَضْعِيفِهِ !^(٢) .

وَتَمَسُّكَ الْأُسْتَاذِ ابْنِ عَقِيلٍ فِي (تَلْبِيَتِ) ذَلِكَ بِكَوْنِ الرِّوَايَةِ
خُطْبَةً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٣) : مِمَّا يَنْفِي رَفْعَ مَوْقُوفٍ تَوْهُمًا ... تَمَسُّكَ
مَرْفُوضٌ ؛ فَقَدْ يَدْخُلُ عَلَيْهِ حَدِيثٌ فِي حَدِيثٍ ، أَوْ يَخْلُطُ بَيْنَ حَدِيثٍ
وَأُخَرٍ ، أَوْ يَقْلِبُ الْأَحَادِيثَ ، فَيَجْعَلُهَا عَلَى غَيْرِ وَجْهِهَا ...
فَهَلْ مِنْ حَالِهِ كَذَلِكَ يُنْفَى عَنْهُ اخْتِصَالُ الْغَلَطِ أَوْ الْوَهْمِ بَتَاتًا ١٩

(١) تَرْقِيمُ فِقَرَاتِ كَلَامِهِ مِنِّي ، لِلتَّسْهِيلِ فِي الْإِحَالَةِ .

(٢) كَمَا فِي « الشَّرُوحِ وَالتَّغْلِيقاتِ » (٢٥٨ / ٢) لِلأُسْتَاذِ ابْنِ عَقِيلٍ نَفْسِهِ !

(٣) كَمَا تَقَدَّمَ (ص ٨٤) عَنْهُ .

أَمْ أَنَّ الْحُكْمَ بِضَعْفِهِ ، وَشَوْءٍ حِفْظِهِ ، وَاخْتِلَاطِهِ ، وَوَهْمِهِ
يَجْعَلُ الْأَسَاسَ فِيهِ ، وَالْقَاعِدَةَ فِي رِوَايَتِهِ : الْخَلَلُ وَالزَّلَلُ ١١٩

وَمِنْ الْأَمْثَلَةِ الْحَدِيثُ الدَّالُّ عَلَى وَهَاءِ الشُّبْهَةِ - الَّتِي اسْتَمْسَكَ
بِهَا الْأُسْتَاذُ الظَّاهِرِيُّ فِي كَوْنِ الرِّوَايَةِ خُطْبَةً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَأَنَّ هَذَا
يَنْفِي الْوَهْمَ فِي رَفْعِ الْمُؤَوَّفِ ١ - مَا رَوَاهُ أَبُو يَغْلَى فِي « مُسْنَدِهِ »
(٤٢٨٧) عَنْ أَنَسٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَتْ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ بَعْدَ
الرُّكُوعِ ، قَالَ : فَسَمِعْتُهُ يَدْعُو فِي قُنُوتِهِ عَلَى الْكُفْرَةِ ، قَالَ : وَسَمِعْتُهُ
يَقُولُ : « وَاجْعَلْ قُلُوبَهُمْ كَقُلُوبِ نِسَاءِ كَوَافِرٍ » .

قُلْتُ : فَهَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ ؛ فِيهِ حَنْظَلَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ « ضَعْفُهُ
أَخَذَهُ وَابْنُ الْمَدِينِيِّ وَجَمَاعَةٌ ، وَوَقَّعَهُ ابْنُ جِبَّانَ » ؛ كَمَا قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي
« الْمَجْمَعِ » (١٣٩/٢) .

وَقَالَ فِيهِ ابْنُ جِبَّانَ فِي « الْمَجْرُوحِينَ » (٢٦٦/١) (٢٦٧) :
« اخْتَلَطَ بِأَخْرَةٍ ، حَتَّى كَانَ لَا يَذَرِي مَا يُحَدِّثُ ، فَاخْتَلَطَ [حَدِيثُهُ]
الْقَدِيمُ بِحَدِيثِهِ الْأَخِيرِ ، تَرَكَهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ .. » .

قُلْتُ : فَمَا قِيلَ فِي هَذَا الرَّاوي قَرِيبٌ بِمَّا قِيلَ فِي ابْنِ جُذْعَانَ .
وَقَدْ قَالَ أَخُونَا الْفَاضِلُ الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدُ عَمْرُو بْنُ
عَبْدِ اللَّطِيفِ فِي كِتَابِهِ اللَّطِيفِ « تَبْيِضُ الصَّحِيفَةِ بِأُصُولِ الْأَحَادِيثِ
الضَّعِيفَةِ » (٩٢/٢) مُبِينًا :

« وَ(الصَّحِيحُ) - فِي هَذَا الْحَدِيثِ - وَفَّقَهُ عَلَى يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ
- التَّابِعِيُّ الثَّقَةُ الْجَلِيلُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - كَمَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٠/
٤٤٣) عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْهُ ، قَالَ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ
فِي قُتُوبِهِ : « اللَّهُمَّ عَذِّبْ كَفَرَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ ، اللَّهُمَّ اجْعَلْ
قُلُوبَهُمْ عَلَى قُلُوبِ نِسَاءِ كَوَافِرَ » ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

وَرِوَايَةُ الْأَعْمَشِ عَنْ يَحْيَى فِي « الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ » وَ « جَامِعِ
التِّرْمِذِيِّ » ، وَ « سُنَنِ ابْنِ مَاجَه » .

كَمَا فِي تَرْجَمَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ مِهْرَانَ الْأَعْمَشِ مِنْ « تَهْذِيبِ الْكَمَالِ »
(٨٠ / ١٢) .

أَقُولُ : فَكَوْنُ الرِّوَايَةِ هُنَاكَ فِي « خُطْبَةِ النَّبِيِّ ﷺ » ، وَكَوْنُهَا
هُنَا فِي « قُتُوبِ النَّبِيِّ ﷺ » لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ كُلَّهُ - فِي الْحَالَيْنِ - مِنْ
الْحُكْمِ عَلَيْهَا - إِغْلَالًا - بِالْوَقْفِ !!

٢ - أَمَّا الْفِقْرَةُ الثَّانِيَّةُ فِي الْكَلَامِ عَلَى (الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ) ،
وَبُتُوئِهِ : فَهُوَ كَلَامٌ مُحَرَّرٌ مُجَبَّرٌ ، وَيَتَضَمَّنُ الرَّدَّ عَلَى بَعْضِ مُعْتَرِلَةِ آخِرِ
الزَّمَانِ ، الَّذِينَ يَزْفُضُونَ كَثِيرًا مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ ، بِحُجَّةٍ أَنَّهَا
مَرْوِيَّةٌ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْكَلِمَاتِ وَالْأَلْفَاظِ الَّتِي هِيَ
عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ !!

٣ - وَأَمَّا الْفِقْرَةُ الثَّالِثَةُ فَتَصِحُّ - جَيِّدًا - عِنْدَ تَحْقِيقِ الْحُسْنِ

بِشُرُوطِهِ الْمُعْتَبَرَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ .

وَلَكِنَّ الْحَالَ فِي رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ غَيْرُ ذَلِكَ ! فَأَيْنَ ثُبُوتُ رِوَايَتِهِ ١؟ وَمَنْ ثَبَّتَهَا ١؟ وَمَا هِيَ الْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ ١؟

كُلُّ هَذَا قَائِمٌ عَلَى الْاِخْتِصَالِ ، وَالتَّوَهُّمِ ، وَالظُّنُونِ ١١

٤ - أَمَّا الْفَقْرَةُ الرَّابِعَةُ الَّتِي فِيهَا الْكَلَامُ عَلَى انْتِفَاءِ شَوَاهِدِ الْبُطْلَانِ مَثْنًا : فَقَدْ تَقَدَّمَ - مِرَارًا - بَيَانُ مَا فِيهَا ، وَكُشِفَ خَوَافِيهَا ...

مَعَ التَّوَكُّيدِ عَلَى أَمْرِ مُهِمٍّ جِدًّا ، وَهُوَ أَنَّ نَهْجَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ فِي تَثْبِيهِ الرِّوَايَاتِ مَبْنِيٌّ عَلَى (الْإِثْبَاتِ) لِلتَّحَقُّقِ مِنْ ثُبُوتِ الرِّوَايَةِ ، لَا عَلَى (النَّفْيِ) الْعَقْلِيِّ الْمَخْضِرِ ، دُونَ الْمُقَارَنَةِ ^(١) بِالرِّوَايَاتِ وَالْمَزَوِّيَّاتِ ؛ شَوَاهِدَ وَمُتَابَعَاتٍ ...

٥ - أَمَّا الْفَقْرَةُ الْخَامِسَةُ ، فَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّهْوِيلِ مِنْ رَدِّ كُلِّ حَدِيثٍ لِابْنِ زَيْدٍ « بِإِطْلَاقٍ » ١١ فَكَانَ مَاذَا ١؟

فَهَذَا تَهْوِيلٌ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ ! وَهَلْ نَهْجُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ فِيهِ - وَفِي أَخْبَارِهِ - غَيْرُ ذَلِكَ ١؟ وَهَلْ كَانُوا يُبَيِّنُونَ خَبَرَهُ - فَرْدًا - دُونَ

(١) وَقَدْ أَكْثَرَ الْأُسْتَاذُ الطَّاهِرِيُّ فِي « الْبُرْهَانِ » (ص ١٥) أَنَّهُ « لَا يُوجَدُ الْحَدِيثُ

بِرِوَايَةِ يُعَقَّرُ يُقَارَنُ بِهَا » ١١

شَوَاهِدُ أَوْ مُتَابَعَاتٍ ١٢

وَهَكَذَا الْحَالُ فِي كُلِّ رَاوٍ سَمِعَ حِفْظَ ، أَوْ كَثِيرٍ وَهَمَ ، أَوْ
بِجَهْلٍ ، أَوْ مُدَلِّسٍ ...

وَقَدْ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي « نُزْهَةِ النَّظَرِ » (ص ٥٠-٥١) :

« وَمَتَى تَوَبَّعَ السَّمِيُّ الْحِفْظَ بِمُغْتَبَرٍ ، كَانَ يَكُونُ فَوْقَهُ أَوْ مِثْلَهُ لَا
دُونَهُ ... صَارَ حَدِيثُهُ حَسَنًا ، لَا لِذَاتِهِ ، بَلْ وَصْفُهُ بِذَلِكَ بِاِغْتِبَارِ
الْمَجْمُوعِ مِنَ الْمُتَابِعِ وَالْمُتَابِعِ ؛ لِأَنَّ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ اخْتِصَالَ كَوْنِ
رِوَايَتِهِ صَوَابًا ، أَوْ غَيْرَ صَوَابٍ ، عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ ، فَإِذَا جَاءَتْ مِنَ
الْمُغْتَبَرِينَ رِوَايَةٌ مُوَافِقَةٌ لِأَحَدِهِمْ رُجِّعَ أَحَدُ الْجَائِزِينَ مِنَ الْاِخْتِصَالَيْنِ
الْمَذْكُورَيْنِ ، وَكَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ مَحْفُوظٌ ، فَازْتَمَى مِنْ دَرَجَةِ
التَّوَقُّفِ إِلَى دَرَجَةِ الْقَبُولِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . »

وَقَالَ الْحَافِظُ بُرْهَانُ الدِّينِ الْبِقَاعِيُّ فِي « الثَّكَنِ الْوَفِيِّ بِمَا فِي

شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ » (٢/٤٩٧) :

« فَإِنَّمَا مَا رَدَدْنَا الْمُسْتَوْرَ لِضَعْفِهِ ! بَلْ لِاخْتِصَالِ ضَعْفِهِ ، وَعَدَمِ
تَحَقُّقِ صِفَةِ الضَّبْطِ فِيهِ ، وَلَا رَدَدْنَا سَمِيَّ الْحِفْظِ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْفَظْ !
بَلْ لِاخْتِصَالِ أَنَّهُ لَمْ يَحْفَظْ ، فَإِذَا اغْتَضَدَ بِمَجِيئِهِ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى ،
وَلَوْ كَانَ رَاوِيَهَا فِي دَرَجَتِهِ : غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ حَفِظَ ، وَالْعِبْرَةُ فِي

هَذَا الْعِلْمُ بِالظَّنِّ (١) ، (٢) .

ثُمَّ وَقَفْتُ عَلَى كَلَامِ حَسَنِ - غَايَةَ - لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْإِمَامِ أَبِي
الْعَبَّاسِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَنْتَزِلُ تَمَامًا عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ وَرَاوِيهِ ،
حَيْثُ قَالَ فِي « مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى » (٢٢ / ١٨) مَا نَصَّهُ :

« وَأَمَّا قِسْمَةُ الْحَدِيثِ إِلَى صَحِيحٍ ، وَحَسَنِ ، وَضَعِيفٍ : فَهَذَا
أَوَّلُ مَنْ عُرِفَ أَنَّهُ قَسَمَهُ هَذِهِ الْقِسْمَةَ أَبُو عِيْسَى التِّرْمِذِيُّ ، وَلَمْ تُعْرَفْ
هَذِهِ الْقِسْمَةُ عَنْ أَحَدٍ قَبْلَهُ .

وَقَدْ بَيَّنَّ أَبُو عِيْسَى مُرَادَهُ بِذَلِكَ ...

فَذَكَرَ أَنَّ الْحَسَنَ مَا تَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مَثَلُهُم بِالْكَذِبِ ،
وَلَمْ يَكُنْ شَاذًا (٣) ، وَهُوَ دُونَ الصَّحِيحِ الَّذِي عُرِفَتْ عَدَالَةُ نَاقِلِيهِ
وَضَبْطُهُمْ ، وَفَوْقَ (٤) الضَّعِيفِ الَّذِي عُرِفَ أَنَّ نَاقِلَهُ مَثَلُهُم بِالْكَذِبِ ،
أَوْ رَدِيءِ الْحِفْظِ - .

فَإِنَّهُ إِذَا رَوَاهُ الْمَجْهُولُ خِيفَ أَنْ يَكُونَ كَاذِبًا ، أَوْ سَمِيءَ

(١) أي : الرَّاجِحُ الْغَالِبُ .

(٢) وَعَنْهُ : « مَتَاهِجُ الْمُحَدِّثِينَ فِي تَقْوِيَةِ الْأَحَادِيثِ الْحَسَنَةِ » (ص ٣٧٧)

لِلْمُرْتَضَى الزَّيْنِ أَحْمَدَ .

(٣) « الْعِلَالُ الصَّغِيرُ » (٩ / ٤٥٧ - الْمُلْحَقُ بِطَبْعَةِ الدَّعَاسِ) .

(٤) فِي « الْأَصْلِ » : قَالَ أَوْ لَا وَجْهَ لَهَا !! فَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَتَيْتُهُ .

الحِفْظُ ، فَإِذَا وَافَقَهُ آخَرُ لَمْ يَأْخُذْ عَنْهُ عُرِفَ أَنَّهُ لَمْ يَتَعَمَّدْ كَذِبَهُ .
وَاتَّفَاقُ الِاثْنَيْنِ عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ طَوِيلٍ قَدْ يَكُونُ مُتَتَبِعًا ، وَقَدْ
يَكُونُ بَعِيدًا ، وَلَمَّا كَانَ تَجْوِيزُ اتَّفَاقِهِمَا فِي ذَلِكَ مُمَكِّنًا نَزَلَ مِنْ دَرَجَةِ
الصَّحِيحِ .

قُلْتُ : وَالْأَمْرُ فِي حَدِيثِنَا هَذَا - وَرَاوِيهِ - كَذَلِكَ تَبَاطُحًا ؛ فَهُوَ
حَدِيثٌ طَوِيلٌ ، رَوَاهُ مَنْ عُرِفَ ابْتِدَاءً بِسُوءِ الْحِفْظِ ، لَا أَنَّهُ بَجْهُولٍ
مُتَرَدِّدٌ حَالُهُ بَيْنَ الْكَذِبِ وَسُوءِ الْحِفْظِ !!
فَمُعَامَلَتُهُ بِالْمُتَابَعَةِ - أَوْ الشَّاهِدِ - أَوْلَى وَأَوْلَى !!

□□□□□

٥ - قَاعِدَةُ الشَّوَاهِدِ وَالْمَتَابَعَاتِ

تَقَدَّمَ (ص ٦١) كَلَامُ الْإِمَامِ ابْنِ الصَّلَاحِ فِي مَعْرِفَةِ مَنْ تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ ، وَكَيْفَ ١٩

ثُمَّ (اسْتَحْضَرْتُ) كَلَامًا أَغْلَى ، وَأَغْلَى ؛ وَهُوَ كَلَامُ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ فِي مُقَدِّمَةِ «صَحِيحِهِ» (١٧/١ - ١٩) ، جَمَّا يُؤَصِّلُ طَرِيقَةَ أَهْلِ الْحَدِيثِ ، وَيُظْهِرُ أَشْلُوبَهُمْ فِي مَعْرِفَةِ الْمَنْهَجِ الَّذِي يَسْلُكُونَهُ فِي تَتَبُّعِ الشَّوَاهِدِ ، وَتَقْوِيَةِ حَدِيثِ الرَّاوي بِهَا ؛ قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - بَعْدَ ذِكْرِهِ رَدَّ خَبَرٍ «مَنْ أَثْبَمَ بَوْضُوعَ الْأَحَادِيثِ وَتَوَلِيدَ الْأَخْبَارِ» - : «وَكَذَلِكَ» (١) «مَنْ الْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الْمُتَكَرَّرُ أَوْ الْغَلَطُ : أَمْسَكْنَا أَيْضًا عَنْ حَدِيثِهِمْ .

وَعَلَامَةُ الْمُتَكَرَّرِ فِي حَدِيثِ الْمُحَدِّثِ ، إِذَا مَا عَرَضَتْ رِوَايَتُهُ لِلْحَدِيثِ عَلَى رِوَايَةِ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْحِفْظِ وَالرِّعْضَا : خَالَفَتْ رِوَايَتَهُ رِوَايَتُهُمْ ، أَوْ لَمْ تَكُنْ تَوَافِقُهَا ، فَإِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ مِنْ حَدِيثِهِ كَذَلِكَ :

(١) أي : فِي الرَّدِّ وَعَدَمِ الْقَبُولِ .

كَانَ مَهْجُورَ الْحَدِيثِ ، غَيْرَ مَقْبُولِهِ وَلَا مُسْتَعْمَلِهِ .

فَمِنْ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَرَّرٍ ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ ، وَالْجَرَّاحُ بْنُ الْمُنْهَالِ أَبُو الْعَطُوفِ ، وَعَبَادُ بْنُ كَثِيرٍ ، وَحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضَمِيرَةَ ، وَعُمَرُ بْنُ صُهْبَانَ ... وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُمْ فِي رِوَايَةِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْحَدِيثِ ، فَلَسْنَا نَعْرِجُ عَلَى حَدِيثِهِمْ ، وَلَا تَتَشَاغَلُ بِهِ ؛ لِأَنَّ حُكْمَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَالَّذِي يُعْرِفُ مِنْ مَذْهَبِهِمْ فِي قَبُولِ مَا يَتَقَرَّدُ بِهِ الْمُحَدِّثُ مِنَ الْحَدِيثِ : أَنْ يَكُونَ قَدْ شَارَكَ الثَّقَاتَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْحِفْظِ فِي بَعْضِ مَا رَوَوْا ، وَأَمَعَنَ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمَوَافَقَةِ لَهُمْ ، فَإِذَا وُجِدَ كَذَلِكَ ، ثُمَّ زَادَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْئًا لَيْسَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ : قُبِلَتْ زِيَادَتُهُ .

قُلْتُ : فَهَؤُلَاءِ ^(١) - عِنْدَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ - صِنْفٌ غَيْرُ الَّذِي قَبَلَهُ - وَهُمْ الْمُتَّهَمُونَ - ؛ فَهَؤُلَاءِ غَلَبَ عَلَى حَدِيثِهِمُ الْمُنْكَرُ وَالْغَلَطُ .
فَمَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَّهَمًا ، وَلَا كَذَّابًا ، وَلَا مَتْرُوكًا ، فَإِذَا يَكُونُ ١٩
هَلْ يَكُونُ إِلَّا سَمِيُّ حِفْظٍ ، أَوْ صَاحِبِ أَوْهَامٍ ، أَوْ ضَعِيفًا ،
أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ - يَمَّا هُوَ فِي دَائِرَتِهِ - ١٩

وَكَمَا قُلْتُ - قَبْلُ - : الْحُكْمُ عَلَى رَاوِي مَا يَأْتِيهِ (سَمِيُّ الْحِفْظِ) أَوْ (ذُو غَلَطٍ) نَتِيجَةٌ ، وَلَيْسَ هُوَ مُقَدِّمَةٌ ...

(١) وَإِنْ كَانَ بَعْضُ مِنْهُمْ - عِنْدَ غَيْرِهِ - كَذَلِكِ .

وإِذَا الْأَمْرُ كَذَلِكَ ؛ فَإِنَّ مُعَامَلَةَ رَوَايَاتِهِ مَبْنُوتَةٌ ابْتِدَاءً ، وَلَيْسَتْ دَاخِلَةً - مِنْ جَدِيدٍ - فِي دَائِرَةِ الْبَحْثِ وَالنَّقْدِ ...

نَعَمْ ؛ يُدْخِلُ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ خَبَرَ الرَّاوي الضَّعِيفِ - سَوَاءً أَكَانَ سَمِيًّا حَفِظَ ، أَمْ صَاحِبَ أَوْهَامٍ ، أَمْ غَيْرَ ذَلِكَ - فِي دَائِرَةِ الِاغْتِبَارِ وَالنَّظَرِ : هَلْ لِحَبْرِهِ مُتَابَعَاتٌ ؟ وَهَلْ لِرَوَايَتِهِ شَوَاهِدٌ ؟
فَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يَجْعَلُ الْأَضْلَ فِي رَدِّ رَوَايَةِ الرَّاوي الضَّعِيفِ - أَوْ قَبُولِهَا - مِقْدَارَ مُوَافَقَتِهِ لَهُمْ ، أَوْ مُخَالَفَتِهِ لِيَأْهُم .

وَمَا هُنَا تَبْيِيهُ مُهِمٌّ ؛ وَهُوَ أَنَّ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ - يَتَعَامَلُونَ فِي ذَلِكَ ضِمْنَ دَائِرَةِ الرِّوَايَةِ فَقَطْ ، وَلَيْسُوا يَجْعَلُونَ ذَلِكَ أَعْمَ وَأَوْسَعَ ؛ بِحَيْثُ يُدْخِلُونَ عُمُومَ الْمَعَانِي الشَّرْعِيَّةِ ، وَالْمَقَاصِدِ الدِّيْنِيَّةِ ، لِتَكُونَ شَوَاهِدَ لِلْحَدِيثِ !!
وَبَيَانُ ذَلِكَ كَالْتَّالِي :

هُم - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - يُرِيدُونَ إِبْثَاتَ رَوَايَةِ رَاوٍ ، لَا إِبْثَاتَ مَعْنَى قَائِمٍ .

فَالْمَعْنَى - بِحَدِّ ذَاتِهِ - قَائِمٌ ، وَثَابِتٌ ؛ لَيْسَ بِحَاجَةٍ إِلَى رَكَائِزٍ أَوْ دَعَائِمٍ !

وَأَمَّا الرِّوَايَةُ ؛ فَهِيَ الْمُخْتَاجَةُ إِلَى شَوَاهِدٍ مَزْوِيَّةٍ لِتُسَبِّطَ

صِحَّتِهَا ، وَتَضَحِيحُ ثُبُوتِهَا .

وَلَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ : لَكَانَ الْمَعْنَى الْقَائِمُ - سَوَاءً فِي عُمُومِ
الْمَعَانِي وَالْمَقَاصِدِ ، أَوْ فِي خُصُوصِ بَعْضِ التَّصَوُّصِ الْحَدِيثِيِّ
وَالْقُرْآنِيِّ - مُغْنِيًا عَنِ الرِّوَايَةِ الْمُرَادَةِ ، وَبَدِيلًا مِنْهَا !

وَلَيْسَ هَذَا مِنْ صَنَائِعِهِمْ ، وَلَا مِنْ طَرَائِقِهِمْ ، فَتَدَبَّرْ ...
وَلَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَقِيلٍ - سَدَّدَهُ اللَّهُ - فِي رِسَالَتِهِ « الْبُرْهَانُ »
(ص ٣٤) - بَعْدَ قَوْلِهِ - الْمَزْدُودِ عَلَيْهِ - حَوْلَ التَّوَقُّفِ فِي خَبَرِ الرَّاويِ
سَمِيِّ الْحِفْظِ - :

« وَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ^(١) - إِذْ لَمْ يُعَارِضْ بِرِوَايَةِ أَصَحَّ -
أَنْ يَكُونَ عَلَى السَّلَامَةِ مِنْ سُوءِ الْحِفْظِ ؛ لِعَدَمِ نَكَارَةِ مَثْنِهِ ، إِلَّا مَا
خَالَفَ مَغْفُولًا ، فَيَحْمَلُ عَلَى سُوءِ الْحِفْظِ ، مِثْلَ رِوَايَتِهِ : « مَنْ أَشْبَعَ
صَائِيًا سَقَاهُ اللَّهُ » : فَاَلْمَغْفُولُ بِلَاغَةً : مُقَابَلَةُ السَّقْيِ بِسَقْيٍ ، فَيَكُونُ
الصَّوَابُ : (مَنْ سَقَى صَائِيًا) ، لَا سَيِّئًا أَنَّ الْجَزَاءَ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ فِي
الشَّرْعِ ، وَتَكُونُ رِوَايَةُ الشُّبْعِ مِنْ وَهْمِ ابْنِ مُجْدَعَانَ !
وَرِوَايَةُ الشُّبْعِ هِيَ الَّتِي حُفِظَتْ عَنْهُ ، وَتَكُونُ رِوَايَةُ السَّقْيِ مِنْ
إِضْلَاحِ بَعْضِ الرُّوَاةِ » .

(١) يُرِيدُ : حَدِيثَ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ مُجْدَعَانَ نَفْسَهُ .

قُلْتُ : وَهَذَا كَلَامٌ غَرِيبٌ عَنْ تَأْصِيلِ الْمُحَدِّثِينَ ، وَبَعِيدٌ عَنْ صِنَاعَتِهِمْ وَطَرِيقِهِمْ ؛ فَإِنَّ مِنْهُمْ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - قَبْلَ نَضْبِ الْمُعَارَضَةِ - تَثْبِيتُ أَضَلِّ الْخَبَرِ وَالرَّوَايَةِ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ كَذَلِكَ إِلَّا بِمُقَابَلَةِ الرِّوَايَاتِ وَتَحْقِيقِ الْمَزَوِيَّاتِ .

وَيَعْدَ ذَلِكَ تُنْصَبُ الْمُعَارَضَةُ لِلتَّحْقُقِ مِنْ جُزْئِيَّاتِ الرِّوَايَةِ ، الَّتِي ثَبَتَ نَصُّهَا ابْتِدَاءً وَفَقَ الْقَوَاعِدِ الثَّقَلِيَّةِ .

وَقَدْ اغْتَرَفَ الْأَسْتَاذُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « الْبُرْهَانِ » (ص ١٥) بِأَنَّهُ « لَا يُوجَدُ الْحَدِيثُ بِرِّوَايَةٍ ثَقَّةٍ يُقَارَنُ بِهَا » !!

وَهَذَا وَحْدَهُ شَافٍ كَافٍ ..

وَلَا بُدَّ - هَاهُنَا - مِنْ ذِكْرِ شَيْئَيْنِ مُهِمَّيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ عَلِيَّ بْنَ زَيْدٍ رَوَى الْحَدِيثَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَزَوْيِهِ سَعِيدٌ عَنْ سَلْمَانَ ، وَسَلْمَانُ يَقُولُ : خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ...

ثُمَّ يَذْكُرُ الْحَدِيثَ ، وَهُوَ - كَمَا تَقَدَّمَ - حَدِيثٌ طَوِيلٌ ... (١)

فَيَأْتِي عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ - وَحَالُهُ مُغْرُوفٌ - لِيَزْوِيَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ! فَهَذَا مِنْهُ غَيْرُ مَحْتَمَلٍ الْبَيِّنَةُ ، فَلَا يَقْبَلُ خَبَرُهُ - عَلَى قَوَاعِدِ الْمُحَدِّثِينَ - حَتَّى يَلْجَأَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ !

(١) وَلِلْأَحَادِيثِ الطَّوَالِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ عِنَايَةٌ خَاصَّةٌ ، بِجَمْعِهَا ، وَذِكْرِهَا ، وَالتَّالِيفِ فِيهَا ، فَلَيْسَ ذَلِكَ يَقُومُهُمْ ..

قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي مُقَدِّمَةِ «صَحِيحِهِ» (١٩/١) - عَقِبَ
كَلَامِهِ الْمَقُولُ عَنْهُ آتِئاً ، مُبَاشَرَةً - :

« فَأَمَّا مَنْ تَرَاهُ يَغْمِدُ لِلِالرُّهْرِيِّ فِي جَلَالَتِهِ ، وَكَثْرَةِ أَصْحَابِهِ
الْحَقَّائِظِ الْمُتَّقِينَ لِحَدِيثِهِ وَحَدِيثِ غَيْرِهِ ، أَوْ لِلِإِثْلِ هِشَامِ بْنِ عُزْوَةَ ،
- وَحَدِيثِهِمَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَبْسُوطٌ مُشْتَرَكٌ - قَدْ نَقَلَ أَصْحَابُهُمَا
عَنْهُمَا حَدِيثَهُمَا عَلَى الْإِتِّفَاقِ مِنْهُمْ فِي أَكْثَرِهِ ، فَيُرَوِّي عَنْهُمَا أَوْ عَنْ
أَحَدِهِمَا الْعَدَدَ مِنَ الْحَدِيثِ ، يَمَّا لَا يَعْرِفُهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِمَا ، وَلَيْسَ
يَمُنُّ قَدْ شَارَكَهُمْ فِي الصَّحِيحِ يَمَّا عِنْدَهُمْ ، فَغَيْرُ جَائِزٍ قَبُولُ حَدِيثِ
هَذَا الضَّرْبِ مِنَ النَّاسِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ » .

قُلْتُ : وَهَلْ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَقْلٌ حَالاً مِنَ الرُّهْرِيِّ ، أَوْ
هِشَامِ بْنِ عُزْوَةَ ، وَأَمَّا لِهَذَا ؟

فَأَيْنَ أَصْحَابُ سَعِيدٍ مِنَ « الْحَقَّائِظِ الْمُتَّقِينَ لِحَدِيثِهِ وَحَدِيثِ
غَيْرِهِ » ^(١) ، مِنْ رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ هَذِهِ ؟

فَكَوْنُ الْحَدِيثِ طَوِيلًا ، وَمُنْفَرِدًا بِهِ سَمِيٌّ حِفْظٌ عَنْ بَقِيَّةِ الثَّقَاتِ
مُتَّقِيِي الْحِفْظِ مِنْ أَصْحَابِ شَيْخِهِ : يَجْعَلُ النَّاقِدَ يَجْزِمُ جُزْأً لَا تَرُدُّ
فِيهِ أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مَزْدُودٌ ، إِذْ « غَيْرُ جَائِزٍ قَبُولُ حَدِيثِ هَذَا الضَّرْبِ
مِنَ النَّاسِ » ^(١) .

(١) كَمَا يَقُولُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ .

أَمَّا الْأَمْرُ الثَّانِي الَّذِي أُرِيدُ ذِكْرَهُ ؛ فَهُوَ :

أَنَّ قَاعِدَةَ الْأَسْتَاذِ ابْنِ عَقِيلٍ - هَذِهِ - مِنْ قَبُولِ خَبَرٍ سَمِعَ الْحِفْظَ إِذَا لَمْ يُسْتَكْمَلْ مِنْهُ ، أَوْ تُخَالَفَ رِوَايَتُهُ مَعْقُولًا : قَدْ يَتَوَسَّعُ فِيهَا بِأَكْبَرَ وَأَكْثَرَ مِنْهَا ، فَيَقَالُ (١) : إِنَّ الْأَصْلَ فِي الرَّاويِ الْكَذَّابِ ، أَوْ الْمُتَّهَمِ أَنْ يُرَدَّ حَدِيثُهُ ، وَلَكِنْ : إِذَا رَوَى هَذَا (الرَّاوي) حَدِيثًا « لَمْ يُسْتَكْمَلْ مِنْهُ ، وَلَمْ يُخَالَفْ مَعْقُولًا » (١) : فَإِنَّ الْأَصْلَ قَبُولُهُ ؛ لِأَنَّ الْكَذَّابَ قَدْ يَصْدُقُ !! وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ قَالَ فِي خَبَرِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ : « صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ » (٢) .

فَكَمَا قِيلَ فِي (سَمْعِ الْحِفْظِ) بِأَنَّهُ : « غَيْرُ مُخَكَّمٍ لَهُ بِعَدَمِ الْحِفْظِ بِإِطْلَاقٍ ، بَلْ كَانَ يَحْفَظُ ، وَيَسُوءُ حِفْظُهُ أَحْيَانًا ، أَوْ غَالِيًا » (٣) يُقَالُ كَذَلِكَ فِي الرَّاويِ الْكَذَّابِ - أَوْ الْمُتَّهَمِ ، أَوْ الْمَتْرُوكِ - بِأَنَّهُ : (غَيْرُ مُخَكَّمٍ لَهُ بِالْكَذِبِ بِإِطْلَاقٍ ، بَلْ كَانَ يَصْدُقُ ، وَيُخَذِّبُ أَحْيَانًا ، أَوْ غَالِيًا) ... سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ !

وَهَذِهِ الْمَقَابِلَةُ بَيْنَ (سَمْعِ الْحِفْظِ) وَ(الْكَذَّابِ) مَقْبُولَةٌ بِمَخْصَصِ (العقل) تَبَاطُحًا !!

(١) كَمَا هُوَ نَصُّ كَلَامِ الْأَسْتَاذِ الظَّاهِرِيِّ .

(٢) انْظُرْ كِتَابِي « بَرْهَانُ الشَّرْعِ فِي إِثْبَاتِ الْمَسِّ وَالصَّرْعِ » (ص ٧٦) .

(٣) كَمَا هُوَ قَوْلُ الْأَسْتَاذِ ابْنِ عَقِيلٍ فِي « الْبَرْهَانِ » (ص ٣٤) .

وَلَعَلَّ مِمَّا (يُؤَيَّدُ) الْمُقَابَلَةَ قَوْلُ الْأُسْتَاذِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي
 « الْبُرْهَانِ » (ص ١٧) : « وَلَيْسَ فِي بُنْيَةِ الْعَقْلِ أَنْ يَكُونَ سَمِيًّا
 الْحِفْظُ ، وَلَا يَحْفَظُ شَيْئًا عَلَى وَجْهِهِ ؛ إِلَّا بَيَّانٍ تَارِيخِيٌّ يَثْبُتُ أَنَّهُ لَا
 يَبْعِي حَرْفًا » !!

فَيَقَابِلُهُ أَنْ يُقَالَ فِي الرَّأْيِ الْكَذَّابِ : (وَلَيْسَ فِي بُنْيَةِ الْعَقْلِ أَنْ
 يَكُونَ كَذَّابٌ ، وَلَا يَصْدُقُ بِشَيْءٍ ؛ إِلَّا بَيَّانٍ تَارِيخِيٌّ يَثْبُتُ أَنَّهُ لَا
 يَصْدُقُ بِحَرْفٍ) !!

وَمَا سَيَقُولُهُ الْأُسْتَاذُ الظَّاهِرِيُّ جَوَابًا عَلَى هَذِهِ الْمُقَابَلَةِ : هُوَ ذَاتُهُ
 جَوَابُنَا عَلَيْهِ ...

وَهَذَا كُلُّهُ - كَمَا لَا يَحْفَى - لَيْسَ مِنَ النَّهْجِ الْعِلْمِيِّ فِي شَيْءٍ ،
 وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَأْنِيَّةٌ مِنْ دَلِيلٍ مُطْلَقًا ، فَضْلًا عَنْ أَنْ تَكُونَ عَلَيْهِ حُجَّةٌ ،
 أَوْ تَقُومَ بِهِ بَيِّنَةٌ .

وَأَقُولُ - بَعْدُ - : لَئِنْ كَانَ لِلْأُسْتَاذِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ نَوْعٌ مِنَ
 النَّظَرِ فِي قَاعِدَتِهِ الَّتِي تَقَرَّرَ بِهَا هُوَ - هُنَا - : فَإِنَّ أَمَانَتَهُ الدِّيْنِيَّةَ ،
 وَثِقَتَهُ الْعِلْمِيَّةَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - سَتَحُجِّبُهُ مِنْ أَنْ يَتَّخِذَ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ (١)
 سُلْمًا يَطْعُنُ بِهِ فِي السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ ، فَيَصْحَحُ مَا ضَعَّفَ أَهْلُ الْحَدِيثِ ،
 وَيُضَعِّفُ مَا صَحَّحُوا ، وَيَقْبَلُ مَا رَدُّوا ، وَيَرُدُّ مَا قَبِلُوا ...

وَهَذَا - كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ - مِنْ أَفْسَدِ شَيْءٍ يَكُونُ ... وَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا
 إِلَيْهِ رَاغِبُونَ .

هَذَا - وَلِغَيْرِهِ - أَقُولُ : إِنَّ فَتْحَ هَذَا الْبَابِ - مَعَ اخْتِلَافِ
الْعُقُولِ ، وَتَغَايُرِ الثَّقَافَاتِ - سَيَجْعَلُ عِلْمَ الْحَدِيثِ مُضْغَةً تَلُوكُهَا
أَفْوَاهُ الْجَاهِلِينَ ^(١) ، وَأَكَلَةً تَحْتَرُّهَا أَقْلَامُ الْفَاسِدِينَ !!

□□□□□

(١) انظر مِثَالاً عَلَى هَذَا الْعَبَثِ - غَيْرِ الْعِلْمِيِّ - فِي مُقَدِّمَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ
الْفَزَالِيِّ السَّقَا - رَحِمَهُ اللَّهُ وَخَفَرَ لَهُ - فِي مُقَدِّمَتِهِ عَلَى كِتَابِهِ « فِقْهُ الشَّيْرَةِ » (ص ٩-١٢)
- لَهُ - III

٦ - الشَّوَاهِدُ التَّفْصِيلِيَّةُ

وَالآنَ ؛ قَدْ حَانَ أَوَانُ الْمُبَاشَرَةِ بِتَقْدِيرِ - وَبَيَانِ - الشَّوَاهِدِ
التَّفْصِيلِيَّةِ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الْأُسْتَاذُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي « الْبُرْهَانِ » :

١ - قَالَ (ص ١٥) مُحَاوَلًا تَثْبِيْتَ أَصْلِ الْحَدِيثِ فِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
خَطَبَ فِي رَمَضَانَ : « وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي
« صَحِيحِ ابْنِ خُرَيْمَةَ » وَغَيْرِهِ ، مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ
عِنْدَ قُدُومِ شَهْرِ رَمَضَانَ الْمُبَارَكِ ، وَبَشَّرَ بِإِظْلَالِهِ .

قُلْتُ : فَالْجَوَابُ عَلَى هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ :

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ خُرَيْمَةَ فِي « صَحِيحِهِ » (١٨٨٤) :

« ١٨٨٤ - ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، وَيَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ ، قَالَا :

حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ : ثَنَا كَثِيرُ بْنُ زَيْدٍ : حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ تَمِيمٍ : حَدَّثَنِي
أَبِي ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ :

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

« أَظَلَّكُمْ شَهْرُكُمْ هَذَا ، بِمَخْلُوفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : مَا مَرَّ
بِالْمُسْلِمِينَ شَهْرٌ خَيْرٌ لَهُمْ مِنْهُ ، وَلَا مَرَّ بِالْمُتَأَفِّقِينَ شَهْرٌ شَرٌّ لَهُمْ مِنْهُ ،
بِمَخْلُوفِ ﷺ [إِنَّهُ] لَيُكْتَبُ أَجْرُهُ وَتَوَافُلُهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهُ ، وَيُكْتَبُ
إِضْرَارُهُ وَشَقَاؤُهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهُ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُؤْمِنَ يَعُدُّ فِيهِ الْقُوَّةَ مِنَ
النَّفَقَةِ لِلْعِبَادَةِ ، وَيَعُدُّ فِيهِ الْمُتَافِقُ أَتْبَاعَ غَفَلَاتِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَأَتْبَاعَ
عَوْرَاتِهِمْ ، فَغَنَمَ يَغْنَمُهُ الْمُؤْمِنُ » .

ثُمَّ قَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ : « هَذَا حَدِيثٌ يَحْتَمِي ، وَقَالَ بُدَّاز :
« فَهُوَ غَنَمٌ لِلْمُؤْمِنِ يَغْنَمُهُ ، وَ [غَزَمَ عَلَى] الْفَاجِرِ » .
عَمْرُو بْنُ تَمِيمٍ هَذَا ، يُقَالُ لَهُ : مَوْلَى بَنِي رُمَّانَةَ ^(١) :
مَدَنِيٌّ » .

قُلْتُ : وَلَقَدْ رَوَى الْحَدِيثُ مِنْ طُرُقٍ عِدَّةٍ عَنْ كَثِيرِ بْنِ
زَيْدٍ ، بِهِ :

فَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٣٧٤ و ٥٢٤) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣/ ٢ - ٣) ،
وَالْبَيْهَقِيُّ فِي « السَّنَنِ » (٤/ ٣٠٤) ، وَفِي « الشَّعْبِ » (٣٣٣٥) ، وَفِي
« فَصَائِلِ الْأَوْقَاتِ » (ص ١٧٤ - ١٧٥) ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي « الْأَوْسَطِ »
(٩٠٠٨) ، وَالْعُقَيْلِيُّ فِي « الضُّعَفَاءِ » (٣/ ٢٦٠) ، وَأَبُو بَكْرِ الشَّافِعِيُّ

(١) انظر « الأَنْسَابَ » (٣/ ٨٩) ، وَ « اللَّبَابَ » (٢/ ٣٦) .

في « الغِيلَاتِ » (١٨٦) ، وابنُ أَبِي الدُّنْيَا في « فَصَائِلِ رَمَضَانَ »
 (١٦) ، والأَضْبَهَانِي في « التَّرْغِيبِ » (٥٦) ، وَالشَّجَرِيُّ في
 « الْأَمْالِي » (٤١/٢) ، وابنُ شَاهِينَ في « فَصَائِلِ رَمَضَانَ » (٢٥) ،
 وَعَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَسَاكِرٍ في « جُزْءِ أَحَادِيثِ شَهْرِ رَمَضَانَ » (رقم : ٥
 - بِتَحْقِيقِي) (١) .

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ في « تَجْمَعُ الزَّوَائِدِ » (١٤٠/٣) في تَمِيمٍ - مَوْلَى
 أَبِي رُمَانَةَ - : « لَمْ أَجِدْ مَنْ تَرْجَمَهُ » !

قُلْتُ : في « الْإِكْمَالِ » (ص ٥٥) لِلْحُسَيْنِيِّ ، وَ« ذَيْلِ الْكَاشِفِ »
 (ص ٥٦) لِابْنِ الْعِرَاقِيِّ ، وَ« تَعْجِيلِ الْمُنْفَعَةِ » (ص ٣٦٦) :
 « بَجْهُولٍ » ، وَ« لَا يُدْرَى مَنْ هُوَ ! » .

قُلْتُ : وَفِيهِ عِلَّةٌ أُخْرَى :

(١) قَائِدَةٌ : خَلَّتْ مُعْظَمُ هَذِهِ الْمَصَادِيرِ مِنْ زِيَادَةِ مُهِمَّةٍ فِي أَوَّلِهِ ، هِيَ :
 « كَانَ إِذَا دَنَا رَمَضَانُ يَقُولُ . . . » ، وَهِيَ فِي « أَوْسَطِ الطَّبْرَانِيِّ » ! وَلَوْ وَقَفَ عَلَيْهَا
 الْأَشْتَاذُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَمَا اكْتَفَى بِقَوْلِهِ فِي رِوَايَةِ ابْنِ خُرَيْمَةَ - وَلَمْ يَسُقْ لَفْظَهَا - :
 « مَا بَدُلُ عَلَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ عِنْدَ قُدُومِ شَهْرِ رَمَضَانَ » !! لِأَنَّهَا
 - وَخَدَهَا - « لَا تُدْلُ عَلَى الْمُرَادِ ! فَالْإِظْلَالُ قَدْ يُفِيدُ مَعْنَى قُرْبِ الشَّيْءِ - كَمَا فِي
 حَدِيثِ ابْنِ مُجْدَعَانَ - ، وَقَدْ يُفِيدُ مَعْنَى التَّلَبُّسِ بِالشَّيْءِ - كَمَا فِي حَدِيثِ لِعَائِشَةَ - فِي
 « صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ » (١٧٨٣) ، وَ(١٧٨٦) - بِرِوَايَتِهِ - ، فَتَبَيَّنَ !

عَمُرُو بْنُ تَمِيمٍ ؛ قَالَ الْبُخَارِيُّ : « فِيهِ نَظَرٌ » .
 نَقَلَهُ عَنْهُ - فِيهِ - الْعُقَيْلِيُّ فِي « الضُّعَفَاء » (٣ / ٢٦٠) ، ثُمَّ
 قَالَ : « لَا يَتَابَعُ عَلَيْهِ » .

وَقَدْ سَكَتَ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي « الْبُزْهَانِ » (ص ١٥)
 عَنْ بَيَانِ ضَعْفِهِ ، وَكَشَفِ عِلَّتِهِ !

الْوَجْهُ الثَّانِي : لَوْ أَنَّنَا اغْتَبَرْنَا صِحَّةَ الْحَدِيثِ ، وَقَبِلْنَاهَا ،
 وَجَعَلْنَا ذَلِكَ - مِنْهُ - دَلِيلًا عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ تَكَلَّمَ - فِعْلًا - فِي
 آخِرِ شَعْبَانَ ، وَخَطَبَ الْمُسْلِمِينَ فِي فُضَائِلِ رَمَضَانَ ؛ لَكَانَ ثُبُوتُهُ
 دَلِيلًا صَرِيحًا عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ ابْنِ جُدْعَانَ ، وَرَدُّهُ !

إِذْ كَيْفَ يَزْوِي سَمِيُّ الْحِفْظِ حَدِيثًا (طَوِيلًا) لَمْ يَزُوهِ مَنْ هُوَ خَيْرٌ
 حَالًا مِنْهُ - وَأَوْثَقُ - مِنَ الرَّوَاةِ ١٩ !

فَمَنْهَجُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ فِي هَذَا : اغْتِبَارُ رِوَايَةِ الْأَخْفَظِ
 لِلْأَقْلُ ، لَا اغْتِبَارُ رِوَايَةِ الْأَقْلُ حِفْظًا لِلْأَكْثَرِ ...

فَعَكْسُ الْقَضِيَّةِ : عَكْسُ لِمَنْهَجِهِمْ وَطَرِيقِهِمْ ..
 فَتَأَمَّلْ ..

٢ - ثُمَّ قَالَ - حَفِظَهُ اللَّهُ - (ص ١٧) : « وَبَيَانُ سَلَامَةِ مَثْنٍ
 هَذَا الْحَدِيثِ : أَنَّهُ لَا نَكَارَةَ فِي أَنَّ شَهْرَ رَمَضَانَ شَهْرٌ عَظِيمٌ ، وَأَنَّ فِيهِ

لَيْلَةً خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ ، وَأَنَّ صِيَامَهُ قَرِيبَةٌ ، وَقِيَامُهُ تَطَوُّعٌ .
وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْفَرَائِضَ أَعْظَمُ أَجْراً مِنَ التَّوَائِلِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ
أَجْرُ التَّوَائِلِ بَعْدَ آدَاءِ الْفَرَائِضِ ، وَلِهَذَا فَلَا نَكَارَةَ فِي كَوْنِ خَصْلَةٍ
الْخَيْرِ فِي رَمَضَانَ تُسَاوِي آدَاءَ قَرِيبَةٍ فِيمَا سِوَاهُ ؛ لِأَنَّ الْفَرَائِضَ
تَتَأَكَّدُ ، وَتُضَاعَفُ أَجُورُهَا فِي الْأَوْقَاتِ وَالْأَمَاكِنِ الْمَفْضَلَةِ ، وَكَذَلِكَ
لَا نَكَارَةَ فِي مُضَاعَفَةِ الْفَضِيلَةِ فِيهِ .

وَهَكَذَا بَقِيَةُ الْأَفَاظِ وَمَعَانِيهِ : لَا نَكَارَةَ فِيهَا ، بَلْ هِيَ إِذَا مَا أَنْ
تَكُونُ غَيْرَ مُحَالَةٍ ، كَعَتَقِ رَقَبَةٍ مَنْ فَطَرَ صَانِعاً مِنَ النَّارِ - وَالْقَاعِدَةُ فِي
مِثْلِ هَذَا الْوَعْدِ أَنْ يُقْبَلَ إِذَا تَحَقَّقَتْ شُرُوطُ الْإِخْلَاصِ وَالصَّوَابِ - ،
وَأَمَّا أَنْ تَكُونَ مُتَسِقَةً مَعَ مُقْتَضِيَاتِ الشَّرْعِ ، كَزِيَادَةِ رِزْقِ الْمُؤْمِنِ فِي
رَمَضَانَ ؛ فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا انْصَرَفَ لِعِبَادَةِ رَبِّهِ قَامَ اللَّهُ بِمَوْثِقِهِ ، وَحَقَّقَ
فِيهِ أَنْ يَرْزُقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ .

وَأَمَّا أَنْ تَكُونَ وَارِدَةً بِنَصِّ شَرْعِيٍّ آخَرَ ، كَكَوْنِ ثَوَابِ الصَّبْرِ
الْجَنَّةِ .

وَأَمَّا أَنْ تَكُونَ مَغْفُورَةً الْمَغْنَى بِالشَّرْعِ ، وَالْحَسَنُ ، كَكَوْنِ التَّشَهُّدِ
وَالِاسْتِغْفَارِ يُرْضِيَانِ اللَّهَ ، وَكَوْنِ سُؤَالِ الْجَنَّةِ ، وَالتَّعَوُّذِ مِنَ النَّارِ لَنَا .
فَلَا نَكَارَةَ فِي الثَّنِ الْبَيِّنَةِ .

أَقُولُ : يَا لِلَّهِ الْعَجَبِ !! لَوْلَا جُزْمِي مِنْ ثَقَلِي - بِيَدِي - أَنْ

هَذَا هُوَ كَلَامُ الْأُسْتَاذِ ابْنِ عَقِيلٍ ؛ لَقُلْتُ : هَذَا أَحَدُ دُعَاةِ مَدْرَسَةِ
الرَّأْيِ ، وَوَاحِدٌ مِنْ بُنَاةِ مَدْرَسَةِ الْقِيَّاسِ !!

أَيْنَ هَذَا - يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ! - مِنْ أَثَرِيَّةِ أَبِي مُحَمَّدٍ ؟ بَلْ أَيْنَ
هَذَا مِنْ (الظَّاهِرِيَّةِ) الَّتِي تَنْسَبُ إِلَيْهَا ، وَتَدْعُو لَهَا ؟

إِنَّهُ نَفْسٌ عَقْلَانِيٌّ حَادٌّ ! مَا ظَنَنْتُ لِحِظَةٍ أَنْ يَصُدَرَ مِنْ مِثْلِ
الْأُسْتَاذِ الْفَاضِلِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَمَا عُرِفَ عَنْهُ مِنْ تَحْرِيرِ الْإِتْبَاعِ
لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ أَنْصَارِ الرَّأْيِ الْعَاظِلِ وَالْفِكْرِ الْبَاطِلِ !!!

وَفَوْقَ هَذَا كُلِّهِ ؛ فَإِنَّ أَسْلُوبَ إِثْبَاتِ « سَلَامَةِ الْمُتَنِ » بِهَذِهِ
الطَّرِيقَةِ : أَسْلُوبٌ نَابٍ عَنْ مَنَهِجِ الْمُحَدِّثِينَ ؛ قَدَمَاءَ وَمُخَدِّثِينَ !!
وَأَكْرَرُ مَا قُلْتُهُ - قَبْلُ - وَأَزِيدُ : نَهَجَ الْمُحَدِّثُونَ فِي بَابِ
(الْحَدِيثِ الْحَسَنِ) عَلَى إِثْبَاتِ اللَّفْظِ بِمَا هُوَ مِثْلُهُ - وَهُوَ الْمُتَابِعُ - ، أَوْ
بِمَا يُشَبِّهُهُ - وَهُوَ الشَّاهِدُ - .

وَلَيْسُوا يَفْتَعِمِدُونَ عَلَى مُجَرَّدِ سَوَقِ الْمَعَانِي الثَّابِتَةِ - أَضْلاً -
بِالنَّصِّ كِتَاباً وَسُنَّةً ، أَوْ مُطْلَقِ الْعُمُومِ الْمُنْبَنِيِّ - فِي الْعَالِبِ - عَلَى
الرَّأْيِ وَالْقِيَّاسِ !! لِتَثْبِيتِ مَنْ تَقَرَّدَ بِهِ رَأْيُ سَاءَ حِفْظُهُ ، أَوْ كَثُرَ
غَلَطُهُ ، أَوْ غَلَطَ وَهْمُهُ :

فَالْأَوَّلُ : ثَابِتٌ أَضْلاً ، وَالثَّانِي : مُتَرَدِّدٌ فِيهِ أَسَاساً . . فَتَأَمَّلْ !
وَأَمَّا « شُرُوطُ الْإِخْلَاصِ وَالصَّوَابِ » فَهِيَ شُرُوطُ قَبُولِ كُلِّ

عِلْمٍ ، وَعَمَلٍ ، وَاعْتِقَادٍ - ثَابِتٍ أَصْلًا فِي الشَّرْعِ - ، وَلَيْسَ مُتَعَلِّقًا
بِمِثْلِ هَذَا الَّذِي يُتَلَمَّسُ لَهُ مَا يُبَيِّنُهُ وَيُنْهَضُهُ ۱۱

وَأَمَّا الْكَلَامُ فِي « الْمُفْتَضِّيَّاتِ » ، وَ « الْأَنْسَاقِ » ، وَ « غَيْرِ
الْمُحَالِ » ، وَ « مَغْشُورَةِ الْمَغْنَى بِالشَّرْعِ وَالْحِسِّ » ۱۱۱ فَإِنَّهُ كَلَامٌ يُغْنِي
سَوَاقُهُ - فِي إِطَارِ عِلْمِ أَصُولِ الشُّتَّةِ وَالْإِتْبَاعِ - عَنْ تَقْدِيرِ وَرَدِهِ ۱

٣ - ثُمَّ قَالَ الْأَسْتَاذُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « الْبُرْهَانِ » (ص ١٨ -

: (١٩)

« وَتَعَوَّدُ إِلَى شَوَاهِدِ حَدِيثِ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -
مِنَ الشَّرْعِ مُفْصَلَةً ، فَتَجِدُ أَنَّهُ خُطِبَ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ شَعْبَانَ ، وَأَنَّهُ
ذَكَرَ عَظَمَةَ الشَّهْرِ وَبَرَكَتَهُ .

وَخُطِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي غَيْرِ الْجُمُعِ تَطَوُّلٌ ، وَيَخْضُرُهَا
الْجَمِيعُ ، وَيَحْفَظُ كُلُّ وَاحِدٍ مَا تَيَسَّرَ لَهُ ، وَبَعْضُ الرُّوَاةِ يَذْكُرُ الْجُمْلَةَ
الْمُفِيدَةَ ، أَوْ الْجُمْلَةَ الَّتِي سَمِعَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَقَدْ لَا يَذْكُرُ فِي
رَوَايَتِهِ أَنَّهَا كَانَتْ جُزْءًا مِنْ خُطْبَةٍ .

عَلَى أَنَّ هُنَاكَ نُصُوصًا دَلَّتْ عَلَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ قُبَيْلَ
رَمَضَانَ ، فَذَكَرَ إِظْلَالَهُ ، وَبَرَكَتَهُ ، وَعَظَمَتَهُ ، بَلْ وَذَكَرَ بَعْضَ جُمْلِ
يَمَّا فِي حَدِيثِ سَلْمَانَ ، فَقَدْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ - ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

« أَتَاكُمْ شَهْرُ رَمَضَانَ ، شَهْرٌ مُبَارَكٌ ، فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ ، تُفْتَحُ فِيهِ أَبْوَابُ السَّمَاءِ ، وَتُغْلَقُ فِيهِ أَبْوَابُ الْجَحِيمِ ، وَتُغْلَى فِيهِ مَرَدَةُ الشَّيَاطِينِ ، وَلِلَّهِ فِيهِ لَيْلَةٌ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ ، مَنْ حُرِمَ خَيْرُهَا فَقَدْ حُرِمَ » .

قَالَ الدُّمَيْطِيُّ : رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ ^(١) ، وَأَبُو قِلَابَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

أَقُولُ : رَوَى الْحَدِيثَ النَّسَائِيُّ فِي « مُتَنِهِ » (٢١٠٦) ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي « الشُّعْبِ » (٣٠١/٣) ، وَفِي « فَصَائِلِ الْأَوْقَاتِ » (ص ١٤١ - ١٤٢) .

وَرَوَاهُ - أَيْضًا - ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١/٣) ، وَأَخَذَ (٢/٢٣٠ وَ ٣٨٥ وَ ٤٢٥) ، وَعَبْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ فِي « مُسْنَدِهِ » (١٤٢٧) ، وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي « فَصَائِلِ شَهْرِ رَمَضَانَ » (١٣) وَ (١٥) ، وَعَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَسَاكِرٍ فِي « جُزْءِ شَهْرِ رَمَضَانَ » (٤) وَ (٢٦) ، وَغَيْرُهُمْ .

وَزِيَادَةٌ عَلَى قَوْلِ الدُّمَيْطِيِّ فِي الْحُكْمِ بِانْقِطَاعِهِ - وَهُوَ فِي « الْمُتَجَرِّ الرَّابِعِ » (٧٦٩) لَهُ - ، فَهَذَا قَوْلُ الْمُتَدْرِجِي فِي « التَّرْغِيبِ »

(١) إِبْلَاقُ الْعَزْوَ لِلْبَيْهَقِيِّ يَوْمُهُمْ أَنَّهُ فِي « مُتَنِهِ الْكُبْرَى » ! وَلَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ كَذَلِكَ .

(٩٨/٢) كَذَلِكَ أَيْضاً .

وَبِهِ جَزَمَ الْعَلَانِيُّ فِي « جَامِعِ التَّحْصِيلِ » (ص ٢٥٧) .
نَعَمْ ؛ الْحَدِيثُ حَسَنٌ بِشَوَاهِدِهِ ، وَهُوَ فِي « صَحِيحِ التَّرْغِيبِ
وَالتَّرْهيبِ » (٩٨٩) لِشَيْخِنَا الْأَلْبَانِيِّ .
وَلَكِنْ :

□ لَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ كَانَ خُطْبَةً !

□ وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ كَانَ قَبْلَ رَمَضَانَ !!

□ وَلَيْسَ فِيهِ مُعْظَمُ فِقَرَاتِهِ ، وَكَثِيرٌ مِنْ تَفْصِيلَاتِهِ !!!

فَهَلْ (يَحْفَظُ) سَمِيُّ الْحِفْظِ مَا لَمْ يَحْفَظْهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ حِفْظًا ،
وَأَكْثَرُ مِنْهُ ثِقَةً ؟!

وَأَمَّا قَوْلُ الْأُسْتَاذِ الظَّاهِرِيِّ : « وَقَدْ لَا يَذْكُرُ [بَعْضُ الرُّوَاةِ]
أَنَّهُا كَانَتْ جُزْءًا مِنْ خُطْبَةٍ ؛ فَمُحْتَمَلٌ ؛ لَكِنْ تَرْجِيحُ ذَلِكَ - هُنَا -
بِحَاجَةٍ إِلَى بَيِّنَةٍ ، وَالْجَزْمُ بِهِ - عِنْدَنَا - يُغَوِّرُهُ الدَّلِيلُ !!
٤ - ثُمَّ قَالَ (ص ١٩) :

« وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، قَالَ : دَخَلَ
رَمَضَانُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - : « إِنَّ هَذَا الشَّهْرَ قَدْ حَضَرَكُمْ ،
وَفِيهِ لَيْلَةٌ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ ، مَنْ حُرِمَهَا فَقَدْ حُرِمَ الْخَيْرَ كُلَّهُ ، وَلَا

يُحَرِّمُ خَيْرَهَا إِلَّا نَحْرُومَ .

قَالَ الدُّمَيْطِيُّ : رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ .

قُلْتُ : قَالَ الْبُوصَيْرِيُّ فِي « مِصْبَاحِ الرُّجَّاجَةِ » (١٦٦٧ -
بِتَحْقِيقِي) :

« هَذَا إِسْنَادٌ فِيهِ مَقَالٌ ؛ عِمْرَانُ بْنُ دَاوُدَ الْقَطَّانُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ،
مَشَاهُ أَحْمَدُ ، وَوَلَقَّاهُ عَفَّانُ وَالْعَجَلِيُّ ، وَذَكَرَهُ ابْنُ جِبَّانٍ فِي « الثَّقَاتِ » ،
وَصَعَّفَهُ ابْنُ مَعِينٍ ، ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَابْنُ عَدِيٍّ .

وَمُحَمَّدُ بْنُ بِلَالٍ : ذَكَرَهُ ابْنُ جِبَّانٍ فِي « الثَّقَاتِ » ، وَقَالَ ابْنُ
عَدِيٍّ : « يُغَرِّبُ عَنْ عِمْرَانَ ، وَرَوَى عَنْ غَيْرِ عِمْرَانَ أَحَادِيثَ
غَرَائِبَ ، وَأَزْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ » وَيَبْقَى رِجَالُ الْإِسْنَادِ ثِقَاتٌ .

وَصَحَّحَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْعَظِيمِ الْمُتْلِبِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ ، وَرَوَاهُ
الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْأَوْسَطِ » مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

قُلْتُ : الْأَضْلُ فِي رِوَايَةِ عِمْرَانَ الْقَطَّانِ الْحُسْنُ ، فَاَنْظُرْ
« صَحِيحَ التَّرْغِيبِ » (٩٩٠) .

وَمَا قِيلَ فِي سَابِقِهِ - مِنْ حَيْثُ اغْتِيَارُهُ شَاهِدًا - يُقَالُ فِيهِ سَوَاءٌ
بِسَوَاءٍ !!

٥ - ثُمَّ قَالَ (ص ١٩ - ٢٠) :

« وَخَرَجَ الطَّبْرَانِيُّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَنَسٍ أَيْضاً ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « هَذَا رَمَضَانُ قَدْ جَاءَ ، تَفْتَحُ فِيهِ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ ، وَتُغْلَقُ أَبْوَابُ النَّارِ ، وَتُغْلَقُ فِيهِ الشَّيَاطِينُ ، بَعْدَ لَيْلٍ أَدْرَكَ رَمَضَانَ فَلَمْ يُغْفَرْ لَهُ . . إِذَا لَمْ يُغْفَرْ لَهُ فِيهِ ، فَمَتَى ؟ » .

قُلْتُ : هَذَا نَصُّ الدُّمَيْطِيِّ فِي « الْمَشَجَرِ الرَّابِعِ » (٧٧١) وَسِيَّاقُهُ ، وَهُوَ - مِنْهُ - عِنْدَ إِيرَادِ الضَّعِيفِ - اضْطِلَاحٌ عَلَى ضَعْفِ الْحَدِيثِ ، كَمَا أَشَارَ فِي الْمَقْدَمَةِ (٦) ، حَيْثُ قَالَ :

« فَحَيْثُ قُلْتُ : خَرَجَ فُلَانٌ بِإِسْنَادِهِ ، فَهُوَ سَنَدٌ سَقِيمٌ » ، فَتَبَيَّنَ !

وَالْحَدِيثُ فِي « الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ » (٧٦٢٧) لِلطَّبْرَانِيِّ ، وَقَدْ أَفْصَحَ الْهَيْثَمِيُّ فِي « تَجْمَعِ الزَّوَائِدِ » (١٤٣/٣) عَنْ مَوْضِعِ عَلَيْهِ وَسَبَبِ ضَعْفِهِ ، فَقَالَ : « وَفِيهِ الْفَضْلُ بْنُ عِيْسَى الرَّقَاشِيُّ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ » .

قُلْتُ : وَكَذَا فِيهِ عَنْ عَنَّةُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ؛ فَهُوَ مُدَلَّسٌ .

وَالْقَوْلُ فِيهِ - شَاهِدًا - تَقَدَّمَ الْفَضْلُ فِيهِ !!

٦ - ثُمَّ قَالَ (ص ٢٠) :

« وَخَرَجَ أَيْضاً - بِإِسْنَادٍ فِيهِ نَظَرٌ - عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ

- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ يَوْمًا - وَحَضَرَ رَمَضَانَ - :
 « أَتَاكُمْ رَمَضَانُ ؛ شَهْرُ بَرَكَاتٍ ، يَغْشَاكُمْ اللهُ فِيهِ ، فَيُنْزِلُ الرَّحْمَةَ ،
 وَيُحِطُّ الْخَطَايَا ، وَيَسْتَجِيبُ فِيهِ الدُّعَاءَ ، يَنْظُرُ اللهُ إِلَى تَنَافُسِكُمْ ،
 وَيُبَاهِي بِكُمْ مَلَائِكَتَهُ ، فَأَرُوا اللهَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ خَيْرًا ؛ فَإِنَّ الشَّقِيَّ مَنْ
 حُرِمَ فِيهِ رَحْمَةُ اللهِ - عَزَّ وَجَلَّ - . »

قُلْتُ : رِوَايَةُ الطَّبْرَانِيِّ - لَهُ - فِي « الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ » - كَمَا فِي
 « تَجْمَعُ الزَّوَائِدِ » (١٤٢ / ٣) - ، وَقَالَ : « وَفِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي قَيْسٍ ،
 وَلَمْ أَجِدْ مَنْ تَرْجَمَهُ » .

ثُمَّ وَقَفْتُ - بَعْدُ - عَلَى سَنَدِهِ :

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي « جَامِعِ الْمَسَانِيدِ وَالسُّنَنِ » (١٠٥ / ٧) :
 « قَالَ الطَّبْرَانِيُّ : حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ : حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ
 ابْنُ سَعِيدٍ : حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي قَيْسٍ ، عَنْ
 عَبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ ، عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ ، عَنْ عَبَادَةَ بْنِ
 الصَّامِتِ ... » .

قُلْتُ : فَذَكَرَهُ ...

وَسُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ : « صَدُوقٌ فِي نَفْسِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ عَمِي ، فَصَارَ
 يَتَلَقَّنُ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ ؛ فَأَفْحَشَ فِيهِ ابْنُ مَعِينٍ الْقَوْلَ » ؛ كَمَا فِي

« التَّقْرِيبِ » (٢٧٠٥) .

وَرَوَى الْحَدِيثَ - أَيْضاً - ابْنُ النَّجَّارِ ، كَمَا فِي « جَمْعِ الْجَوَامِعِ »
(٢٣٦٩٢ - تَرْتِيبُهُ) .

وَقَدْ أَبَانَ الدُّمَيْطِيُّ نَفْسَهُ عَنْ ضَعْفِهِ عِنْدَ ذِكْرِهِ ..

وَحَالُ مَتْنِهِ - شَهَادَةٌ - ظَاهِرٌ ! فَلَا أُعِيدُ بَيَانَ مَا فِيهِ !!

٧ - ثُمَّ ذَكَرَ - (ص ٢٠ - ٢١) حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ - الْمُتَقَدِّمِ
ذِكْرَهُ، وَبَيَّنَّ مَا فِيهِ (ص ٦٨) - ، ثُمَّ قَالَ :

« وَفِيهِ النَّصُّ عَلَى أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ .

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : يَهَذَا وَرَدَتْ سُورَةُ الْقَدْرِ .

وَنَجِدُ فِيهِ أَنَّ صِيَامَ رَمَضَانَ قَرِيبَةٌ ، وَبِهَذَا وَرَدَ الْقُرْآنُ ،
وَالسُّنَّةُ ، وَالْإِجْمَاعُ .

قَالَ - تَعَالَى - : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾ ، وَقَالَ - تَعَالَى - :
﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ .

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « صُومُوا لِرُؤُوسِهِ » .

وَجَاءَ فِي قِصَّةِ جَبْرِيلَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَنَّهُ مِنْ أَزْكَانِ الْإِسْلَامِ .

وَنَجِدُ فِيهِ أَنَّ قِيَامَ لَيْلِ رَمَضَانَ تَطَوُّعٌ ، وَبِهَذَا وَرَدَ النَّصُّ ،

فَقِي « صَحِيحِ مُسْلِمٍ » ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، قَالَ :

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُرْغَبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمُرَهُمْ بِعَزِيمَةٍ . . .

أقول : وَهَذَا عَجَبٌ آخَرُ ١ وَثَلَاثُ ١١ وَرَابِعُ ١١١ - أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ١ - .

فَهَلْ نَحْنُ بِحَاجَةٍ إِلَى مِثْلِ رِوَايَةِ ابْنِ جُدْعَانَ (لِغَرْقَةٍ) أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ ١٩

وَهَلْ نَحْنُ بِحَاجَةٍ إِلَى خَبَرِهِ - أَوْ مِثْلِهِ - (لِلجَزْمِ) بِأَنَّ صِيَامَ نَهَارِ رَمَضَانَ قَرِيبَةٌ ١٩

وَهَلْ نَحْنُ بِحَاجَةٍ إِلَى رِوَايَةِ مِنْ صِنْفِهِ (لِلوُثُوفِ) عَلَى أَنَّ قِيَامَ لَيْلِ رَمَضَانَ تَطَوُّعٌ ١٩

إِنَّ هَذِهِ الْقَضَايَا ثَابِتَةٌ ثُبُوتًا مَبْنُوتًا فِي نُصُوصِ الْقُرْآنِ الصَّرِيحَةِ ، وَدَلَالِ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ ، فَوْجُودُ - أَوْ نَفْيُ - مَعَانِيهَا (الثَّابِتَةِ) فِي رِوَايَةِ مَنْ قَبْلَ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ : لَا يَبْهَتُهَا - زِيَادَةٌ - ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يُؤَثَّرَ فِيهَا وَجُودًا وَعَدَمًا !

لَأَنَّ الْبَحْثَ - أَضْلًا - لَيْسَ فِي (الثَّابِتِ) ، إِنَّمَا هُوَ فِي (غَيْرِ الثَّابِتِ) ١١ فَتَبَّهْ ..

« وَحُدِّثَتِ الصَّلَاةُ الْوَاجِبَةُ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ ، وَوَرَدَ النَّصُّ هُنَا أَنَّهَا لَنْ تُزَادَ ، فَأَمَّا التَّنَسُّخُ بِإِجَابِ صَلَاةٍ غَيْرِ مَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ .

وَفِيهِ : بَيَانٌ مُضَاعَفَةٌ أَجْرِ التَّقَرُّبِ بِخِصَالِ الْخَيْرِ ، وَقَدْ مَضَى وَجْهُهُ .

وَشَهْرُ رَمَضَانَ مَحَلُّ مُضَاعَفَةِ الْأَجُورِ ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الصَّحِيحِ ، قَالَ ﷺ : « عَلَيْكَ بِالصَّوْمِ ؛ فَإِنَّهُ لَا عَدْلَ لَهُ » .

وَفِي رِوَايَةٍ : « عَلَيْكَ بِالصَّيَامِ فَإِنَّهُ لَا مِثْلَ لَهُ » .

وَفِيهِ : أَنَّ ثَوَابَ الصَّبْرِ الْجَنَّةُ ، وَذَلِكَ بُشِّرَى الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى - : ﴿ وَيُبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴾ ، وَقَوْلِهِ - تَعَالَى - : ﴿ إِنَّمَا يُؤْتِي الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ .

وَفِي « صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ » مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ : « مَنْ صَبَرَ لِفَقْدِ حَبِيبَتِهِ (أَي : عَيْنَتِهِ) عَوَّضَهُ اللَّهُ مِنْهَا الْجَنَّةَ » .

وَفِيهِ : أَنَّهُ شَهْرُ الصَّبْرِ ، وَهَذَا صَحِيحُ الْمَغْنَى شَرْعاً ، إِذْ شَهْرُ رَمَضَانَ صَبْرٌ عَنِ الشَّهَوَاتِ ، وَرِيَاضَةٌ لِلنَّفْسِ عَلَى الصَّبْرِ عَنِ الْمَعَاصِي ، وَالصَّبْرُ عَلَى طَاعَةِ الرَّبِّ - جَلَّ جَلَالُهُ - .

وَفِيهِ : أَنَّهُ شَهْرُ الْمَوَاسَاةِ ، وَذَلِكَ صَحِيحُ الْمَغْنَى شَرْعاً ؛ لِأَنَّ

المُؤَاسَاةَ بِرٍّ وَلِحَسَانٍ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَهُوَ أَجْوَدُ النَّاسِ -
يَزْدَادُ مَجُودُهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - :
« كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ ،
وَكَانَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ ، فَيَدَارِسُهُ الْقُرْآنَ ،
فَلَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ أَجْوَدَ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ
الْمُرْسَلَةِ .. » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَفِيهِ : أَنَّهُ يُزَادُ رِزْقُ الْمُؤْمِنِ فِيهِ ، وَهَذَا خَبَرٌ صَدُوقٌ لَا اخْتِالَ
لِسُوءِ الْحِفْظِ فِيهِ ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا وَعَدَ اللَّهُ بِكَفَايَةِ الْمُتَّقِي الْقَائِمِ بِأَمْرِ
رَبِّهِ (١) .

وَهَكَذَا الْخَبَرُ بِالْمَغْفِرَةِ لِلذُّنُوبِ مَنْ فَطَرَ صَائِئًا ، وَعِثَى رَقَبَتَهُ مِنَ
النَّارِ ، فَهَذَا زِيَادَةٌ خَيْرٍ مِنْ صَدُوقٍ لَا اخْتِالَ لِسُوءِ الْحِفْظِ فِيهِ ، وَهُوَ
مُوَافِقٌ لِعُمُومَاتِ الشَّرْعِ فِي التَّرْغِيبِ ، فَقَدْ صَحَّ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ ،
أَمَرَ بِاتِّقَاءِ النَّارِ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ ، وَمَنْ وَقِيَ النَّارَ دَخَلَ الْجَنَّةَ .

وَفِي « الصَّحِيحَيْنِ » مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - :
« إِنَّ اللَّهَ شَكَرَ لِرَجُلٍ سَقَى كَلْبًا ، فَغَفَرَ لَهُ » .

وَالنُّصُوصُ فِي مُضَاعَفَةِ الْأَجُورِ إِلَى سَبْعِ مِثَّةٍ ضِعْفٍ إِلَى مَا لَا
يُنْصَبِيهِ إِلَّا اللَّهُ : صَحِيحَةٌ ..

وَهَكَذَا ثَوَابُ مَنْ فَطَرَ صَائِماً عَلَى تَمْرَةٍ ، أَوْ شَرْبَةٍ ، أَوْ مَذَقَةٍ .
 وَفِيهِ : أَنَّ مَنْ فَطَرَ صَائِماً كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ
 مِنْ أَجْرِهِ شَيْءٌ ، وَبِذَلِكَ صَحَّ الْحَبَرُ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ
 - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي «جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ» .

وَفِيهِ : أَنَّ أَوَّلَ الشَّهْرِ رَحْمَةٌ ، وَأَوْسَطُهُ مَغْفِرَةٌ ، وَآخِرُهُ عِتْقٌ
 مِنَ النَّارِ ، فَهَذَا خَبَرُ رَجُلٍ صَدُوقٍ ، لَا يُوجَدُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فِيهِ
 وَكُفّاً ، فَتَنْظُرُ فِي حَالِ رَاوِيهِ مِنْ جِهَةِ سُوءِ الْحِفْظِ .

وَمَعْنَاهُ صَحِيحٌ مُنْطَقاً : فَإِنَّ مَغْفِرَةَ الذَّنْبِ مِنْ ثِمَارِ الرَّحْمَةِ ،
 وَالْعِتْقَ مِنَ النَّارِ مِنْ ثِمَارِ الْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ مَعاً .

وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَا يَشْهَدُ لِبَعْضِهِ ،
 فَقَدْ جَاءَ فِيهِ أَنَّ أَوَّلَ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ يَنْظُرُ الرَّحْمَانُ - جَلَّ
 جَلَالُهُ - إِلَى خَلْقِهِ ، وَإِذَا نَظَرَ اللَّهُ إِلَى عَبْدٍ لَمْ يُعَذِّبْهُ أَبَداً .

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : هَذِهِ نَظَرَةُ رَحْمَةٍ .

قُلْتُ : هَذَا - بِطَوِيلِهِ - مِنْ كَلَامِ الْأَسْتَاذِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ
 - وَفَقَّهُ اللَّهِ - ...

وَلَنَا مَعَهُ - زِيَادَةٌ عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ تَقْدِيرِ تَفْصِيلِيٍّ لِأَسْلُوبِ
 الشَّوَاهِدِ الَّذِي سَلَكَهُ ! - وَقَفَاتٌ :

الأولى : مُضَاعَفَةُ الْأَجُورِ الثَّابِتَةِ لَيْسَ فِيهَا (تَحْدِيدٌ) أَنْ أَجَرَ
الثَّاقِلَةِ كَأَجْرِ الْفَرِيضَةِ ، وَأَجَرَ الْفَرِيضَةِ بِسَبْعِينَ فَرِيضَةً !!
فَهَذَا يَحْتَاجُ إِلَى نَصٍّ خَاصٍّ لِإِثْبَاتِهِ .. وَهَنِهَات !!

الثَّانِيَّةُ : تَسْمِيَةُ شَهْرِ رَمَضَانَ بِـ (شَهْرِ الْمَوَاسَاةِ) وَ (شَهْرِ الصَّبْرِ)
أَضْيَقُ دَلَالَةً وَمَعْنَى مِنْ كَوْنِهِ شَهْرًا تَقَعُ فِيهِ مَوَاسَاةٌ ، وَيَكُونُ فِيهِ
صَبْرٌ !

فَلَا بُدَّ مِنْ دَلِيلٍ خَاصٍّ لِإِثْبَاتِ ذَلِكَ ..

ثُمَّ (اسْتَحْضَرْتُ) ^(١) الْحَدِيثَ الَّذِي رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي « الْمُسْنَدِ »
(٥ / ٢٦٣ و ٣٨٤ و ٥١٤) ، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي « مُسْنَدِهِ » (ص ٣١٥) ،
وَالنَّسَائِيُّ فِي « سُنَنِهِ » (٤ / ٢١٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ قَالَ : « صَوْمُ شَهْرِ الصَّبْرِ ، وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ : صَوْمُ
الدَّهْرِ كُلِّهِ . »

وِلْمُسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ ، كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ فِي
« الْإِزْوَاءِ » (٩٤٦) .

قُلْتُ : وَلَكِنْ هَذَا لَا يُغَيِّرُ شَيْئًا مِنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ وَوَجْهِهَا ،
فَتَبَّه !

(١) وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْأَسْنَدُ الظَّاهِرِيُّ !!

الثالثة : أمّا زيادةُ رِزْقِ المؤمنين : فالبَحْثُ هُنا لَيْسَ في كَوْنِها مِن ثَمَرَاتِ التَّقْوَى ، وَالصَّيَامُ تَقْوَى ، وَ... وَ...

وَلَكِنَّ البَحْثَ - هَا هُنا - في كَوْنِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ مَخْصُوصَةً في رَمَضَانَ ، كَمَا قَالَ - فِيهِ - : « شَهْرٌ يَزْدَادُ فِيهِ رِزْقُ الْمُؤْمِنِ » ^(١) !
وَيَبْتُ حُسْنَ الظَّنِّ بِاللَّهِ - سُبْحَانَهُ - أَوْسَعُ مِنْ هَذَا كُلِّهِ ..
وَلَيْسَ الْكَلَامُ - أَضَلًّا - فِيهِ !

الرابعة : وَكَلَامُ الْأُسْتَاذِ الظَّاهِرِيِّ حَوْلَ فِئْرَةِ « مَنْ فَطَرَ فِيهِ صَائِيًّا كَانَ مَغْفِرَةً لِدُنُوبِهِ ، وَعِثْقَ رَقَبَتِهِ ، وَكَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ ، مَنْ غَيْرِ أَنْ يُنْقِصَ مِنْ أَجْرِهِ شَيْءٌ » مِنَ الْحَدِيثِ ... كَلَامٌ إِنشَائِيٌّ مَخْصُصٌ ، مَبْنِيٌّ عَلَى (البَحْثِ) فِي إِبْرَادِ الْمَعَانِي وَالِدَّلَالَاتِ !!
وَالْتَوْشُّعُ فِي الْإِصَاقِ شَيْءٌ مِنْهَا بِشَيْءٍ آخَرَ !!
وَقَدْ تَقَدَّمَ نَقْدُ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ مَرَارًا ...

وَلَكِنْ ؛ فِي هَذِهِ الْفِئْرَةِ شَيْءٌ يُشِيرُ إِلَى سُوءِ حَقْفِ ابْنِ مُجْدَعَانَ ، وَاخْتِلَاطِهِ ...

وَيَبَانُهُ كَالثَّالِي :

(١) وَقَوْلُهُ فِيهِ - مِرَازًا - : « خَيْرُ صَدُوقٍ لَا اخْتِالَ لِسُوءِ الْحِفْظِ فِيهِ » !!

دَعَا عَرِيفَةً جِدًّا ، فَسُوءُ الْحِفْظِ هُوَ الْأَضَلُّ ، لَا الْعَكْسُ !!

مَغْفِرَةُ الذُّنُوبِ ، وَالْعِتْقُ مِنَ النَّارِ أَسْمَى أَضَلِّ يَسْعَى إِلَيْهِ
 الْمُؤْمِنُ فِي عُبُودِيَّتِهِ لِلَّهِ ، مِنْ خِلَالِ أَعْمَالِهِ وَطَاعَاتِهِ ، وَكُلُّ عَمَلٍ صَالِحٍ
 صَادِرٍ مِنْهُ : إِنَّمَا هُوَ لِتَحْصِيلِ هَذِهِ الْمَغْفِرَةِ ، وَذَلِكَ الْعِتْقِ ...
 فَإِذَا جَاءَ النَّصُّ بِالْأَضَلِّ : فَكُلُّ مَا سِوَاهُ تَبِعَ لَهُ ..
 هَذَا شَيْءٌ مُقَرَّرٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ ..

وَلَكِنْ رَوَايَةُ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ هَذِهِ جَاءَتْ - كَأَنَّهَا - عَلَى وَجْهِ
 الْقَلْبِ ، فَبَدَأَتْ بِالْأَسْمَى وَالْأَكْثَرِ - وَهُوَ مُتَضَمِّنٌ مَا هُوَ دُونَهُ ١ - ،
 ثُمَّ عَطَفَتْ بِصُورَةٍ جُزْئِيَّةٍ مِنْهُ ، بَلْ وَأَقْلَ مِنْهُ !!
 وَهَذَا سِيَاقٌ غَيْرُ قَائِمٍ ، (يَلِيْقُ) بِمِثْلِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ ، وَحَالِهِ ،
 وَأَخْبَارِهِ ..

فَالْجَادَةُ فِي هَذَا الْبَابِ : حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجَهَنِيِّ فِي « سُنَنِ
 التِّرْمِذِيِّ » (٨٠٧) ، وَ « سُنَنِ ابْنِ مَاجَه » (١٧٤٦) ، وَ « سُنَنِ
 النَّسَائِيِّ الْكُبَرَى » (٣٣٣١) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ - مَرْفُوعًا - : « مَنْ فَطَّرَ
 صَائِيًا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ ، غَيْرَ أَنْ لَا يَنْقُصَ مِنْ أَجْرِ الصَّائِمِ شَيْئًا » .
 وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَعَلِيٍّ ، وَعَائِشَةَ
 - كَمَا فِي « جَمْعِ الْجَوَامِعِ » ^(١) (٢٣٦٥٢) ، وَ (٢٣٦٥٥)

(١) وَلَوْلَا خَشْيَةُ الْإِطَالَةِ لَخَرَجْتُهَا جَمِيعًا ...

و (٢٣٦٥٦) - كُلُّهَا فِي الْأَجْرِ الْوَارِدِ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ نَفْسِهِ .

فَمُعَايَرَةُ رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ لَهُمْ جَمِيعاً ، وَإِثْبَانُهُ بِالْفَافِ وَزِيَادَاتِ
لَيْسَتْ عَنْدهُمْ : يَدُلُّ عَلَى مَوْقِعِهِ فِي الْحِفْظِ ! وَدَرَجَتِهِ فِي الرِّوَايَةِ !!
ثُمَّ رَأَيْتُ - بِتَوْفِيقِ مِنَ اللَّهِ وَحْدَهُ - رِوَايَتَيْنِ أُخْرَتَيْنِ لِحَدِيثِ
سَلْمَانَ - وَمِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ نَفْسِهِ ! - اضْطَرَبَ فِيهَا قَوْلُهُ فِي هَذَا
الْمَوْضِعِ - أَجْرُ تَفْطِيرِ الصَّائِمِ - ، مِمَّا يُشِيرُ بِجَلَاءٍ إِلَى مَا مِلْتُ إِلَيْهِ
- تَرْجِيحاً - ابْتِدَاءً ، ثُمَّ تَحَقُّقَ - جُزْأً - بَعْدُ - انْتِهَاءً :

قَالَ الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ » (٦١٦١) :

« حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ التُّسْتَرِيُّ : ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ
ابْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ : ثنا حَكِيمُ بْنُ خِذَامٍ ^(١) : ثنا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ
سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ سَلْمَانَ ^(٢) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، قَالَ : قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ فَطَرَ صَائِماً فِي رَمَضَانَ مِنْ كَسْبٍ حَلَالٍ صَلَّتْ
عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ » .

(١) تَحَرَّفَ فِي (الْأَضْلَى) إِلَى : « حَكِيمُ بْنُ جِرَامٍ » ، وَانْظُرْ « الْمُؤَلَّفَ
وَالْمُخْتَلَفَ » (٢ / ٨٩٨) لِلدَّارَقُطْنِيِّ .

(٢) تَصَحَّفَتْ فِي مَطْبُوعَةٍ « مُعْجَمِ الطَّبْرَانِيِّ » إِلَى : « سَلْمَانَ » !

قُلْتُ : وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي « الشُّعْبِ » (٣٦٦٩) ، وَابْنُ جِبَّانٍ
فِي « الْمَجْرُوحِينَ » (٢٤٢ / ١) مِنْ طَرِيقِ حَكِيمٍ ، بِهِ .
وَقَالَ الطَّبْرَانِيُّ (٦١٦٢) :

« حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى بْنِ مَنْدَةَ الْأَضْبَهَانِيُّ : ثنا أَبُو حَفْصٍ
عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ : ثنا الْفَضْلُ بْنُ قُرَّةَ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ ، عَنْ
عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ سَلْمَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ،
قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ فَطَرَ صَائِئًا عَلَى طَعَامٍ وَشَرَابٍ مِنْ
حَلَالٍ : صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ فِي سَاعَاتِ شَهْرِ رَمَضَانَ ، وَصَلَّى عَلَيْهِ
جَبْرِيلُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ » .

قُلْتُ : وَرَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي « الْكَامِلِ » (٧٢٠ / ٢) ، وَابْنُ
الْجَوَازِيِّ فِي « الْمَوْضُوعَاتِ » (١٩٢ / ٢) .

فَكِلَا الْحَدِيثَيْنِ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ ، وَهُمَا يُغَايِرَانِ - وَضَفَاءً ،
وَحَالًا ، وَحُكْمًا - حَدِيثَهُ الْمُبْحُوثَ عِنْدَنَا - فَضْلًا عَنْ حَدِيثِ زَيْدِ
ابْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ - الصَّحِيحِ - الْوَارِدِ فِي أَجْرِ تَغْطِيرِ الصَّائِمِ - !
فَهَلْ تَرَى لَهُ مِنْ بَاقِيَةِ ١٩ ؟

الخامسة : أَمَّا كَلَامُهُ حَوْلَ فِقْرَةٍ : « أَوَّلُهُ رَحْمَةٌ ، وَأَوْسَطُهُ
مَغْفِرَةٌ ، وَآخِرُهُ عِثْقٌ مِنَ النَّارِ » ، وَأَنَّهُ « صَحِيحٌ مُنْطَقًا » !! فَكَلَامُ
(غَيْرُ صَحِيحٍ رَوَايَةً وَدِرَايَةً) !!

أَمَّا أَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ رِوَايَةً : فَلَمَّا ذَكَرْتُهُ - وَكَرَّرْتُهُ - مِنْ أَنَّهُ
لَيْسَ لَهُ أَيُّ شَاهِدٍ حَدِيثِيٍّ أَلْبَنَتْ .. بَلْ لَهُ مُخَالَفٌ ، كَمَا سَأَذْكُرُهُ
- بَعْدُ - ، فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمُتَكَرِّرِ ^(١) .

وَأَمَّا أَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ دِرَايَةً ؛ فَلَأَنَّهُ مُعَارَضٌ بِالحَدِيثِ الَّذِي
رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٦٨٢) ، وَابْنُ مَاجَهَ (١٦٤٢) ، وَابْنُ خُرَيْمَةَ
(١٨٨٣) ، وَأَحْمَدُ (٢٥٤/٢) ، وَالْحَاكِمُ (٤٢١/١) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ
(٣٠٣/٤) بِسَنَدٍ حَسَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ :
« ... وَلِلَّهِ عِشْمَاءٌ مِنَ النَّارِ ؛ وَذَلِكَ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ » ^(٢) .

وَهُوَ فِي « سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ » (١٦٤٣) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ .
وَصَحَّحَهُ شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ فِي « صَحِيحِ التَّرْغِيبِ » (٩٩١) .
وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢٥٦/٥) ، وَالطَّبْرَانِيِّ فِي
« الْكَبِيرِ » (٣٤٠/٨) .

قُلْتُ : فَالحَدِيثُ الصَّحِيحُ فِيهِ إِثْبَاتُ الْعِتْقِ كُلِّ لَيْلَةٍ ،
وَالْحَدِيثُ الضَّعِيفُ خَالَفَ ، وَحَجَرَ وَاسِعاً !! فَجَعَلَ الْعِتْقَ (فَقَطُّ)
فِي آخِرِ الشَّهْرِ ..

(١) انظر « الباعث الحثيث » (١ / ١٨٣) بتحقيقي .

(٢) هَذَا آخِرُ الْحَدِيثِ ، وَسَيَأْتِي أَوَّلُهُ .

فَظَهَرَ - جَلِيًّا - أَنَّ (مَنطِقَ) عِلْمِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ ، يُخَالَفُ
(المَنطِقَ) العَقْلِيَّ (الْحَدِيثَ) ١١ ...

فَتَأْمَلُ !

وَوَجْهٌ آخَرُ فِي رَدِّهِ وَعَدَمِ قَبُولِهِ :

أَنَّهُ جَعَلَ (الْمَغْفِرَةَ) وَسَطَ الشَّهْرِ ! مَعَ أَنَّ الْحَدِيثَ الْمُتَّفَقَ عَلَى
صِحَّتِهِ ^(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، فِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ صَامَ
رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا : غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » .

فَجَعَلَ (الْمَغْفِرَةَ) ثَمَرَةَ الصَّيَامِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا ؛ وَهَذَا (فِي
ظَاهِرِهِ) آخِرَ الشَّهْرِ ، لَا وَسَطَهُ !

وَأَمَّا أَنْ أَوَّلَهُ رَحْمَةً : فَهَذَا مُعَارِضٌ لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِذَا كَانَتْ أَوَّلُ
لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ : صُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ ، وَمَرَدَةُ الْجِنِّ ، وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ
النَّارِ ، فَلَمْ يُفْتَحْ مِنْهَا بَابٌ ، وَفُتِحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ ، فَلَمْ يُغْلَقْ مِنْهَا
بَابٌ ... » ^(٢) .

فَهَذَا كُلُّهُ مِنْ آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - ؛ شَيَاطِينُ مُصَفَّدَةٌ ،

(١) انْظُرْ « أَحَادِيثَ شَهْرِ رَمَضَانَ » (رَقْم ٣) لِعَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَسَاكِرَ -

بِتَحْقِيقِي .

(٢) هُوَ أَوَّلُ الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ - قَرِيبًا - الْمَذْكُورِ آخِرُهُ .

وَنَارٌ مُعَلَّقَةٌ ، وَجَنَّةٌ مُفَتَّحَةٌ ...

فَأَيُّ رَحْمَةٍ أَكْبَرُ لِلصَّائِمِينَ مِنْ هَذِهِ ١٢ وَذَلِكَ الشَّهْرُ كُلُّهُ ...
فَجَعَلَهَا (فَقَطُّ) فِي أَوَّلِهِ : عَكْسٌ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ ، وَتَضْيِيقٌ
لِمَعْنَاهُ وَدِلَالَتِهِ ، وَإِعْلَاقٌ لِعُمُومِ دَائِرَتِهِ .

فَتَقْسِيمُ الشَّهْرِ ثَلَاثَةً أَثَلَاثٍ : لَا يَقُومُ عَلَى خَيْرٍ صَحِيحٍ ، وَلَا
(مَنْطِقٍ صَرِيحٍ) !

وَالصَّوَابُ : أَنَّ الْعِنَقَ كُلَّ لَيْلَةٍ ، وَأَنَّ الرَّحْمَةَ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ
مُضَاعَفَةٌ وَمُخَصَّصَةٌ ، وَأَنَّ الْمَغْفِرَةَ هِيَ أَجْرُ الصَّائِمِ الصَّابِرِ الْمُحْتَسِبِ ،
وَمَمْرَةٌ عَمَلِهِ ؛ فَبِهِي - فِيمَا يَظْهَرُ - آخِرَ الشَّهْرِ .

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ - وَفَقَهُ اللَّهُ - :

« وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَا يَشْهَدُ لِبَعْضِهِ :
فَقَدْ جَاءَ فِيهِ أَنَّ أَوَّلَ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ يُنْظَرُ الرَّحْمَانُ - جَلَّ
جَلَالُهُ - إِلَى خَلْقِهِ ، وَإِذَا نَظَرَ اللَّهُ إِلَى عَبْدٍ لَمْ يُعَذِّبْهُ أَبَدًا .

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : هَذِهِ نَظَرَةٌ رَحْمَةٌ .

أَقُولُ : عَلَى فَرْضِ صِحَّةِ الْحَدِيثِ (١) فَإِنَّهُ لَا يَشْهَدُ لِحَدِيثِ
ابْنِ مُجْدَعَانَ ؛ فَهَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ أَنَّ نَظَرَ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - يَشْمُلُ الْعِبَادَ
أَوَّلَ لَيْلَةٍ ، وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا أَنَّ اللَّهَ - جَلَّ شَأْنُهُ - « لَا يُعَذِّبُهُ أَبَدًا » ..

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ مُجْذَعَانَ ! فَعِنْدَهُ أَنَّ الرَّحْمَةَ تَسْتَفْرِقُ ثُلُثَ الشَّهْرِ ۱۱ فَمَاذَا عَنْ بَقِيَّةِ ثُلُثَيْهِ ۱۲

ثُمَّ ؛ أَيْنَ نَفْيُ التَّغْذِيبِ تَأْيِيداً جَزَاءَ ذَلِكَ ۱۳
وَمَعَ ذَلِكَ كُلُّهُ ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ مَوْضُوعٌ ۱۱
رَوَاهُ الْأَضْبَهَانِيُّ فِي « التَّرْغِيبِ » (۱۷۶۶) ، وَابْنُ فَتَّحٍ ،
وَالضُّيَاءُ الْمَقْدِسِيُّ - كَمَا فِي « الضَّعِيفَةِ » (۲۹۹) لِشَيْخِنَا - .
وَقَالَ الضُّيَاءُ عَقِبَ رِوَايَتِهِ : « عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشَّامِيُّ :
مُتَّهِمٌ فِي رِوَايَتِهِ » .

وَأُورِدَهُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي « الْمَوْضُوعَاتِ » (۱۹۰ / ۲) ، ثُمَّ
قَالَ : « مَوْضُوعٌ ، فِيهِ تَجَاهِيلٌ ، وَالتَّهْمُ بِهِ عُثْمَانُ ، يَضَعُ » .
وَوَافَقَهُ الشُّيْطِيُّ فِي « اللَّائِلِ الْمَضْنُوعَةِ » (۱۰۰ / ۲ - ۱۰۱) .
وَلِلْحَدِيثِ طَرِيقٌ آخَرٌ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضاً :

فَقَدْ رَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي « شُعَبِ الْإِيمَانِ » (۳۳۳۱) ، وَالْأَضْبَهَانِيُّ
فِي « التَّرْغِيبِ » (۱۸۲۰) مِنْ طَرِيقِ الْهَيْثَمِ بْنِ الْحَوَارِيِّ ، عَنْ زَيْدِ
الْعَمِّيِّ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ جَابِرٍ .

وَهُوَ حَدِيثٌ طَوِيلٌ ؛ وَزَيْدُ الْعَمِّيِّ مَشْهُورٌ بِالضَّعْفِ ..
وَالْهَيْثَمُ بْنُ الْحَوَارِيِّ مَذْكُورٌ فِي « تَهْذِيبِ الْكَمَالِ » (۵۸ / ۱۰)

ضِمْنَ الرِّوَاةَ عَنْ زَيْدِ الْعَمِيِّ ، وَذَكَرَهُ - يَهَذَا فَقَطْ - ابْنُ مَكُولَا فِي
« الْإِكْمَالِ » (٢١٦/٣) ! فَهُوَ فِي حَيْزِ الْجَهَالَةِ ..

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ - وَفَقَهُ اللَّهُ - (ص ٢٤ - ٢٥) :
« وَفِي آخِرِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « .. فَإِذَا
كَانَتْ لَيْلَةُ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ أَغْتَقَ اللَّهُ فِيهَا مِثْلَ جَمِيعِ مَا أَغْتَقَ فِي الشَّهْرِ
كُلِّهِ » .

رَوَاهُ الْأَضْبَهَانِيُّ - كَمَا ^(١) فِي « التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ » - ، وَلَمْ
أَحْقُقْ إِسْنَادَهُ ؛ لِأَنَّهُ شَاهِدٌ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ وَسَكَنُوا عَنْهُ
مُحْتَجِّجِينَ بِهِ .

وَفِيهِ الْوَعْدُ بِالْمَغْفِرَةِ ، وَالْعِثْقُ مِنَ النَّارِ لِمَنْ خَفَّفَ عَنْ تَمَلُّوكِهِ ،
وَهَذَا مَضمُومٌ إِلَى فَضِيلَةِ الشَّهْرِ فِي ذَاتِهِ ، وَمُضَاعَفَةُ الْأَجْرِ فِيهِ ، وَهُوَ
ثَمَرَةٌ لَامِثَالِ الْأَوَامِرِ الشَّرْعِيَّةِ النَّاصَةِ عَلَى الرِّفْقِ بِالْمَالِكِ ، وَالْإِحْسَانِ
إِلَيْهِمْ .

وَفِيهِ الْإِكْتَارُ مِنَ الْخِصَالِ الْأَرْبَعِ ، وَهُنَّ مَطْلُوبَاتٌ دَائِمًا ، فَمِنْ
بَابِ أَوَّلَى أَنْ يَتَأَكَّدَ طَلِبُهُنَّ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ الْمُبَارَكِ .

(١) « كَمَا » : زَائِدَةٌ ! فَالْحَدِيثُ فِيهِ !! إِلَّا أَنْ يُرِيدَ « تَرْغِيبِ » الْمُنْذِرِ !!

وَلَا أَظُنُّهُ ! فَإِنَّ ذَلِكَ الْكِتَابَ مَطْبُوعٌ ، فَلِمَاذَا الْوَاسِطَةُ ؟

قُلْتُ : وَقَدْ حَقَّقْتُ سَنَدَ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ عِنْدَهُ - بِحَمْدِ اللَّهِ - ،
وَهُوَ لَا يَضْلُحُ - حَتَّى - شَاهِدًا !! وَهُوَ قِطْعَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ
الْمُقَدَّمِ قَرِيبًا ...

وَأَمَّا ذِكْرُ « بَعْضِ الْمُحَقِّقِينَ » لَهُ ، وَكَوْنُهُمْ « سَكَتُوا عَنْهُ مُحْتَاجِينَ
بِهِ » ! فَلَيْسَ هَذَا بِحُجَّةٍ ؛ لِأَنَّهُ عُرِفَ مِنْ وَضْعِهِ ..
وَإِذَا عُرِفَ السَّبَبُ ، بَطَلَ الْعَجَبُ !

وَأَمَّا كَلَامُ الشَّيْخِ - بَغْدُ - عَنِ التَّخْفِيفِ عَنِ الْمَمْلُوكِ ، وَمَا
يَتَعَلَّقُ بِهِ !! فَلَيْسَ لَهُ صِلَةٌ بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا ، وَلِأَنَّهُ هُوَ مُتَعَلِّقٌ
بِحَدِيثِ ابْنِ مُجْدَعَانَ الْمُبْحُوثِ أَضَلًّا .

وَالْقَوْلُ فِيهِ مَا قِيلَ فِي سَابِقِيهِ .. شَوَاهِدُ فَضْفَاضَةٍ ، وَمَعَانٍ
عَامَّةٌ ، مُتَعَلِّقَةٌ عَائِدٌ إِلَى عُمُومِ رَحْمَةِ اللَّهِ ، وَعَفْوِهِ ، وَمَغْفِرَتِهِ ،
وَلَيْسَ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ بِفَضْصِهِ وَنَصْصِهِ .

وَالنَّصَاقُ شَيْءٌ مِنَ الْمَعَانِي الصَّحِيحَةِ بِالسُّنَّةِ - لِصِحَّةِ الْمَعْنَى
فَقَطْ - بِغَيْرِ إِسْنَادٍ ثَابِتٍ صَحِيحٍ : تَنْهَجُ مُعَايِرُ لَطَرِيْقِ أَصْحَابِ
الْحَدِيثِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا ...

وَلَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى هَذَا مِرَارًا ؛ فَانْظُرْ (ص ٧٦) حَوْلَ
حَدِيثِ : « ... إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى لَوْنِهِ ، أَوْ رِيحِهِ ، أَوْ طَعْمِهِ » ؛

فَقِيهِ مَفْنَعٌ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - .

ثُمَّ قَالَ الْأُسْتَاذُ ابْنُ عَقِيلٍ (ص ٣٤) :

« وَالْأَضْلُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ - إِذْ لَمْ يُعَارَضْ بِرِوَايَةِ أَصَحَّ - أَنْ يَكُونَ عَلَى السَّلَامَةِ مِنْ سُوءِ الْحِفْظِ لِعَدَمِ نَكَارَةِ مَثْنِهِ ، إِلَّا مَا خَالَفَ مَعْقُولًا ، فَيَحْمَلُ عَلَى سُوءِ الْحِفْظِ ، مِثْلُ رِوَايَتِهِ « مَنْ أَشْبَعَ صَائِيًا سَقَاهُ اللَّهُ » ، فَاَلْمَعْقُولُ بِلَاغَةِ مُقَابَلَةِ السَّقِيِّ بِسَقِيٍّ ، فَيَكُونُ الصَّوَابُ : « مَنْ سَقَى صَائِيًا » ، لَا سَيِّئًا أَنَّ الْجَزَاءَ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ فِي الشَّرْعِ ، وَتَكُونُ رِوَايَةُ الشَّبْعِ مِنْ وَهْمِ ابْنِ جُدْعَانَ .
وَرِوَايَةُ الشَّبْعِ هِيَ الَّتِي حُفِظَتْ عَنْهُ .

وَتَكُونُ رِوَايَةُ السَّقِيِّ مِنْ إِضْلَاحِ بَعْضِ الرُّوَاةِ » .

قُلْتُ : هَذَا كَلَامٌ مَبْنِيٌّ عَلَى (الْمَعْقُولِ) وَجُودًا وَعَدَمًا ؛ وَالْمَعْقُولُ - مَعْقُولًا - غَيْرُ (مَعْقُولٍ) الْجَزْمُ بِهِ ، لِتَقَاوُتِ الْأَفْهَامِ ، وَكِبَائِنِ الْعُقُولِ .

وَمَا نَحْنُ فِيهِ بِمِثَالٍ حَسَنٍ جَدًّا عَلَى هَذَا ؛ فَقَدْ عُلِقَ الْبُزْهَانُ النَّاجِيُّ فِي كِتَابِهِ الْعُجَابِ « عُجَالَةَ الْإِمْلَاءِ الْمُتَيْسِّرَةِ مِنَ التَّنْذِيْبِ عَلَى مَا وَقَعَ لِلْحَافِظِ الْمُتَذَرِّيِّ مِنَ الْوَهْمِ وَغَيْرِهِ فِي كِتَابِهِ : التَّرْغِيبِ

والتَّرهيبُ ، ^(١) (ق ١/١٢٣) تَغْلِيْقًا عَلَى رِوَايَةِ :

« مَنْ أَسْقَى صَائِلًا » : كَذَا وَقَعَ هُنَا ! وَلَعَلَّهُ مِنْ بَعْضِ
النُّسَاحِ ، وَلَقَطُ الْحَدِيثِ - وَهُوَ الصَّوَابُ الَّذِي لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ - :
« وَمَنْ أَشْبَعَ . . . ا . ه .

وَإِذَا الْأَمْرُ كَذَلِكَ :

فَلَمَّاذَا لَا يُعْكَسُ « الْمَقُولُ الْبَلَاغِيُّ » ، فَيَقَالَ : سُقِّيَا الصَّائِمِ
أَمْرٌ يَسْتَطِيعُهُ كُلُّ أَحَدٍ ، فَقِيرًا كَانَ أَمْ غَنِيًّا ، قَادِرًا كَانَ أَمْ عَاجِزًا . .
لَكِنَّ إِشْبَاعَ الصَّائِمِ فِيهِ بِذَلِكَ ، وَفِيهِ إِنْثَاقٌ ، وَفِيهِ عَطَاءٌ ، قَدْ لَا
يَسْتَطِيعُهُ أَيُّ إِنْسَانٍ . . فَاِلْإِشْبَاعُ أَعْلَى مِنَ السُّقْيَا وَأَعْلَى . . .
وَقَدْ نَاسَبَ إِشْبَاعُ الدُّنْيَا سُقْيَا الْآخِرَةِ سَوَاءً بِسَوَاءٍ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ
بَذَلٍ وَإِنْثَاقٍ . . .

ثُمَّ تَبَيَّنَتْ - بَعْدَ غَفْلَةٍ ^(٢) ١ - إِلَى أَنَّ الْحَدِيثَ نَفْسُهُ - حَدِيثُ
ابْنِ جُذْعَانَ - يَرُدُّ تِلْكَ الْمَقُولِيَّةَ الْمُدَّعَاةَ ! إِذْ فِيهِ : « مَنْ فَطَّرَ فِيهِ
صَائِلًا كَانَ مَغْفِرَةً لِلذُّنُوبِ ، وَعِنَقَ رَقَبَتَهُ مِنَ النَّارِ ، وَكَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ
مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْقَضَ مِنْ أَجْرِهِ شَيْءٌ » ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! لَيْسَ

(١) وَطُبِعَ - قَرِيبًا - فِي دَارِ الْحَدِيثِ بِالْقَاهِرَةِ - طَبْعَةٌ سَقِيمَةٌ لِلغَايَةِ - بِعُتُونِ

« أَوْهَامُ التَّرْهِيْبِ » !

(٢) وَهِيَ لَا تَتَلَكَّأُ عَنَّا - مَعَشَرَ وَلَدِ آدَمَ - ..

كُلُّنَا يَجِدُ مَا يُفْطِرُ الصَّائِمَ ١٩ قَالَ : « يُعْطِي اللَّهُ هَذَا الثَّوَابَ مَنْ فَطَرَ صَائِئًا عَلَى مَذَقَةِ لَبَنٍ ، أَوْ تَمْرَةٍ ، أَوْ شَرْبَةٍ مِنْ مَاءٍ » .

ثُمَّ قَالَ - عَقِبَ ذَلِكَ مُبَاشَرَةً - : « وَمَنْ أَشْبَعَ صَائِئًا : سَقَاهُ اللَّهُ مِنَ الْحَوْضِ شَرْبَةً لَا يَظْمَأُ ، حَتَّى يَدْخُلَ الْجَنَّةَ ... » .

فَشَرْبَةُ الْمَاءِ سَفِيٌّ : ذَلِكَ أَجْرُهُ ...

وَالِإِشْبَاعُ إِطْعَامٌ : هَذَا أَجْرُهُ .

وَأَوَّلُ رَجَحْنَا السَّفِيَّ فِي الثَّانِيَةِ : لَكَانَ تَكَرَّارًا لِلأَوَّلَى ، وَهُوَ مَا يَرْفُضُهُ (الْمَغْفُولُ الْبَلَغِيُّ) ! وَيُرَدُّهُ ، وَيَنْقُضُهُ ...

وَإِذْ ذَلِكَ كَذَلِكَ ؛ فَالْصَّوَابُ - رِوَايَةٌ وَدِرَايَةٌ - لَفْظُ : « مَنْ أَشْبَعَ » .

وَأَمَّا لَفْظُ السَّفِيِّ : فَهُوَ (مِنْ إِضْلَاحِ بَعْضِ الرُّوَاةِ) خَطَأً ، وَغَلَطًا !

عَلَى أَنَّ هَذَا كُلُّهُ لَيْسَ بِمُفِيدٍ الْحَدِيثِ شَيْئًا ؛ لِضَعْفِهِ ، وَتَفَرُّدِ ابْنِ عَجَلَانَ بِهِ ، كَمَا قَدَّمْتُ مِرَارًا ...

ثُمَّ قَالَ الْأَشْتَاذُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ (ص ٢٥ - ٢٦) :

« وَلَسْتُ مُسْتَوْحِشًا إِنْ كُنْتُ وَحِيدًا فِي تَحْسِينِ هَذَا الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ ، فَإِنِّي فِي تَحْسِينِهِ عَلَى مَنْهَجٍ ، فَقَدْ قَالَ الْحَافِظُ أَبُو مُحَمَّدٍ الدِّمِّيَّاطِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جُدْعَانَ : وَالْجُمْهُورُ عَلَى تَضْعِيفِ عَلِيٍّ هَذَا ، وَقَدْ يُحَسِّنُ حَدِيثَهُ .

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : هَذِهِ لَفْتَةٌ لِإِمَامٍ ، وَقَدْ عَلِمَ وَجْهَ ضَعْفِ عَلِيٍّ مِنْ نَاحِيَةِ سُوءِ حِفْظِهِ وَتَشْيِيعِهِ ، وَعَلِمَ وَجْهَ حُسْنِ حَدِيثِهِ ، وَالضَّعْفُ الَّذِي فِي عَلِيٍّ لَا يَرُدُّ عَلَى حَدِيثِهِ هَا هُنَا . »

قُلْتُ : هَذَا مِنْهُ - سَدَّدَهُ اللَّهُ - إِفْرَارٌ بِأَنَّ مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مُحَالِفٌ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ ، وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ ..

وَلَا أُرِيدُ أَنْ أَقُولَ : هَذَا يَكْفِي فِي رَدِّ تَحْسِينِهِ - وَإِنْ كَانَ كَافِيًا ! - : لِكِنِّي أَقُولُ : هَذَا يَكْفِي فِي إِثْبَاتِ - وَبَيَانِ - مَدَى الْمُخَاطَرَةِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي يَلِجُ بِأَيِّهَا مَنْ يَسِيرُ (وَحِيدًا) فِي طَرِيقِ تَرْكِهِ السَّابِقُونَ ، وَتَخَلَّى عَنْهُ اللَّاحِقُونَ !

وَأَمَّا قَوْلُ الدِّمِّيَّاطِيِّ فِي عَلِيٍّ هَذَا : « وَقَدْ يُحَسِّنُ حَدِيثَهُ » ، فَلَيْسَ هَذَا الْحُكْمُ فِي هَذَا الرَّاوي فَقَطْ ، بَلْ هُوَ سَارٍ فِي حَدِيثِ الرَّوَاةِ الضُّعَفَاءِ غَيْرِ الْمُتَّهَمِينَ - أَوْ الْمَطْرُوحِينَ - كُلِّهِمْ ؛ فَقَدْ قَالَ الدَّهْمِيُّ فِي « الْمَوْقِظَةِ » (ص ٣٣) :

« الضَّعِيفُ : مَا نَقَصَ عَنْ دَرَجَةِ الْحَسَنِ قَلِيلًا ، وَمِنْ ثَمَّ تُرَدَّدُ
 فِي حَدِيثِ أَنَسٍ : هَلْ بَلَغَ حَدِيثُهُمْ إِلَى دَرَجَةِ الْحَسَنِ أَمْ لَا ؟
 وَبِلَا رَيْبٍ ؛ فَخُلِقَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَوَسِّطِينَ فِي الرِّوَايَةِ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ ،
 فَأَخِرُ مَرَاتِبِ الْحَسَنِ هِيَ أَوَّلُ مَرَاتِبِ الضَّعِيفِ .
 قُلْتُ : فَقَوْلُ الدُّمَيْطِيِّ : « (قَدْ) يُحَسِّنُ حَدِيثَهُ » لَا يَدُلُّ عَلَى
 التَّحْسِينِ ، وَلِنَّمَا يُشِيرُ إِلَى إِمْكَانِيَّتِهِ ...
 وَهَذِهِ الْإِمْكَانِيَّةُ - هُنَا - مَذْفُوعَةٌ ؛ لِلْأَسْبَابِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ،
 وَقَرَّرْنَاهَا ، وَكَوَرَّرْنَاهَا - قَبْلًا - .
 فَلَا أُعِيدُ ...

قُلْتُ : وَأَمَّا كَلَامُ الْأَسْتَاذِ ابْنِ عَقِيلٍ (ص ٣٥ - ٣٧) حَوْلَ
 (يُوسُفَ بْنِ زِيَادٍ) : فَمَقْبُولٌ جُمْلَةً ^(١) ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ كَبِيرُ
 شَيْءٍ حَوْلَ هَذَا الْحَدِيثِ .. وَبِخَاصَّةٍ أَنَّ كِتَابِي هَذَا قَدْ زَادَ عَمَّا كُنْتُ
 مُتَوَقِّعُهُ ... فَمَعْدَرَةٌ ..

(١) وَكَلَامُهُ عَنِ (الصَّدُوقِ لِذَاتِهِ) - فِيهِ - فِيهِ مَا فِيهِ رِجَالٌ لَا يَتَّسِعُ لَهُ الْمَقَامُ
 هُنَا ! وَلَا يُؤَثَّرُ فِي حَدِيثِنَا هَذَا مِنْ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ .

قُلْتُ : وَمِثْلُهُ كَلَامُهُ (ص ٣٨ - ٤٣) ، حَوْلَ رِوَايَةِ أَبَانِ بْنِ
عِيَّاشٍ ، وَ : هَلْ هُوَ تَضْجِيفٌ عَنْ (إِيَّاسِ بْنِ أَبِي إِيَّاسٍ) ؟ أَمْ (إِيَّاسِ
ابْنِ عَبْدِ الْعَفَّارِ) ؟

وَلَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ ذَلِكَ وَتَفْصِيلُهُ ..

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ...

وَقَالَ الْأَسْتَاذُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ (ص ٤٣ - ٤٦) :

« وَالْحَدِيثُ وَرَدَ بِاخْتِلَافٍ فِي الْمَثْنِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي الشَّيْخِ أَبِي
مُحَمَّدٍ بْنِ حَيَّانَ ، كَمَا سَاقَهَا الشَّجَرِيُّ ، وَفِيهَا مُتَابَعَةُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي
عَرُوبَةَ لِابْنِ مُجْدَعَانَ :

قَالَ الشَّجَرِيُّ ^(١) : أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ عَبْدِ
الْوَاحِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَسَنَابَادِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
مُحَمَّدٍ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ حَيَّانَ - إِمْلَاءً - ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو أَيُّوبَ سُلَيْمَانُ
ابْنُ عِيْسَى الْجَوْهَرِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَيُّوبَ ، قَالَ :
حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو وَهْبٍ الْقُرَشِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ
ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ، وَعَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ ، عَنْ سَلْمَانَ

(١) قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي « لِسَانِ الْمِيزَانِ » ، (٦/ ٣٠٥) : « يَمُنُّ هُنَا
بِالْحَدِيثِ : لِأَنَّهُ مُبْتَدِعٌ .. كَانَ مُفْتِي الزُّنْدَقِيَّةِ ، وَمُقَدِّمُهُمْ ، وَعَالِمُهُمْ ، ثَوْبِيُّ الرَّيِّ
سَنَةَ ٤٧٩ هـ . (مِثْلُهُ) .

الفَارِسِيُّ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - ، قَالَ : خَطَبَنَا رَسُولُ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - آخِرَ يَوْمٍ مِنْ شَعْبَانَ ، وَأَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ ، فَقَالَ : « أَيُّهَا النَّاسُ ! قَدْ أَظْلَكُكُمْ شَهْرٌ عَظِيمٌ مُبَارَكٌ ، فِيهِ لَيْلَةُ خَيْرٍ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ ، افْتَرَضَ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - صِيَامَهُ ، وَجَعَلَ قِيَامَهُ تَطَوُّعًا ، فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا كَانَ حَظُّهُ مِنْ ذَلِكَ الْخَيْرِ كَمَنْ أَدَّى سَبْعِينَ سَنَةً .

وَهُوَ شَهْرُ الصَّبْرِ وَالْمُوَاسَاةِ ، وَيُزَادُ فِي رِزْقِ الْمُؤْمِنِ فِيهِ ، مَنْ فَطَّرَ صَائِتًا كَانَ لَهُ كَعِشْرِ رَقَبَةٍ ، وَمَغْفِرَةٌ لِلذُّنُوبِ ، وَدُخُولُ الْجَنَّةِ ، وَسَقَاةُ اللهِ مِنْ حَوْضِي شَرْبَةٍ لَا يَظْمَأُ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ . وَمَنْ خَفَّفَ عَلَى تَمْلُوكِهِ أَغْتَمَّهُ اللهُ مِنَ النَّارِ .

وَهُوَ شَهْرُ أَوَّلِهِ رَحْمَةٌ ، وَأَوْسَطُهُ مَغْفِرَةٌ ، وَآخِرُهُ عِنَقٌ مِنَ النَّارِ .

فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللهِ ! لَيْسَ كُلُّنَا نَجِدُ مَا يُفَطِّرُ الصَّائِمَ ؟ قَالَ : « يُعْطِي اللهُ هَذَا الثَّوَابَ مَنْ فَطَّرَ صَائِتًا عَلَى مَذَقَةِ لَبَنٍ ، أَوْ تَمْرَةٍ ، وَمَنْ أَشْبَعَ جَائِعًا كَانَ لَهُ مَغْفِرَةٌ لِلذُّنُوبِ ، وَسَقَاةُ اللهِ مِنْ حَوْضِي شَرْبَةٍ لَا يَظْمَأُ بَعْدَهَا أَبَدًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَهُوَ شَهْرٌ لَا غِنَى بِكُمْ عَنْ أَرْبَعِ خِصَالٍ ؛ خَصْلَتَانِ تُرْضَوْنَ بِهِمَا رَبُّكُمْ ، وَخَصْلَتَانِ لَا غِنَى بِكُمْ عَنْهُمَا :

أَمَّا الْخَضْلَتَانِ اللَّتَانِ تُرْضَوْنَ بِمَا رَبَّكُم : شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَتَسْتَغْفِرُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ .

وَأَمَّا الْخَضْلَتَانِ اللَّتَانِ لَا غِنَى لَكُم عَنْهُمَا : فَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - ، وَتَسْتَعِيدُونَ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ « (١) .

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : هَذَا الْإِسْنَادُ مَلِيٌّ بِالتَّحْرِيفِ :

قَابْنُ أَيُّوبَ : تَحْرِيفٌ لِابْنِ ثَوَابٍ الْبَصْرِيِّ الْخَصْرِيِّ « (٢) .

وَأَبُو وَهْبٍ : تَحْرِيفٌ ابْنِ وَهْبٍ « (٣) .

وَعَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ : تَحْرِيفٌ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ .

وَأَبُو الشَّيْخِ : إِمَامٌ حَافِظٌ مَعْرُوفٌ « (٤) .

وَأَبُو أَيُّوبَ الْجَوْهَرِيُّ : تَرْجَمُ لَهُ الْخَطِيبُ « (٥) » .

قُلْتُ : وَهُوَ فِي « أَمَالِي الشَّجَرِيِّ » - أَيْضًا - (١٢ / ٢) .

وَقَدْ رَوَى الْحَدِيثَ - أَيْضًا - ابْنُ عَدِيٍّ فِي « الْكَامِلِ » (٥ /

٢٩٣) .

(١) « أَمَالِي الشَّجَرِيِّ » (٢٦٧ / ١) . (مئة) .

(٢) تَرْجَمْتُهُ فِي « تَارِيخِ بَغْدَادَ » (٩٤-٩٥ / ٩) . (مئة) .

(٣) انْظُرْ عَنْهُ « لِسَانَ الْمِيزَانِ » (٣٩ / ٤) . (مئة) .

(٤) انْظُرْ عَنْهُ « سِيَرُ أَغْلَامِ الْبُلَاءِ » (٢٧٦-٢٨٠ / ١٦) . (مئة) .

(٥) انْظُرْ « تَارِيخِ بَغْدَادَ » (٦١-٦٢ / ٩) . (مئة) .

هَذَا آخِرُ مَا أَوْرَدَهُ الْأُسْتَاذُ الظَّاهِرِيُّ - وَفَّقَهُ اللَّهُ - فِي
« بُرْهَانِهِ » ...

وَهُوَ سَنَدٌ - كَمَا قَالَ - « مَلِيٌّ بِالتَّخْرِيفِ » ...
وَانْظُرْ مَا تَقْدَمُ .

أَقُولُ : وَلَقَدْ رَوَى الْعُقَيْلِيُّ فِي « الضُّعْفَاءِ » (١٦٢ / ٢) ، وَابْنُ
عَدِيٍّ فِي « الْكَامِلِ » (٣ / ٣١١) ، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ
فِي « مُوَضِّحِ أَوْهَامِ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ » (٧٧ / ٢) ، وَالشَّجَرِيُّ فِي
« الْأَمَالِي » (١ / ٢٦٤) ، وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي « فَصَائِلِ رَمَضَانَ » (رَقْم
٣٧) ، وَالذَّيْلَمِيُّ فِي « الْفِرْدَوْسِ » (٨١) ، وَابْنُ أَبِي الصَّغَرِ فِي
« مَشِيخَتِهِ » (رَقْم ١٧) مِنْ طَرِيقِ سَلَامٍ بْنِ سُلَيْمَانَ ، عَنْ مَسْلَمَةَ بْنِ
الصَّلْتِ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ...

فَذَكَرَهُ .

قَالَ الْعُقَيْلِيُّ : « لَا أَضِلُّ لَهُ مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ » .
وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ : « وَسَلَامٌ هُوَ - عِنْدِي - مُنْكَرُ الْحَدِيثِ ،
وَمَسْلَمَةُ لَيْسَ بِالْمَعْرُوفِ » .

وَأَوْرَدَ الذَّهَبِيُّ الْحَدِيثَ فِي « الْمِيزَانِ » (١٧٩ / ٢) مِنْ مَنَاقِبِ
سَلَامٍ بْنِ سُلَيْمَانَ ، ثُمَّ قَالَ : « مَسْلَمَةُ لَا يُعْرَفُ » .

قُلْتُ : لِكَيْتُهُ تَرْجَمَ فِي (١٠٩/٤) لـ (مُسْلِمَةُ بْنُ الصَّلْتِ) :
فَقَالَ :

« عَنْ النَّضْرِ بْنِ مَعِينٍ ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ ^(١) : مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ .
وَحَكَمَ شَيْخُنَا فِي « الضَّعِيفَةِ » (١٥٦٩) عَلَى الْحَدِيثِ بِالنَّكَارَةِ .
وَفِي « ضَعِيفِ الْجَامِعِ » (٢١٣٥) : « ضَعِيفٌ جِدًّا » .

□□□□□

(١) كَمَا فِي « الْجَوْزِ وَالْتَفْذِيلِ » (٢٦٩/٨) .

٧ - الخاتمة

... هَذَا آخِرُ مَا يَسْرُهُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بَحْثًا فِي هَذِهِ
الرَّوَايَةِ ، وَنَقْدًا لِرَاوِيَيْهَا ، وَتَضْعِيفًا لِإِسْنَادِهَا ، وَجَمْعًا لِتَعَلُّقَاتِهَا ؛
عَسَى أَنْ أَكُونَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - مِنَ الدَّائِينَ عَنِ السُّنَّةِ ، النَّاشِرِينَ
لِصَحِيحِهَا ، الرَّادِّينَ لِمَا لَمْ يَبُثَّ مِنْهَا ^(١) .

(١) قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ بَكْرُ الدِّينِ الْحَسَنِيُّ (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ : ١٣٥٤هـ) :
« لَا يَجُوزُ إِسْتِنَادُ حَدِيثٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا إِذَا نَصَّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ
حَافِظٌ مِنَ الْحِفَاظِ الْمَعْرُوفِينَ ، فَمَنْ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ صِحَّةَ
ذَلِكَ مِنْ طَرِيقٍ أَحَدِ الْحِفَاظِ : يُوشِكُ أَنْ يَضْطَرَّ عَلَيْهِ حَدِيثٌ : « مَنْ قَالَ عَلَى مَا لَمْ
أَقُلْ : فَلْيَبْغُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » ^(١) .

فَلْيَحْذَرِ الْخُطْبَاءُ وَالْكَتَّابُ وَالْمُدْرُسُونَ وَالْوُحَاظُ مِنْ إِسْتِنَادِ حَدِيثٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ مَا لَمْ يَعْلَمُوا صِحَّةَ مِنْ طَرِيقٍ حَافِظٍ مَشْهُورٍ مِنْ حِفَاظِ الْحَدِيثِ ، وَعَالِيَهُمْ - إِذَا -

(١) رَوَاهُ الْبُخَّارِيُّ (١٠٩) عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ، بِهَذَا اللَّفْظِ .

وَهُوَ بِلَفْظِ « مَنْ كَذَبَ عَلَى ... » فِي « صَحِيحِ الْبُخَّارِيِّ » (١١٠) ، وَ« صَحِيحِ
مُسْلِمٍ » (٣) .

سَائِلًا رَبِّي - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أَنْ يَكْتُبَ لِي الْأَجَرَ وَالْثَوَابَ ،
وَأَنْ يُؤَقِّقَ الْأُسْتَاذَ الْفَاضِلَ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الظَّاهِرِيَّ لِزَيْدٍ مِنَ الْخَيْرِ
فِيمَا اعْتَدَنَاهُ مِنْهُ - تَضَنُّيًّا ، وَتَنَقُّيًّا ، جَمْعًا وَتَرْجِيحًا - .

فَإِنْ كَانَ مَا انْتَهَيْتُ إِلَيْهِ صَوَابًا : فَالْحَمْدُ - كُلُّهُ - لِلَّهِ ، وَإِنْ
كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ : فَإِنِّي أَسْتَغْفِرُهُ - سُبْحَانَهُ - وَأَتُوبُ إِلَيْهِ ؛ إِنَّهُ هُوَ
الْثَوَابُ الْغَفُورُ ...

وَأَخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

وَكُتِبَ

أَبُو الْحَارِثِ الْحَلَبِيُّ الْأَنْطَرِيُّ

الرُّزْقَاءُ - الْأَزْدُنْ :

لِعَشْرِ بَقِيَّةٍ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ (١٤١٧هـ) :

بَعْدَ صَلَاةِ عَصْرِ يَوْمِ السَّبْتِ .

= لَمْ يَعْلَمُوا ذَلِكَ - أَنْ يَذْكُرُوا الْحَدِيثَ مَعْرُوفًا إِلَى الْكِتَابِ الَّذِي نَقَلُوا مِنْهُ ،
كَ « التَّرْمِذِيِّ » ، وَ « النَّسَائِيِّ » ، مَثَلًا ، وَبِذَلِكَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْعَهْدَةِ ، أَمَّا الَّذِينَ
يَحْمِلُونَ بِأَيْدِيهِمُ الْكُتُبَ الَّتِي لَا قِيَمَةَ لَهَا عِنْدَ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ
الْأَخْلَاقِ وَالْوَعظِ الْمُتَشَبِّهِةِ بِالْأَيْدِي : فَلَا يَكْفِي عَزُّو الْحَدِيثِ إِلَيْهَا ، وَلَا يُخْرِجُ
الْقَارِءَ مِنَ الْوُزْرِ » . (١) .

(١) « أَغْلَامُ الْإِسْلَامِ » (ص ٥٥) مُحَمَّدُ رِیاضُ الْمَالِیح ، وَعَنْهُ : مُقَدِّمَةُ تَحْقِيقِ « زَادِ

الْمَعَادِ » (١/ ١٠-١١) لِلْإِمَامِ ابْنِ الْقَيِّمِ - طَبْعَةٌ مَوْسُئَةُ الرِّسَالَةِ .

مُسْتَزِدُّ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاJِعِ

- ١ - « الأباطيل » / الجورقاني - الهند .
- ٢ - « ابنُ أبي حاتم الرّازي ، وأثرُهُ في علم الحديث » / رفعت فوزي عبدالمطلب - مصر .
- ٣ - « إنحاف المهرة بأطراف العشرة » / ابن حجر - السعودية .
- ٤ - « أحاديث شهر رمضان » / ابن عساكر - مصر .
- ٥ - « إحكام الأحكام » / ابن دقيق العيد - مصر .
- ٦ - « اختلاف الحديث » / الشافعي - مصر .
- ٧ - « الإرشاد في معرفة علماء البلاد » / الخليلي - السعودية .
- ٨ - « إرواء الغليل » / الألباني - لبنان .
- ٩ - « الإفصاح عن معاني الصحاح » / ابن هُبيرة - السعودية .
- ١٠ - « الإكمال » / ابن ماكولا - الهند .
- ١١ - « الإكمال » / الحسيني - مصر .
- ١٢ - « الأمالي » / ابن الشجري - مصر .

- ١٣ - « الأمالي » / المحاملي - السعودية - الأردن .
- ١٤ - « الإمام الجوزجاني ومنهجه في الجرح والتعديل » / عبدالعليم عبدالعظيم البستوي - الهند .
- ١٥ - « الأنساب » / السمعاني - الهند .
- ١٦ - « الباعث الحثيث » / ابن كثير - السعودية .
- ١٧ - « البدر المنير » / ابن الملقن - السعودية .
- ١٨ - « برهان الشرع في إثبات المسئ والصنع » / علي بن حسن - السعودية .
- ١٩ - « البرهان على تحسين حديث سلمان » / أبو عبدالرحمن الظاهري - السعودية .
- ٢٠ - « بغية الباحث عن زوائد الحارث » / الهيثمي - السعودية .
- ٢١ - « بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة » / السيوطي - مصر .
- ٢٢ - « بيان الوهم والإيهام » / ابن القفطان الفاسي - السعودية .
- ٢٣ - « تاج العروس من جواهر القاموس » / الزبيدي - مصر .
- ٢٤ - « تاريخ بغداد » / الخطيب - مصر .
- ٢٥ - « تبييض الصحيفة بأصول الأحاديث الضعيفة » / محمد عمرو عبداللطيف - مصر .
- ٢٦ - « التحقيق » / ابن الجوزي - لبنان .

- ٢٧ - « التذكرة في علوم الحديث » / ابن الملقن - الأردن .
- ٢٨ - « الترغيب والترهيب » / الأصبهاني - مصر .
- ٢٩ - « الترغيب والترهيب » / المنذري - سوريا .
- ٣٠ - « تعجيل المنفعة » / ابن حجر - السعودية .
- ٣١ - « التعديل والتجريح » / الباجي - السعودية .
- ٣٢ - « التعليقات على « المجروحين » / الدارقطني - السعودية .
- ٣٣ - « التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح » / إدريس الكاندهلوي - الهند .
- ٣٤ - « التفسير الوسيط » / الواحدي - لبنان .
- ٣٥ - « تقريب التهذيب » / ابن حجر - السعودية .
- ٣٦ - « التقييد والإيضاح » / العراقي - مصر .
- ٣٧ - « التكميل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل » / المعلمي - السعودية .
- ٣٨ - « تهذيب الأسماء واللغات » النووي - مصر .
- ٣٩ - « تهذيب تاريخ ابن عساكر » / عبدالقادر بدران - سوريا .
- ٤٠ - « تهذيب التهذيب » / ابن حجر - الهند .
- ٤١ - « تهذيب الكمال » / الميزي - لبنان .
- ٤٢ - « جامع التحصيل » / العلاني - العراق .

- ٤٣ - « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » / الخطيب البغدادي -
السعودية .
- ٤٤ - « جامع المسانيد والسنن » / ابن كثير - لبنان .
- ٤٥ - « الجرح والتعديل » / ابن أبي حاتم - الهند .
- ٤٦ - « جمع الجوامع » / السيوطي - مخطوط - ومطبوع : مصر .
- ٤٧ - « الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به » / عبدالكريم الخضير -
السعودية .
- ٤٨ - « حديث علي بن حجر السغدري » / ابن خزيمة - مخطوط .
- ٤٩ - « الخلافات » / البيهقي - السعودية .
- ٥٠ - « ديوان الضعفاء والمتروكين » / الذهبي - السعودية .
- ٥١ - « ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه » / ابن شاهين - مصر .
- ٥٢ - « ذيل الكاشف » / ابن العراقي - لبنان .
- ٥٣ - « الرسالة » / الشافعي - مصر .
- ٥٤ - « الرفع والتكميل » / اللكنوي - سوريا .
- ٥٥ - « الروضة الندية » / صديق حسن خان - مصر .
- ٥٦ - « زاد المعاد » / ابن القيم - لبنان .
- ٥٧ - « سلسلة الأحاديث الصحيحة » / الألباني - السعودية .
- ٥٨ - « سلسلة الأحاديث الضعيفة » / الألباني - السعودية .

- ٥٩ - « السنن » / ابن ماجه - مصر .
- ٦٠ - « السنن » / أبو داود - مصر .
- ٦١ - « السنن » / الترمذي - سوريا .
- ٦٢ - « السنن » / الدارقطني - مصر .
- ٦٣ - « السنن » / النسائي - مصر .
- ٦٤ - « السنن الكبرى » / البيهقي - الهند .
- ٦٥ - « السنن الكبرى » / النسائي - مصر .
- ٦٦ - « سؤالات أبي داود » / الأجزري - السعودية .
- ٦٧ - « سير أعلام النبلاء » / الذهبي - لبنان .
- ٦٨ - « شرح شرح النخبة » / علي القاري - مصر .
- ٦٩ - « الشروح والتعليقات » / أبو عبد الرحمن الظاهري - السعودية .
- ٧٠ - « شعب الإيمان » / البيهقي - الهند .
- ٧١ - « الصحيح » / ابن خزيمة - لبنان .
- ٧٢ - « الصحيح » / مسلم - مصر .
- ٧٣ - « صحيح الترغيب والترهيب » / المنذري - الألباني - السعودية .
- ٧٤ - « صفة صوم النبي » / سليم الهلالي وعلي الحلبي - الأردن .
- ٧٥ - « الضعفاء » / العُقَيْلِيّ - مخطوط - مطبوع : لبنان .
- ٧٦ - « الطبقات الكبرى » / ابن سَعْد - لبنان .

- ٧٧ - « عَجالة الإِملاء المُتيسِّرة » / الناجي - مخطوط - مطبوع : مصر .
- ٧٨ - « العلل » / ابن أبي حاتم - مخطوط - مطبوع : مصر .
- ٧٩ - « العلل » / الدارقطني - السعودية .
- ٨٠ - « العلل الصَّغير » / الترمذي - سوريا .
- ٨١ - « الغيلانيات » / أبو بكر الشافعي - السعودية .
- ٨٢ - « فتح الباري » / ابن حجر - مصر .
- ٨٣ - « فضائل الأوقات » / البيهقي - السعودية .
- ٨٤ - « فضائل رمضان » / ابن أبي الدنيا - لبنان .
- ٨٥ - « فضائل شهر رمضان » / ابن شاهين - الأردن .
- ٨٦ - « فقه السيرة » / الغزالي - مصر .
- ٨٧ - « فيض القدير » / المناوي - مصر .
- ٨٨ - « القاموس المحيط » / الفيروزآبادي - لبنان .
- ٨٩ - « القول المُسدَّد في الذبِّ عن المسند » / ابن حجر - لبنان .
- ٩٠ - « الكاشف عن حقائق السُّنن » / الطُّيبي - الهند .
- ٩١ - « الكامل » / ابن عدي - لبنان .
- ٩٢ - « الكفاية في علم الرواية » / الخطيب البغدادي - الهند .
- ٩٣ - « كنز العمال » / المتقي الهندي - سوريا .
- ٩٤ - « الكواكب النيرّات » / ابن الكيّال - السعودية .

- ٩٥ - « اللآلئ المصنوعة » / السيوطي - مصر .
- ٩٦ - « اللُّبَاب في تهذيب الأنساب » / ابن الأثير - لبنان .
- ٩٧ - « لِسَان المِيزَان » / ابن حجر - الهند .
- ٩٨ - « لُحُومَات التَّنْقِيع بشرح مشكاة المصابيح » / عبدالحق الدهلوي - الهند .
- ٩٩ - « المتجر الرابع بثواب العمل الصالح » / الدمياطي - السعودية .
- ١٠٠ - « المجروحين » / ابن حبان - سوريا .
- ١٠١ - « مجمع الزوائد » / الهيثمي - مصر .
- ١٠٢ - « المَجْمَعُ المؤسَّس » / ابن حجر - لبنان .
- ١٠٣ - « المَجْمُوع » / النووي - مصر .
- ١٠٤ - « مجموع الفتاوى » / ابن تيمية - السعودية .
- ١٠٥ - « المُحَلَّى » / ابن حَزْم - مصر .
- ١٠٦ - « مختار الصحاح » / الرَّازِي - مصر .
- ١٠٧ - « مختصر إتحاف السادة المهرة » / البوصيري - لبنان .
- ١٠٨ - « المَدْخَل إِلَى الإِكْلِيل » / الحاكم - السعودية .
- ١٠٩ - « المراسيل » / ابن أبي حاتم - لبنان .
- ١١٠ - « مرعاة المفاتيح » / عُبيدالله الرحمانى - الهند .
- ١١١ - « مرقاة المفاتيح » / علي القاري - مصر .

- ١١٢ - « المُستدرك » / الحاكم النيسابوري - الهند .
- ١١٣ - « المُسند » / أحمد بن حنبل - مصر .
- ١١٤ - « المُسند » / الطيالسي - الهند .
- ١١٥ - « مُسند الفردوس » / الديلمي - مصر .
- ١١٦ - « مشكاة المصابيح » / التبريزي - لبنان .
- ١١٧ - « المشيخة » / أبو الطاهر ابن أبي الصَّقر - السعودية .
- ١١٨ - « مصباح الرُّجاجة » / البوصيري - السعودية .
- ١١٩ - « المصباح المنير » / الفيثومي - مصر .
- ١٢٠ - « المُصنَّف » / ابن أبي شَيْبَةَ - الهند .
- ١٢١ - « معالم التنزيل » / البَغَوِي - السعودية .
- ١٢٢ - « المُتَّبَرَّ فيما قالَ فيه ابنُ خُزَيْمَة : إنَّ صَحَّ الخَبَرَ » / علي بن حسن - مخطوط .
- ١٢٣ - « المعجم الأوسط » / الطبراني - السعودية .
- ١٢٤ - « معجم المناهي اللفظية » / بكر أبو زيد - السعودية .
- ١٢٥ - « معرفة أنواع علم الحديث » / ابن الصَّلاح - سوريا .
- ١٢٦ - « المعرفة والتاريخ » / الفَسَوِي - العراق .
- ١٢٧ - « مَغَانِي الْأَخْيَار » / العَيْنِي - مخطوط .
- ١٢٨ - « المُغْنِي فِي الضَّعْفَاء » / الذهبي - سوريا .

- ١٢٩ - « مفتاح الجته في الاحتجاج بالسنة » / السيوطي - الكويت .
- ١٣٠ - « مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة » / المرتضى الزين أحمد - السعودية .
- ١٣١ - « المنتخب من المسند » / عبد بن حميد - الكويت .
- ١٣٢ - « من تكلم فيه وهو مؤثق » / الذهبي - لبنان .
- ١٣٣ - « المؤلف والمختلف » / الدارقطني - لبنان .
- ١٣٤ - « موضح أوهام الجمع والتفريق » / الخطيب - الهند .
- ١٣٥ - « الموضوعات » / ابن الجوزي - مصر .
- ١٣٦ - « الموقظة » / الذهبي - سوريا .
- ١٣٧ - « ميزان الاعتدال » / الذهبي - لبنان .
- ١٣٨ - « نزهة النظر » / ابن حجر - مصر .
- ١٣٩ - « نصب الراية » / الزيلعي - مصر .
- ١٤٠ - « النكت على نزهة النظر » / علي بن حسن - السعودية .
- ١٤١ - « نيل الأوطار » / الشوكاني - مصر .
- ١٤٢ - « هذي الساري » / ابن حجر - مصر .

فهرس الرواة المتكلم فيهم بجرج أو تعديل

أبان بن أبي عيَّاش	٣٦ ، ٢٦
أبو الشيخ	١٤٠
أبو نُعيم	٥٥ ، ٤٧ ، ٤٦
أحمد بن عمران الأُخسِيّ	١٧
إسماعيل بن رافع	٢٤
الأعمش	٤٦
إياس بن أبي إياس	١٦
تميم مولى بني رُمَّانة	١٠٧
الجراح بن منهال	٩٦
جرير بن أيوب البجلي	٦٧
الجورقاني	٤٢ ، ٣٥
حجاج بن أرطاة	٦٦
حرّيز بن عُثمان	٦٦ ، ٤٣
الحريش بن الحزيت	٢١

- ٩٦ حسين بن عبدالله بن ضَمِيرَة
 ٨٩ حنظلة بن عبدالله
 ٦٧ خَلَفَ أَبُو الرِّبِيعِ
 ٦٨ زَمْعَة بن صالح
 ١٠٠ الزُّهْرِي
 ١٣٠ زيد العَمِّي
 ١٠٠ سعيد بن المسيَّب
 ١٤١ سَلَام بن سُلَيْمَان
 ١١٦ سُويد بن سعيد
 ١٣٨ الشَّجَرِي
 ٦٦ شهر بن حوشب
 ٤٧ عاصم بن ضَمْرَة
 ٣٧ عاصم بن عُبيدالله
 ٩٦ عباد بن كثير
 ١٩ عبدالله بن بكر
 ٩٦ عبدالله بن مُحَرَّر
 ٣٧ عبدالله بن محمد بن عَقِيل
 ٦٨ عبدالله بن النُّعْمَان
 ٤٧ ، ٤٦ عُبيدالله بن موسى

- عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشَّامِيُّ ١٣٠
- عَفَّانُ ٥٥
- عُمَرُ بْنُ صُهَيْبَانَ ٩٦
- عِمْرَانُ بْنُ دَاوَرَ ١١٤
- عَمْرُو بْنُ تَمِيمٍ ١٠٦
- عَمْرُو بْنُ حَمْزَةَ الْقَيْسِيِّ ٦٧
- الْفَضْلُ بْنُ عَيْسَى الرَّقَاشِيِّ ١١٥
- مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ١١٥ ، ٦٧
- مُحَمَّدُ بْنُ بِلَالٍ ١١٤
- مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي قَيْسٍ ١١٦
- مَسْلَمَةُ بْنُ الصَّلْتِ ١٤١
- هَشَامُ بْنُ عُزْوَةَ ١٠٠
- الْهَيْثَمُ بْنُ الْحَوَارِيِّ ١٣١
- الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ٢٤
- يَحْيَى بْنُ أَبِي أَنْثَيْسَةَ ٩٦
- يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ ٣٧
- يُوسُفُ بْنُ زِيَادٍ ١٣٧
- يُونُسُ بْنُ خَبَّابٍ ٤٧

فهرس أطراف الأحاديث والآثار

- أناكم شهر رمضان ١١٦
- أناكم شهر رمضان شهر مبارك ١١٢
- اجعل قلوبهم كقلوب نساء كوافر ٨٩
- إذا كانت أول ليلة رمضان صُفدت الشياطين ١٢٨
- إذا كانت ليلة تسع وعشرين أعتق الله ١٣١
- أظلكم شهركم هذا ، بمحلوفا رسول الله ١٠٦
- اللهم عذب كفرة أهل الكتاب (ث) ٩٠
- إن الله شكر لرجل سقى كلبًا ١٢٠
- إن هذا الشهر قد حَضَرَكم ١١٤
- إن الله اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل ٢٣
- إن الله خلق آدم من طينة الجابية (ث) ٢٣
- السنة سفينة نوح (ث) ٦
- صدقك وهو كذوب ١٠١
- صوم شهر الصبر ١٢٢

- عليك بالصوم فإنه لا عِذْلَ له ١١٩
- في صحيح الحديث شُغْلٌ عَنْ سَقِيمِهِ (ث) ٨
- قَتَلَ النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الصَّبْحِ بَعْدَ الرُّكُوعِ ٨٩
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ ١٢٠
- كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ فِي سَفَرٍ ، فَوَقَعَتْ قِلَادَتِي ٢١
- لِلَّهِ عُتَقَاءُ مِنَ النَّارِ ، وَذَلِكَ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ ١٢٧
- مَا بَالُ أَقْوَامٍ يُبَلِّغُنِي عَنْ أَقْوَامٍ ١٢ ٢٢
- مَنْ أَسْقَى صَائِمًا ١٣٤
- مَنْ أَشْبَعَ صَائِمًا سَقَاهُ اللَّهُ ١٣٤
- مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا ١٢٨
- مَنْ صَبَرَ لِفَقْدِ حَبِيبَتِهِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا ١٢٨
- مَنْ فَطَرَ صَائِمًا عَلَى طَعَامٍ وَشَرَابٍ مِنْ حَلَالٍ ١٢٦
- مَنْ فَطَرَ صَائِمًا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ ١٢٤ ، ١٢١
- مَنْ فَطَرَ فِيهِ صَائِمًا كَانَ مَغْفِرَةً لِدُنُوبِهِ ١٣٤ ، ١٢٣
- الْمَاءُ طَهُورٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ أَوْ ٧٥
- هَذَا رَمَضَانٌ قَدْ جَاءَ ١١٥
- يَا أَيُّهَا النَّاسُ ! قَدْ أَظْلَكُمُ شَهْرٌ عَظِيمٌ ٨

فهرس الفوائد والأبحاث

- ١ - المقدمة ٥
- كلمات مُقْتَبَسَة من كلام الإمام الطَّيْبِي ٥
- ضَبْط كلمة (سَقَم) و (سَقَم) ٥
- السَّنة مثل سفينة نوح ٦
- فائدة حول تَضْئِيف « المشكاة » و « شرحها » ٧
- تنبيهٌ على تَضْئِيف وَقَعَ في مقدمة « المشكاة » ٧
- في صحيح الحديث شُغْلٌ عن سَقِيمِهِ ٨
- الإشارة إلى (إطباق المحدثين) على ضَعْف حديث سلمان في فضل رمضان ٨
- الإشارة إلى جُزء « البرهان » للشيخ أبي عبدالرحمن الظاهري ٩
- من آفات الاستعجال ١٠
- خاتمة المقدمة ١٠
- ٢ - تخريج الحديث ١٣
- التنبيه على سَقَط وَقَعَ في مطبوعة « الترغيب والترهيب » للمندري .. ١٣

- فائدة حول كتاب « حديث علي بن حُجر السعدي » ١٤
- كشف تصحيح وقع في « ضعفاء » العقيلي، وتابعه صاحب « البرهان » ١٥
- هل اسم (أبي إياس) هو : (عبدالغفار) ١٦
- قد تختلف رواية الراوي ، ولو كان ثقة ١٨
- (ابن حبان) و (ابن حبان) ١٨
- أين إسناد أبي الشيخ ابن حبان لهذا الحديث ؟ ١٨
- توجيه إعلال ابن أبي حاتم للحديث ١٩
- هل اسم (أبان) مصروف أم ممنوع من الصرف ؟ ١٩
- (المنكر) بين ابن أبي حاتم وأحمد ٢٠
- نبذة عن منهج ابن أبي حاتم في (الحديث المنكر) من « علله » ٢٠
- تصحيح خطأ وقع في مطبوعة « العلل » ٢٢
- بين رواية (أبان) و (إياس) ٢٥
- بين الكاتب الباحث والإمام الناقد ٢٥
- القول في (أبان) ٢٦
- فائدة حول كتاب « الإرشاد » للخليلي ٢٨
- الذهبي من أهل الاستقراء التام ٢٩
- بين رواية المناكير ، والكذب ٢٩
- من قواعد العلم : (المُنْبِت مُقَدَّم على النَّافِي) ٣٠

- ٣ - القول في علي بن زيد بن جُدعان ٣١
- سياق نصوص أهل العلم في ابن جُدعان ٣٢
- تصحيح في طبعة « البُرْهان » ٣٣
- « كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ » : من المناهي اللفظية ٣٥
- تكرار .. ونقص ٣٩
- الفرق بين قولهم : (ليس بقوي) ، وقولهم : (ليس بالقوي) .. ٤٠
- بين توقُّف الدارقطني في ابن جُدعان ، وتضعيفه له ٤٢
- من منهج الجوزجاني في الجرح ٤٢
- كلمة راقية للعلامة المُعلِّمي في الجوزجاني ٤٣
- مَن هم الحرزِيُّونَ ؟ ٤٣
- تحرير بعض الطعون في الجوزجاني ، ونقدها ٤٣
- مَن المجهول ؟ ٤٤
- فائده حول مانعي الزكاة ٢٥
- من القواعد النقدية الحديثة ٤٥
- مناقشة من المُعلِّمي لابن حجر ٤٦
- معنى قولهم : (يُسِرُّ حَسَنًا فِي ارْتِغَاء) ٤٧
- الكوثر ، وأضرابه ، ومُريدوه ٤٨
- كلمة للذهبي فانت الأستاذ ابن عَقِيل ٤٩

- بين الجلالة ، والثقة ٤٩
- الجرح المفسر ، وأنواعه ٥٠
- نصرٌ فاتَ مَنْ صَنَّفَ فِي الْمُخْتَلِطِينَ ٥٠
- نُقولُ - أخرى - عن جماعةٍ من أهل العلم ، في جرح ابن جُدعان ٥١
- كلمةٌ لشيخنا في الثناء على الحافظ ابن حَجَر ٥١
- لَيْسَ نَقْدُ الرِوَاةِ بِالْأَمْرِ الْهَيِّنِ ٥٣
- فائدةٌ مهمَّةٌ في علم الرجال ٥٥
- ٤ - النقد العلمي ٥٧
- ما هو الأصلُ فيمن ساءَ حفظُهُ ؟ الردُّ أم التوقُّفُ ؟ ٥٧
- القاعدة في الحكم على الراوي ٥٨
- ضعف الراوي عِلَّةٌ عِنْدَ الْجَمِيعِ ٦٠
- كيف تُعرَفُ وجوهُ الثقةِ بخبرِ الثقةِ ؟ ٦٠
- كيف يُعرَفُ كونُ الراوي ضابطًا ؟ ٦١
- ذكر مراتب الرواة عند أهل العلم ٦١
- عند ابن أبي حاتم ٦١
- وعند ابن حجر ٦٣
- أين مرتبةُ الراوي (سِتْيُ الحفظ) منهم ؟ ٦٥
- كلمة (لَنْ صَحَّ الْخَبَرُ) عند ابن خُزَيْمَة ٦٥

- نقل عزيز عن الإمام الذهبي في ابن خزيمة ٦٦
- الإشارة إلى رسالتي « المُقْتَبَر » ٦٩
- تبيينان وتصحیحان ٧٠
- ما هي شواهد البطلان ؟ ٧٣
- الراوي الكذاب هل يصدق ؟ ٧٣
- المعاني الشرعية (العامة) هل تدخل في الشواهد الحديثية ؟ ٧٤
- حديث « الماء طهورٌ إلّا ... » الاستثناء الذي فيه ضعيفٌ ٧٥
- النقل عن العلماء اتَّفَقَهم على ضعفه ٧٦
- مع إثباتهم صحَّة معناه ٧٦
- فماذا تفعلُ به ، وبأمثاله ؟ ٧٧
- اتفاق أهل الحديث على شيء يكون حُجَّةً ٧٨
- طريقة حكم أهل الحديث على الرواة ٧٨
- هل الحديث الضعيف متساوي الطرفين - بُتُونًا ويُطْلَانًا - ؟ ٧٩
- تعريف (سِتْمِ الحفظ) ومرتبته ٧٩
- ليس في الحديث صنفان - فقط - : صحيح ومفترى ! ٨١
- بين (الثقة) و (العدالة) ٨٢
- بين (المعنى) الصحيح ، و (المتن) الصحيح ٨٣
- عُسْرُ الوقوف على (جميع) الطرق والروايات ، وهاء ادعاء ذلك ٨٤

- ٨٦ نكارة المثن عند أصحاب الحديث
- ٨٧ الفَرْق بين (الوَهْم) و (الوَهْم)
- ٨٨ من وجوه تغليب الرواة عند أهل الحديث
- ٨٩ التطبيق على حديثٍ موقوفٍ رَفَعَهُ رَاوٍ خَطَأً
- ٩٠ إشارة في الردِّ على معتزلة آخر الزمان
- ٩١ بين (النفي) و (الإثبات) عند أصحاب الحديث
- ٩٢ متابعة الراوي (سَمِعَ الحفظ) مُفْتَبَرَةً
- ٩٢ الراوي المستور
- ٩٣ تقسيم الحديث
- ٩٥ • - قاعدة الشواهد والمتابعات
- ٩٥ من كلام الإمام مسلم في منهج أهل الحديث
- ٩٦ بين الراوي (الضعيف) و (الضعيف جداً)
- ٩٧ دلالة الاعتبار والنظر
- ٩٧ بين (الرواية) و (المعنى)
- ٩٨ هل انتفاء المعارضة مُبَيَّنَةٌ للصحة ؟
- ٩٩ فائدة في الأحاديث الطوال
- ١٠٠ من قرائن الردِّ عند المُحدِّثين
- ١٠١ قد يَصْدُقُ الكذب

- من (سلام) أهل الأهواء في ردّ الستة ١٠٢
- كلمة وجيزة في الشيخ محمد الغزالي ١٠٣
- ٦ - الشواهد التفصيلية ١٠٥
- أول حديث في سندٍ ضعف ، ودلالته ضعيفة ١٠٥
- زيادة وإفادة ١٠٧
- من لم تُوجد له ترجمة : مجهول ١٠٨
- حديث ضعيف سكت عن بيانهِ الأستاذ الظاهري ١٠٨
- الأصل اعتبار رواية الأحفظ للأقل .. لا العكس ١٠٨
- آثرية وعقلانية ١٩ وظاهرية و (أرأيتة) ١٩ ١١٠
- الحديث الحسن ، وطرائق إثباته ١١٠
- شروط قبول العمل ١١١
- إطلاق الغزو لليهقي يؤهم أنه في « سننه الكبرى » ١١٢
- من الشواهد القاصرة ١١٣
- من اصطلاح الدمياطي في التنبيه على الأحاديث الضعيفة ١١٥
- إسناد ساقط من « المعجم الكبير » استُدرِك من « جامع المسانيد
والسنن » ١١٨
- أسلوب واو في تحسين الضعيف ، وسوق الشواهد له ١١٨
- تحديد الأجور .. لا بُدّ له من نص ١٢٢

- سوء الحفظ هو الأصل في الراوي الضعيف ١٢٣
- من الدلائل المُشيرة إلى سوء حفظ علي بن زيد ١٢٤
- بيان توضيحات وقعت في « معجم الطبراني » ١٢٥
- من عَلاَمات النكارة في حديث ابن مُجدعان ١٢٧
- بين منطق علم السِّنة والحديث ، والمنطق العقلي الحديث ١٢٨
- حديث موضوع ، فات الأستاذ الظاهري بيأنه ١٣٠
- حديث لم يُتحقق الأستاذُ سندَه .. وقد فعلتُ ١٣٢
- عَوْدٌ إلى الطريقة الصحيحة في الشواهد ١٣٢
- (المعقوليّة) البلاغيّة ، وضوابطها ١٣٣
- فائدة مهمّة ، لكنّها (غائبة) ١٣٤
- تفصيلٌ بجملٍ ١٣٥
- إقرارٌ بالمخالفة ، ولكن مع المخالفة ! ١٣٦
- (قد) يُحسِّن حديث الضعيف ، فكانَ ماذا ؟ ١٣٦
- تحريفات في سند « أمالي ابن الشَّجَرِيّ » ١٤٠
- مَسَلَمَة بن الصَّلْت بين التَّرك والجهالة ١٤١
- ٧ - الخاتمة ١٤٣
- التحذير من رواية الأحاديث الضعيفة ، ونسبتها إلى رسول الله ﷺ ١٤٣

الفهرس العام

- ١ - المقدمة ٥
- ٢ - تخريج الحديث ١٣
- ٣ - القول في علي بن زيد بن جُدعان ٣١
- ٤ - النقد العلمي ٥٧
- ٥ - قاعدة الشواهد والمتابعات ٩٥
- ٦ - الشواهد التفصيلية ١٠٥
- ٧ - الخاتمة ١٤٣
- مسرد المصادر والمراجع ١٤٥
- فهرس الرواة المتكلم فيهم بجرح أو تعديل ١٥٥
- فهرس أطراف الأحاديث والآثار ١٥٩
- فهرس الفوائد والأبحاث ١٦١
- الفهرس العام ١٦٩

